شرح ديباجة لسيد علي

... مير محمد ... الله ...

١١١٥

T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAĞIP P. Ş. KÜTÜPHANESİ
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı 1162/1-3

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب عفي عنه
١١٧٥ وفي عدم

١٤٤٢

RAĞIP P.
Ka. N.
1322

١٣٢٥

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي اعرب تركيب الكاينات من مزج كاف ونون
وبنى الافلاك المرفوعة على الحركة والارض المحفوظة على السكون
والصلوة على سيدنا رسوله محمد المبعوث من سرة البطحاء
ومن صميم الوب العرباء وعلى اله واصحابه مصابيح الانوار
ومفاتح الاسرار ما ناحت الورقاء في الاوراق ولاحت
الجوزآء في الافاق وبعد فيقول العبد الضعيف والمذنب
اللهيف يعقوب بن سيد علي عفا عنهما الملك العلي هذه
فوايد قد قيدتها على شرح ديباجة المصباح حين ما قرا بعض
اجنبتي لاجل الايضاح وقد كنت قدما يدور ببالي ويجول
في خيالي ان اتخذ له شرحا جامعا لغرر اصول النحو وقواعده
وحاويا لنكتة مسائله وعوايده لما اني وجدته مختصرا يحتوي
على لطايف حقايق الالباب وينطوي على دقايق لب الالباب
مع توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله

وامتداد

وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة بمجمله وتفصيله فاختلست فرصا
من اثناء التحصيل وتشمرت لكشف مفصلاته بالجد الجميل
وضممت الى تلك الفوايد ما يذلل صعابه الابية ويسهل طريق
الوصول الى كنوزه المخفية مودعا فيه فرايد بهية قد خلا عنها
الضوء والاصباح وفوايد شهية لن يجد في الافتتاح بل
في المفتاح فجاء بحمد الله شرحا كاشفا بيننا اثر على نكتة حبات
الفواد وجل وافيا بيتها اثر على ملحة ناستي ارباب الرشاد

شعر

كلم كان اشهد من الفاظها جار وان الطيب منها سماير
وكان انفاس المسيح نسيمها اذ من شذاه كل حيث ناشر وهذا
مع اني بالقصور معترف ومن بحور الفتور مغترف ولكني اقول
بلسان كليل وجنان عليل

شعر

وكم من جوهر احكي نفيس
ولي وصف حكى وصف الفلوس وكم اجلو جلا حسنا ومالي
نصيب مثل ماشطة العروس رضي يا نفس تستوفي نصيبا
بتسليم بارئ النفوس والى الله اتضرع ان يجعل
ما الفته من هذا الدار العظيم خالصا
لوجهه الكريم مقربا من رحمته في
دار النعيم يوم لا ينفع
مال ولا بنون الا من
اتى الله بقلب سليم
وها هنا نشرع مع
تزيين السين
والشين

وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه اجمعين

بمعونة الفيض وانه رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يبلغ كنهه جاد اي لا يصل الى تصور بحقيقته كل من يجد
في الكناية باي طريق كان من النظر والرياضة وان وصل الى تصوره
بوجه يميزه عما عداه وما قيل انه جاد بالحاء المهملة على معنى انه لا يبلغ كنهه
من اتى بحده فليس بشيء لخلوه عن تمام الفايدة اعني الاشارة الى عدم
الوصول باي طريق كان على انه يفيد ايهام جواز التحديد بدون البلوغ الى
الكنه وهو غلط ولا يحصى اي لا يضبط عدد نعمه عاد في الكشاف وان تعدوا
نعمة الله لا تحصوها اي لا تضبطوا عددها فالاحصاء ههنا استعمل في الضبط
فقط على سبيل التجريد كما قالوا في قوله تعالى اسرى بعبده ليلا حار اي صار
متحيرا في بحار عرفانه ارواح العالمين بكسر اللام ونار اي صار متنيرا بانوار
احسانه اشباح العالمين بفتح اللام جمع شبح والصلوة على من لم يترك اي لم
فلا يقتضي الا مفعولا واحدا فهو قوله اثرا او سوا بفتحتين ما بقي من رسم الشيء
للكفر الا طمس ومحاه من المحو عطف تفسيري في مختار الصحاح الطموس
الامحاء من باب دخل وجلس وطمسه غيره من باب ضرب فهو متعد ولازم
ولا رسما عطف على اثرا ولا زايدة مؤكدة للنفي اي لم يترك رسما من رسوم
الكفر الا ازاله وعفاه في مختار الصحاح عفت المنزل اي درس ومحى وعفته الريح
يتعدى ويلزم وبابهما عدا وانتهى في غير القرينة مؤكدة لما عطف عليه يجب
المعنى محمد بالجر المبعوث بالهدى اي بالاهتداء او بالهداية للناس فلان مهدي
بحيث لازما ومتعديا والنور اي بالنور الذي كان يتلالا في جبهته او بنور

الاسلام

الاسلام الذي طلع على الخلق فرفع ظلمة الكفر المنشرح بجيمين معد به
بالفتح والسكون مصدر ميمي من قدم اي محمد الذي ينشرح ببركة قدومه
بالرسالة القلوب مرفوع على انه فاعل المنشرح المعتمد على الموصول
والصدور عطف على القلوب فالمنشرح بالجر صفة لنسبته لمحمد اي صفة
جرت على غير من هي له والصلوة على آله الكرام جمع كريم واصحابه العظام
جمع عظيم اما بعد فهذه اشارة الى الاوراق التي كتبها اشارة ذهنية او حسية
بناء على ان الديباجة بعد متأخرة عما كتبه كما هو الاكثر اوراق مكتوبة
لاعراب ديباجة كتاب المصباح في مختار الصحاح الدنيا جنان الحذاق فكأنه
ما ذكر فوائد ابدل الكتب منها ووجهها فلذلك سمي بالديباجة مأخوذة من غرايب
فوائد المفتاح وابتداء اي انا اولا نصب على الظرفية اي قبل اعراب الديباجة
باية من كتاب الله تعالى تبركا وتيمنا وعرفوا الاية بانها طائفة من القرآن يتصل
بعضها ببعض الى انقطاعها طويلة كانت او قصيرة وببيت بالجر اي ابتداء
ببيت من الابيات ليفيد مهارته وتمرنا اي حذاقة في باب الاعراب والعباد
عليه يقال مرن على الشيء من باب دخل تعوده واستمر عليه كذا في مختار الصحاح
معتصما حال من فاعل الابتداء من الله بحبل الرشاد اي متمسكا بحبل الرشاد
كاينا من الله وقدم الحال اعني من الله ذي الطال الجود وهو حبل الرشاد
وان لم يجز في الاصح للسجع في الافعال اعتصم بتمسك وما وقع في بعض النسخ
حبل الرشاد بدون الباء لا يساعده كتب اللغة التي رايناها فانه الهادي
الى السبيل السداد بفتح السين المهملة الاستقامة ومعتذرا عطف على معتصما
بان شغلي الغير هذا مبذول والعذر اي الاعتذار عند كرام الناس
مقبول ثم الاية فقوله تعالى قال رب اني لا املك الا نفسي واخي فافرق بيني

في غير النداء وجاز

فاعله مستتر فيه راجع الى موسى رب منادى اي حذف حرف النداء وحذف يا

المتكلم ايضا اجتزاء بالجيم والزاء المعجمة اي اكتفاء بالكسر فانهم قالوا ان ياء

المتكلم اذا اضيف اليه المنادى جاز اسكانه وفتحه كما جاز حذفه اجتزاء بالكسر

فهذا الحذف في غير النداء قليل لان النداء موضع تخفيف لان المقصود من الكلام

هو غير النداء فيطلب الفراغ منه بالسرعة ليتوجه الى المقصود وجاز ابداله الفا

لانه نوع من التخفيف ولا بكا وهذا الابدال يوجد في غير النداء كقولهم يا ربتا تجاوز

عني وعليه قوله عم انفق بلالا بغير تنوين اصله يا بلالي فحذف يا وقلبت ياء

المتكلم الفا واما ما روي مضموما او منونا على جعل بلال اسم جنس نحو لكل فرعون

موسى فليس مما نحن بصدده لكن ينبغي ان يعلم ان حذف الياء وقلبها الفا في

المضاف الى ياء المتكلم انما يجوز اذا كان مشهورا بالاضافة اليها فلا يقال

في يا عدوي يا عدو وبحذف الياء ولا يا عدوا بقلبها ومحل رب بدون الياء

المحذوف منصوب لانه مفعول به لان معناه اريد او اعني ربي يا رب

مع ساقتها اي اخرها وغايتها يقال ساقة الجيش اي موخرها يعني ان قوله

يا رب مع قوله اني لا املك الا نفسي واخي في محل النصب لكونه مقول القول

هكذا قيل لكن فيه نظر لان الجملة التي لا يقع موقع المفرد لا يكون لها محل من الاعراب

لان الجملة مبنية لا يستحق الاعراب بنفسها فلم يكن لها حظ من الاعراب الا من جهة

قيامها مقام المفرد هذا مشهور والستر بالضم للاستتار ابي اي لا شك فيه

وهذه الجملة اي جملة يا رب مع ساقتها ليست بواقعة موقع المفرد

المفرد ولان مقول القول لا يكون الا جملة اي مقول العوامل الذي قصد به

الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكي به وكذا ما وقعت صلة لا يكون الا جملة قول اللهم

لفظ يقال متصلة بالاستثناء في الاكثر لنفي الاثم والخطا الحاصل بنفي الكل

او اثباته

او اثباته والواقع خلافه نحو ما جاءني القوم او جاءني اللهم الا زيدا

فمعناه لا تواخذني يا رب فان كلامي الاول غير تام بل يحتاج

الى المستثنى او لتاكيد كلامه عند المستمع فكانه قال ايها المستمع اعلم

انا ادعو الله يشهد على كلامي انه حق واستثنا صدق وقد يقال

قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف فكانه يستعان

في اثباته بالله تعالى واصله يا الله ام اي اقصد لنا بالخير فحذف حرف النداء

لكثرة الاستعمال وجعل فعل الامر عوضا عنه واتصل به فصار اللهم الا انه

يقال انه قال ههنا بمعنى ذكر وبمثل هذا يأول قولهم قولناه ضربا

مصدر وغير ذلك لكن حق لا يكون الجملة الواقعة في مقول القول المذكور

بل يكون مفعول ذكر والكلام فيما وقعت فيه بل جوابه الصحيح ان هذه الجملة

واقعة موقع مفعول قال والمفعول لا يكون الا مفردا يعني انا لا نسلم انها

ليست بواقعة موقع المفرد مطلقا بل باعتبار كون مقول القول حكاية

عن واقعة وجملة واما باعتبار كونه في موقع مفعول فهو في موقع المفرد

فبهذا الاعتبار حكم بانه منصوب المحل لكن لا يخفى عليك انه قول لك

القائل في محل النصب لكونه مقول القول يأبى عنه هذا واعلم ان الحق

عندهم كون الجملة الواقعة مقول القول في محل النصب لهذا عد وها

احدى الجمل السبع التي لها محل من الاعراب حين قسموا الجمل الى ما لا محل

لها من الاعراب والى ما لها محل منه وليشعر بذلك قولهم ان مقول القول

يكون جملة محكية ولا يكون لفظا منصوبا الا اذا كان مصدرا كقولك

قلت قولا حقا لان القول مصدر بمعنى الحكاية مثلا اذا قال شخص

الله اكبر ويقول احد في جوابه قلت قولا حقا فان معناه الله اكبر

وهذا الكلام حق حقا فقولك قم لا حقا يدل على هذا المجموع ولهذا جاز
ان يكون مفردا انتهى واما وجه ان المفعول لا يكون الا مفردا فلان
المفعولية وكذا الفاعلية انما يطرآن على الاسم الذي هو من اقسام
الكلمة والكلمة لا يكون الا لفظا مفردا لا جملة حتى يستقيم الكلام وحصل
المرام بفتح الميم للطلب من رام الشيء طلبه كذا في شرح جمال
الدين للكشاف وكذا اي ككون القول المذكور مسطورا فيه
قول النحاة ان الكلام لا يكون الا من اسمين او من اسم وفعل منظور فيه
ايضا فانه منقوض بالمنادى نحو يا رب فانه كلام مع انه مركب من حرف
النداء ومن اسم هو المنادى لان المنادى هو الاسم المطلوب اقباله
باحدى حروف النداء ففي قوله منقوض بالمنادى نوع تسامح قوله
وجوابهم مبتداء وخبره قوله مزيف اي جواب النحاة بان النداء في تقدير
الفعل كما مر حيث قال لان معناه اريد واعني رب فيكون مركبا
من فعل واسم مزيف مبطل بانه لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق
والكذب لان الفعل الذي قدر به النداء مثل اريد واعني وادعو
كذلك اي محتمل لهما لكن يمكن ان يقال نصرة نصب على انه مفعول له
لهم ان الملازمة في قولهم لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق
والكذب ممنوع وانما يصدق تلك الملازمة لو كان الفعل المقدر
به النداء اخبارا وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون ذلك الفعل المقدر
من الصيغ المشتركة بين الاخبار والانشاء كالفاظ العقود جمع
عقد بالفتح كالبيع والعتق والنكاح وغيرها نحو بعت واعتقت
وزوجت فانه اي لفظ بعت وكذا نظايره مشتركة بين الاخبار

والانشاء فان بعت مثلا يستعمل للانشاء البيع تارة اي مرة والاخبار عنه
اخرى صفة لمحذوف اي تارة اخرى في مختار الصحاح يقال فعل تارة بعد
تارة اي مرة بعد مرة والجمع تارات وتير كقيمة وربما قالوا فعله تارا
بعد تار بحذف الهاء انتهى واما انتصابها فهو اما على الظرفية او على المصدرية
على قياس ما قيل في مرة في قولك ضربته مرة وكذا لفظ له هو يستعمل تارة
للانشاء اي لابتدائه بهذا اللفظ وتارة اخرى للاخبار عن الدعوة
الاتية فلا بأس لنا ان نذكر ههنا معنى الانشاء والاخبار ارشادا
للمتعلم فنقول ان كل كلام اما لاظهار مدلوله وهو الخبر كقولك زيد قايم
فانه وضع لاظهار مدلوله وهو ثبوت القيام لزيد وكذا كقولك بعت
اذا اردت به الاخبار يكون لاظهار مدلوله وهو اي مدلول بعت صدور
البيع منك في الزمان الماضي او لاثبات مدلوله عطف على قوله لاظهار مدلوله
فهو الانشاء كقولك اضرب فان المقصود منه اثبات مدلوله وهو طلب
صدور الضرب من المخاطب وكذا بعت اذا اردت به البيع الحالي يكون
لاثبات صدور البيع منك الآن قالوا هذا اللفظ مبني على الفتح
بناء لازما اما لمشابهته اسم الاشارة لان قولك الآن معناه هذا
الوقت على ما هو مذهب سيبويه واما لمشابهته الحرف بانه في اصل
الوضع وتيرة واحدة فانها لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر ويكون في الاستعمال
مع لام التعريف وساير الاسماء يكون في اصل الوضع نكرة ثم يتعرف
وتتنكر ولا يبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف
لان الحرف لا يتصرف فيه كذا في شرح اللباب وهذا المذكور من
قولنا اما لاظهار مدلوله او لاثبات مدلوله معنى قولهم الاخبار

اثبات ما كان او نفيه وان خرج عنه ظاهر الاخبارات الاستقبالية
والحالية لكن بتأويل وليها في التحقيق لان معناه سوى هذا المذكور بعينه
وذلك لان معنى قولهم الاخبار اثبات ما كان انه اثبات ما ثبت وتحقق في
نفس الامر من النسبة في احد الازمنة الثلثة فيدخل فيه نحو يضرب حالا
واستقبالا او تقول انه ليس من قبيل التعريفات الماهوية بل من قبيل
المسامحات الواقعة فيما بينهم فانهم كثيرا ما يكتفون بذكر البعض عن الكل
وههنا كذلك او نفيه عطف على اثبات اي نفي ما ثبت على المعنى المذكور فيدخل
فيه نحو لا يضرب في ما يضرب والانشاء اثبات ما لم يكن اي لم يوجد كطلب الفعل
في الامر وطلب تركه في النهي فانهما انما يحصلان بلفظ الامر والنهي وهذا
اللفظ موجد له فهذا اي قولنا اما للاظهار مدلوله او للاثبات مدلوله معنى
قول اهل المعاني اي قول علماء علم المعاني والبيان اما ان يكون لنسبة الكلام خارج
تطابقه اي تطابق تلك النسبة لذلك الخارج او لا تطابقه والا ههنا ليست
حرف استثناء بل مركبة من ان ولا فالاول بيان ذلك ان الكلام الذي
دل على وقوع نسبة بين الشيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان
هذا ليس ذاك مع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد ان يكون بينهما نسبة
ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة
الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجية بان يكونا
ثبوتين او سلبين صدق وعدمها كذب وهذا مطابقة الكلام للواقع
والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار عن البيع
الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقة
لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له ولم يقصد

[illegible]

[illegible]

مطابقه

٦

مطابقته له بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له
فالبحث طويل الذيل اي كثير الاطراف والجوانب قوله فيه اي في معنى الاخبار
والانشاء متعلق بالبحث وانما اخره للمشاكلة بقوله فيه في قوله فالاولى
الرجوع الى ما نحن فيه من اعراب الاية الكريمة اي ان حرف من الحروف
المشبهة بالفعل ومحل ضمير المتكلم نصب لكونه اسم ان لا املك لا حرف نفي املك
فعل مضارع منفي بلا فاعله مستتر اي منوي فيه وهو انا الا حرف استثناء
ههنا وانما قال ههنا كما عرفت انه قد يكون مركبا من ان ولا وكذا قد يكون
صفة كغير حملا عليه نفسي ضمير المتكلم فيه مجرور محلا لاضافة النفس اليه
والنفس المضاف الى ياء المتكلم منصوب تقديرا لاملك هذا على راي الشيخ ابن
الحاجب اما على مذهب بعضهم فمنصوب محلا وللاشارة الى المذهبين قال
فيما سبق ومحل ربي منصوب في الاستثناء ههنا مفرغ بحذف المستثنى منه
تقديره لا املك شيئا من الاشياء او نفسا من النفوس الا نفسي وان كان
الاستثناء مفرغا يعرب ما بعد الا بحسب العوامل في الصحاح لكن عملك بحسب ذلك
اي بقدره وعدده وكلمة حسب اذا كانت مجرورة بحرف الجر فالسين فيها
مفتوحة والا فهي ساكنة وربما تسكن في ضرورة الشعر على الوجه الاول
فالعامل ههنا وهو لا املك يقتضي النصب فيكون منصوبا به بانه مفعول به وانما سمي
هذا الاستثناء اي المستثنى مفرغا لانه فرغ بضم الفاء مجهول فرغ بالتشديد
له اي هيئ للمستثنى العامل الذي قبل الا تسميتهم بالمستثنى المفرغ على ما قالوا
مجاز مرسل من قبيل اطلاق اسم العامل على المعمول اذ المفرغ في الحقيقة هو
العامل بحذف المستثنى منه وجعل اعرابه اي اعراب المستثنى منه تابعا لما بعد
الا اي المستثنى ويسمى اي ما بعد الا باسم المستثنى منه من الفاعل والمفعول

مجازا مثلا اذا قلت ما جائني الا زيد حكمنا بانه فاعل لجاء وهو في الحقيقة
بدل من الفاعل المقدر بدليل جواز ما قام الا هند مع امتناع ما قام
هند مما ينبغي ان يعلم ان الاستثناء المفرغ يجي في معمولات الفعل
الا في المفعول معه تقول ما مررت الا بزيد وان نظن الا ظنا وما جئ
الا تاديبا وما امتلاء الاناء الا ماء ولا تقول لا تمشي الا وزيدا
ومحل الجملة الفعلية المنفية اعني لا املك نصب ما عملت تلك الجملة فيه
هذه عبارة مشهورة فيما بين المعربين لكن فيه مسامحة لا تخفى اذ الجملة
ليست بعاملة دفع لكونها جزء ان وان مع اسمها وخبرها جزء مقول
القول اي جزء منه ولا محل لجزء الاعراب لان الكائن في محل النصب
على ما قيل هو المجموع المقول لا جزئه على ما صرحوا عليه واخي يحتمل وجوها
الاول ان يكون مرفوعا تقديرا والواو فيه للعطف فيه اي في الوجه
الاول وجوه ايضا نصب على المصدرية فانه من المفاعيل يجب حذف
فعلها مثل سقيا ورعيا اي خزي ايضا اي رجع رجوعا اما ان يعتبر
مبتدأ او خبر محذوف لي اخي لا املك الا نفسه او خبر مبتدأ محذوف
اي ومثلي اخي وانما حذف المبتدأ او الخبر بقرينة سوق الكلام او عطف
على اسم ان فان قلت كيف يعطف على اسم ان المفتوح والكلام
في كونه اي مرفوعا قلت المضاف مقدر اي على محل اسم ان المعتبر
قبل دخوله عليه وفيه اشارة الى ما اختاره بعض النحاة من ان المعطوف
يعطف على محل اسم ان وحده لا على المجموع ان مع اسمها كما قال البعض
او عطف على فاعل لا املك وانما قال لوجود الفاصل لانهم قالوا لا يجوز
العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا استقباح عند البصريين بناء

على ان ضمير المرفوع المتصل صار كالجزء مما اتصل به لفظا ومعنى اما
لفظا فمن حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ولا تكلمه مستقلا واما معنى فمن
حيث انه ان الفاعل كجزء من الفعل اذ لا بد للفعل منه فلو عطف عليه كان
كما لو عطف على بعض حروف الكلمة الا اذا اكد بمنفصل او فصل بفاصل
قبل العاطف او بعده فح يجوز العطف عليه بلا استقباح لانه اذا
اكد بمنفصل ظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز
افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال هذا لكن بقي
البحث في هذا الجواز كيف ح لو اكد واحدة كان كما لو اكد بعض حروف
الكلمة ويؤيد ما قلنا ما ذكره بعض المحققين في حواشي حاشية الشريف
لشرح المطالع وكذا اذا وقع المتصل يحصل طول الكلام وطول
الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو حضر القاضي
امراة بحذف تاء التانيث من حضرت الحافظو اعورة بالنصب بحذف
نون الجمع من الحافظون فاغنا فوه عما ليس بواجب ولي او فاعل فعل محذوف
اي ولا يملك اخي الا نفسه او يضمر ان ويقدر له الخبر ويرد عليه ان الكلام في كونه
اخي مرفوعا الا ان يقال المضمر ان المخففة الملغاة عن العمل على
ما هو الاغلب لفوات الشبه اللفظية بالفعل تقديره وانه اخي لا يملك
الا نفسه فيكون عطف جملة على جملة اعني لا املك والفرق بينه وبين الوجه
الثالث ان العطف فيه وان كان من قبيل عطف الجملة على الجملة على الاصح
لكن ليس عطفا على جملة اني لا املك على ما اشرنا اليه هذا هو المتبادر من قوله
على جملة اني لا املك لكن الظاهر من عدم التعرض لتقدير الخبر في الوجه
الثالث وتعرضه له في الموضعين اي في هذا الوجه وفي الرابع وحده

المنصب الى شياة ان يذهب الشارح الى ما ظن جزانه من قبيل
عطف المفرد على المفرد والثاني ان يكون الواو للحال ويقال لها واو
الابتداء ايضا فيكون ما بعده مرفوعا مبتداء او خبر مبتداء محذوف
ويفرق هذا الوجه عن الوجه الاول بان لا يكون اخي ههنا معطوفا على
وفيه اي في الوجه الثاني وجوه ايضا الوجهان الاولان مع الخامس
وهو ان يكون فاعلا لفعل محذوف وفيه لو قال بدل قوله الثاني الخ او الواو
للحال عطفا على قوله والواو للعطف فجعل الوجه الثاني كونه منصوبا
والثالث كونه مجرورا لكان احسن ترتيبا واضبط اقساما كما لا يخفى
الثالث ان يكون منصوبا وهو على وجوه ايضا لانه اما عطف على نفس
المنصوب على انه مفعول لا املك او عطف على اسم ان اي على محل المنصوب
المعتبر بعد دخول ان عليه او مفعول معه على ان يكون الواو بمعنى مع لا للعطف
ولو اخر هذا الوجه عن باقي الوجوه النصب وقدم عليها لكان اولى
كما لا يخفى او يضمر ان المشددة ويقدر له الخبر اي وان اخي لا يملك الا نفسه
ليكون عطف جملة على جملة اي لا املك الرابع ان يكون مجرورا والواو
للقسم بفتحتين اي وحق اخي هذا تصوير المعنى لا ان فيه مضافا
مقدرا والواو للعطف وهو على وجوه ايضا لانه اما لعطف اخي على الضمير
المجرور اعني الياء المحذوفة من نفسي اجتزاء بالكسر اي ورب اخي او العطف
على الضمير المجرور في نفسي كذا قيل لكن فيه اي في هذا القول وهو كون الواو
للعطف على الضمير المجرور في نفسي ضعف لما علم في موضعه
فانهم قالوا ان العطف على الضمير المجرور لا يكون الا باعادة الجار سواء
كان الجار حرفا نحو مررت بك وبزيد او اسما كما في الاية المذكورة لان المجرور

متصل

متصل بالجار باشد اتصال فالعطف على الضمير المجرور يكون بمنزلة
العطف على بعض حروف الكلمة وليس بمنفصل حتى يؤكده وتاكيده
بالمرفوع المتصل خلاف القياس او لعطف نفسي المحذوف على نفسي المذكور
حملا على حذف المضاف اي ونفس اخي وابقاء الجر عطف على قوله حذف
المضاف اليه على اعرابه الاول فانه كما يجوز حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه في الاعراب نحو قوله تعالى واسئل القرية بالنصب
اي اهل القرية كذلك يجوز ابقائه على اعرابه الاول كقوله اي الشاعر
وهو ابو داود اكل امرء تحسبين امرء ونار توقد بالليل نارا اي اكل
نار الهمزة في اكل امرء للاستفهام الانكاري وكل نصب على انه مفعول
اول تحسبين وامرء ثانيه فاعله عند الجمهور توقد بضم الدال اصله تتوقد فحذف
احدى التائين وانما قال على وجه لان فيه وجها آخر وهو انها مجرورة
معطوفة على امرء الاول فجملة الوجوه المذكورة في اخي ثمانية عشر هكذا
في النسخ التي رأينا ما طرا والظاهر انه سهو من الناسخ او جملة الوجوه
المذكورة ليست الا سبعة عشر كذا اعراب هذه الاية في كتب التفاسير بعضه
تصريحا وبعضه تلويحا اي اشارة والله اعلم من كل عالم بحقيقته
اي تحقيق الاعراب المذكور ولما فرغ من اعراب اية الكريمة شرع في اعراب
البيت فقال واما البيت فكقول ابي الطيب من طلب المجد فليكن
كعلي يهب الالف وهو يبتسم اعرابه من اسم موصول يعني للعاقل على ما عرف
اما مرفوع المحل للابتدائية طلب فعل ماض فاعله مستتر فيه عايد اليه من صلته
وسيجي لكن بزيادة تحقيق في مباحث الصلة المجد مفعوله واعلم ان الاسماء
منها ما هو عار عن معنى الشرط كزيد فلم يدخل الفاء في خبره عند سيبويه

[illegible]

ويدخل عند ابي الحسن الاخفش لكن الجمهور على انها زايدة فلا خلاف بينهما في
الحقيقة ومنها ما يشتمل عليه بتضمنه معنى الشرط او بمشابهته للشرط
فالواقع خبرا عن الاول يجب دخول الفاء عليه بخلاف الثاني وتلك المشابهة
بان يكون ذلك المبتدا موصولا او نكرة لابهامهما ككلمات الشرط والصلة
او الصفة فعلا كشرط كلمات الشرطية او ظرفا لتعلقه بالفعل على الاصح
فصار الخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء ومبتداء ليس على الخ اول من كلمات الشرط
وجواز ترك الفاء في الخبر وكذا الموصوف بالموصول المذكور وبوجود تلك
المشابهة لا يكون مشتملا على معنى الشرط بل لو لم يوجد مانع عنه ومسببية
ولعل من جميع نواسخ الابتداء غير ان وان ولكن لان نواسخه تؤثر
معنى في الجملة والمؤثر معنى فيها لا يدخل على جملة مصدرية يلازم التصدر كالشرط
الا ان هذا المبتداء لما لم يكن تورع في الشرط جاز ان يدخله ما لا يؤثر معنى
في الجملة كان وان ولكن على راي صاحب اللباب في شرح الكتاب اذا تقرر هذا
فنقول قوله فليكن خبر المبتداء الذي هو من بالفاء وانما كان بالفاء
لان المبتداء اسم موصول صلته فعل فكلما كان المبتداء كذلك جاز دخول
الفاء في خبره كما يجي بعد هذا وعد بلا وفاء وانما قال كان في فليكن
بناء على ان المضارع ماخوذ من الماضي والمشتق متضمن للمشتق منه فان قلت
المناسب ان يقول ويكن في فليكن اما تامة او ناقصة فلم لم يقل كذلك قلت
بناء على ان التقسيم الى التامة والناقصة قد اشتهر فيما بين المعربين بالنسبة
الى كان دون غيره فان قيل لم قال ما تامة بالتاء مع ان كان مذكر
قلنا نظرا الى التاويل بلفظة كان فان قيل ما فايدة تاويله بلفظة بالتاء
قلنا زيد التاء في امثاله ليفيد وحدة اللفظ ان كانت لفظة كان ناقصة

فكلعل

فكلعل خبره اي فليكن الطالب للمجد مما نالا لعلي او ان كانت تامة فكلعلي
حال من اسم كان ولو قال حال من فاعل كان لكان اولى او صفة لمصدر
محذوف اي كونا كالكون على انما قدر المضاف ليستقيم المعنى يهب فعل مضارع
فاعله مستتر فيه عايد الى على وفيه نظر لان رجوعه الى علي لا يستقيم على
تقدير كون الجملة خبر كان بعد الخبر فالاولى ان يقول عايد الى علي او الى
الطالب الالف نصب على انه مفعوله ومحل الجملة الفعلية اما نصب على انه
خبر كان بعد الخبر على تقدير الناقصة او على الحال على قول من جوز الحال
من غير الفاعل والمفعول ومحلها رفع على انه خبر مبتداء محذوف اي هو اي علي
كرم الله وجهه يهب الالف لو قال اي علي يهب لكان اولى لئلا يلزم رجوع ضمير يهب
الى الضمير اعني هو او صلة حذف موصولها اي كعلي الذي يهب الالف والصلة
مع الموصول في محل الجر لكونها صفة علي او جملة مستانفة وعلى هذين الوجهين
الاخيرين لا محل لتلك الجملة من الاعراب لان الجملة التي وقعت صلة او مستانفة
من الجمل السبع التي لا محل لها من الاعراب معنى الاستيناف ان تقع جوابا عن سؤال
مقدر واشار اليه بقوله يعني لما قال فليكن كعلي كانه قال قايل ما شانه
اي امره وحاله فاجاب بقوله يهب الالف هو مبتدا وهو تيسم الواو فيه وهو للحال و هو
مرفوع المحل على الابتداء ويتبسم خبره وفيه ما مر من ارجاع الضمير الى الضمير
كما لا يخفى والجملة الاسمية اعني المبتداء مع خبره في محل النصب لكونها حالية وهذا القدر
كاف من الاقوال والله اعلم بحقايق الاحوال قد حان اي قرب وقت الشروع
الى اعراب هكذا وجدنا النسخ لكن المشهور تعديته الشروع بفي دون
الى ديباجة الكتاب اي المصباح بعون الله العزيز الوهاب لكن لا بد للعبد
الفراق ومنه قولهم لا بد من كذا كانه قيل لا فراق منه لنا او لا من بيان امود

اربعة كائنة في حث بفتح الحاء النحو بعض الاغراء طالب النحو قوله على قراءة
متعلق بالحث والقراءة على وزن الدراية مصدر قرأ الامر الاول من تلك
الامور الاربعة في اثبات وجوب قراءته بيانه اي بيان ذكر الاثبات
ان قراءة النحو واجبة لانها يتوقف عليها الواجب وما يتوقف عليه الواجب
فهو واجب فقراءته واجبة اما بيان الصغرى اي المقدمة الاولى وهي قوله
انها يتوقف عليه الواجب فلان توحيد الواجب تعالى واجب بالشريعة وهو اي
توحيده الكامل في الاخرة والاولى موقوف على تصديق النبي عم الموقوف
بالجر صفة التصديق على اعجاز نظم القرآن الموقوفة تلك المعرفة على علم البيان
الموقوف على علم النحو فالموقوف على الموقوف موقوف على ذلك الشيء فالتوحيد
موقوف على قراءة النحو بهذه الوسائط الثلث واما بيان الكبرى اي
المقدمة الثانية وهي ان ما يتوقف عليه الواجب فهو واجب فمعلوم في الاصول
اي اصول الدين وهو علم الكلام واصول الفقه فبعد بيان المقدمتين
ثبت المطلوب وهو وجوب قراءة النحو عن عبد الله ابن المبارك انه قال
مات ابي وخلف لي ستين الف درهم فانفقت منه ثلاثين الف درهم
في تعلم الفقه وثلاثين الف درهم في تعلم النحو والادب فليت الذي انفقته
في تعلم الفقه انفقته في تعلم النحو والادب فان النصارى كفروا بتحريف
حرف واحد من كتاب الله تعالى وجدوا في الانجيل مكتوبا اني انا الله ولدت
عيسى من عذراء بقول اي منقطعة عن الازواج بتشديد اللام ولدت
فقرأوا بتخفيفها فكفروا والثاني من تلك الامور الاربعة في تعريفه اي في تعريف
النحو ليكون الطالب على بصيرة في شروعه وتحصيله وهو ان يقال بقوانين
اي علم بالقضايا الكلية التي يتعرف احكام جزئيات موضوعها منها يعرف بها اي بتلك

القوانين احوال تراكيب العربية من حيث الاعراب والبناء والانصراف
وعدمه فعلم من تعريفه موضوعه اي موضوع النحو وهو اي موضوع العلم
مطلقا ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية وهو ههنا التراكيب العربية
اي الكلمة الواقعة في التراكيب العربية فان الاعراب والبناء والانصراف وعدمه
وغير ذلك احوال لتلك الكلمة لا لنفس التركيب يرشدك اليه قوله كقولك
هذا الاسم معرب ومبني في اعراضها الذاتية احوالها العارضة لها من حيث
هي هي اي لذاتها من الاعراب والبناء ولو قال من حيث هي هي وبواسطة
امر يساويه لكان اولى واشمل لان العوارض الذاتية المبحوث عنها
في العلم هي الاحوال التي تلحق الموضوع لذاته بان يكون منشأه الذات
او لجزئه المساوي له في الصدق او في الوجود الاول كالتكلم للانسان فانه
لكل من جزئيته واطلاقه والثاني كادراك الامور الغريبة لجزئيه الناطق والثالث
كالضحك له بالتعجب والرابع كاللون للجسم بالسطح المساوي له في الصدق والمساوي
له في الوجود هذا فانه ينفعك في مواضع شتى ومسائله اي مسائل النحو حمل هذه
الاحوال الذاتية على هذه التراكيب اي كلماتها الواقعة فيها كقولك هذا الاسم
معرب ومبني وبهذا يندفع ما قيل من ان المثال لا يطابق الممثل وغير ذلك من انه منصرف
او غير منصرف ونحوهما ويرد عليه ان مسائل العلم هي القضايا التي يطلب في ذلك
العلم نسبة محمولاتها الى موضوعاتها بالبرهان والحمل الذي ذكره هو عين البحث
لا المسألة ولعل عبارة الكتاب في الاصل وفي البحث حمل الخ ثم صحفه الناسخ الى ما تم
يدل عليه سوق كلامه فانه لما ذكر في تعريف الموضوع البحث والاعراض الذاتية
اراد ان يبين معناهما فاشار الى بيان اعراض الذاتية بقوله واعراضها الذاتية
الخ ثم ينبغي ان يقول في البحث حمل هذه الاحوال على التركيب المراد من الحمل الاثبات

وما وقع من المسائل على صورة الشرطية او الحملية السالبة فيرجع الى الحملية
الموجبة اما الشرطية فبان يأول بشيء هذا ملزوم لذلك في المتصلة او معاند له
في المنفصلة واما السالبة فبان تعتبر فيها سلب المحمول فيكون موجبة محمولها
سلبيا الامر الثالث من تلك الامور الاربعة في بيان الغرض من النحو وهو
العصمة عن الخطأ في المقال اي في التركيب العربية حتى يكون ذريعة اي وسيلة
الى علم البيان ويكون هو وسيلة الى معرفة دقائق القرآن ويكون وسيلة
الى تصديق النبي عم افضل الصلوات واكمل الرضوان في مختار الصحاح
الرضوان بكسر الراء وضمها الرضاء ويكون هو اي تصديق النبي عم وسيلة
الى توحيد الواجب الذي هو رازق الانس والجان بالكسر البشر الواحد
انسي بالكسر وسكون النون والانس بفتحتين والجمع اناسي والجان ابو الجن
كذا في مختار الصحاح كما مر في الامر الاول لا علينا ان نبين شرف النحو ومرتبته
اقتداء لبعض المحققين فنقول شرف العلوم واما شرف المعلوم منه كالعلم
الالهي واما بحسب حججه القاطعة كعلم الهندسية واما الفوائد الآجلة والعاجلة
كعلم الفقه واما بكمال الحصول لصاحبه كعلم الاخلاق والنحو جامع لاكثرها فان كلام
الله تعالى وكلام رسول الله عم الدالين على ذاته تعالى وصفاته وعلى علم الفقه النافع
في الدارين وعلى غيرها انما يعلمان حق علمهما به واما مرتبة النحو فبعد اللغة والتصريف
وقبل الفقه والحديث والتفسير وغيرها والامر الرابع من تلك الامور الاربعة
في بيان واضع هذا العلم وهو ان ابا الاسود الدؤلي بضم الدال وكسر الهمزة
اسم قبيلة علم لجد ابي الاسود وقيل اسم رجل من اولاد كنانة واليه نسب ابو
الاسود لكن لما انتسب بفتح ثانيه فيقال دؤلي بضم الدال وفتح الهمزة سمع قاريا
يقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله بجر رسوله ثم ذهب ابو الاسود الى امير المؤمنين

علي كرم الله وجهه اي ذاته واخبره بذلك المسموع فقال امير المؤمنين
هذا اللفظ لمخالطة العجم وكثرة المولدين بفتح اللام وهم الذين ولدوا
في العجم وبالعكس فينا اي ولكثرة مولدين فيما بيننا وقال علي تعليما اقسام
الكلمة ثلثة اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ اي خبر واشعر عن المسمى اي
عن الذات الذي وضع له الاسم كزيد وعمرو وبكر والفعل ما انبأ عن حركة
المسمى اي عن الاحوال التي تنسب اليه من الضرب والموت والحج وغير ذلك
نحو ضرب زيد ومات عمرو وحسن بكر والحرف ما اوجد معنى في غيره يعني ما دل
على معنى في غيره اي معنى غير مستقل في نفسه اي لا تحصل ولا يتعقل بنفسه بل
مع ملاحظة الغير مثلا معنى في في قولنا زيد في الدار هو الظرفية المخصوصة
التي لا يتعقل الا بتعقل المتعلق الذي هو حصول زيد فيكون ذكر المتعلق
شرطا في دلالة الحرف على معناه بخلاف الاسم كزيد وعمرو وغيره من الاسماء
اللازمة الاضافة فان ذو مثلا له دلالة على معنى الصاحب من غير ذكر
المتعلق وانما ذكر المتعلق لتحصيل الغاية اي الغرض من وضعه وهو جعله
صفة لشيء لا لاجل ان دلالته على معناه مشروطة بذكر متعلقه فاعلم
ان ذكر اما الضمير في غيره في قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره فعائد الى معنى
وفي غيره متعلق بمحذوف في محل الجر على انه صفة معنى اي معنى حاصل باعتبار
تعلقه بالغير لا باعتباره في نفسه وكذا قولهم الاسم ما دل على معنى في نفسه
اي ما دل على معنى حاصل باعتبار نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كما يقال
الدار قيمتها في نفسها كذا اي بالاعتبار امر خارج من كونها في وسط
البلد وقربها من المسجد وغير ذلك والفاعل مرفوع لان الفاعل اقوى من
المفعول لكونه غير مستغنى عنه في الكلام فاختص بالرفع الذي هو اقوى

الحركات لكونه محتاجًا الى تحريك عضوين اي الشفتين وما سواه فرع عليه
اي ما سوا الفاعل من المرفوعات فرع على الفاعل وملحق به على سبيل التشبيه
والتقريب فان المرفوعات الخمسة اعني المبتداء مع خبره وخبر ان واسم كان
واسم ما ولا بمعنى ليس وخبر لا لنفي الجنس ملحقات بالفاعل من جهة انه اما
مسند اليه او جزء ثانيا من الجملة كالفاعل وشبهها بالمشبه بالفاعل والمفعول
منصوب لان المفعول كثير اذ قد يكون واحدا فصاعدا الى خمسة والكثير
ثقيل والنصب خفيف فاعطي له طلبا للتعادل وما سواه من المنصوبات
فرع عليه فان المنصوبات السبعة اعني الحال والتميز والمستثنى المنصوب
وخبر كان واسم ان واسم لا لنفي الجنس وخبر ما ولا بمعنى ليس ملحقات
بالمفعول من حيث انها فضلة في الكلام او من حيث المجئ بعد المرفوع او من حيث
التشبيه بالمفعول كاسم باب ان واسم لا لنفي الجنس قالوا انهما مشبهان
بالمفعول لان اخبارهما لما كانت مشبهة بالفاعل كان اسمائهما مشبهة
بالمفعول وفيه ما لا يخفى من الركاكة والمضاف اليه مجرور اي الجر الاصلي
للمضاف اليه اي بالحروف الجارة او بالاضافة المعنوية لانه بين الفاعل
والمفعول ولهذا يقع فاعلا مرة في المعنى ومفعولا اخرى كما في اضافة
المصدر مثلا فاختص بالجر الذي هو متوسط بين الرفع والنصب لكونه
من وسط الحنك فيما بينهما ليحصل التوافق وما سواه كالجر بحرف الجر الزائد
في المبتداء نحو بحسبك درهم او في الفاعل نحو كفى بالله شهيدا او في المفعول
نحو قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة اي لا تلقوا انفسكم الى الهلاك
وكالجر بالاضافة اللفظية نحو ضارب زيد وحسن الوجه فيكون
المجرور في اللفظ منصوبا او مرفوعا في التقدير فهو فرع عليه ملحقة

بالمجرور

بالمجرور الاصلي وقال علي بعد هذا المقال لابي الاسود اي خاطبه
فان القول يستعمل بحروف متعددة على معان متعددة يقال قال به
اي حكم به وقال عنه اي روى وقال له اي خاطبه وقال عليه اي افترى
عليه وقال فيه اي اجتهد فيه انح هذا اي قصد هذا المذكور واصرف
همتك اليه فلهذا اي فلقول علي رضي الله عنه هو انح هذا سمي هذا العلم
نحوا تيمنا بلفظه الشريف وقيل سموه النحو هو الطريق والقصد وهذا
العلم هو الوصول الى المقاصد باختيار طريق المناسب من الالفاظ
وتيسير قصد ما بذلك العلم ونقل في بعض الكتب هذه القضية هكذا روي
عن ابي الاسود الدؤلي استاذ الحسن والحسين انه قال دخلت على امير المؤ منين
على قرائته مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين فقال اني سمعت ببلدكم
لحنا اي خطأ في الاعراب فاردت ان اضع كتابا في اصول العربية
ثم اتيته بعد ذلك فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم
الكلام كله ثلث اسم وفعل وحرف والاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ
عن الفاعل والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل وقال تتبعه وزد
فيه ما وقع قال اي ابي الاسود فجمعت اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك
حروف النصب فلم اذكر لكن فقال لم تركتها قلت لم احسبها منها فقال
بل هي منها فردها وحكي ان امراة دخلت على معاوية في زمان عثمان رضه
فقالت ان ابي مات وترك لي مالا فاستقبح معاوية ذلك فبلغ الخبر
عليا فرسم لابي الاسود ان يضع النحو فوضع ابو الاسود اولا باب ان
وباب الاضافة ثم سمع ابو الاسود رجلا يقرأ ان الله بريء من المشركين
ورسوله بجر رسوله فصنف باب العطف والنعت ثم قالت له ابنته يا ابت

ما احسن السماء بالضم على لفظ الاستفهام فقال لها نجومها فقالت انما التعجب
من حسنها فقال لها قولي ما احسن السماء وافتحي فاك فصنف باب التعجب
والاستفهام واخذ منه النحو ابناؤه واحد منهم ابو اسحق الحضرمي وعيسى
الثقفي وابو عمرو بن العلاء واخذ الخليل بن احمد من عيسى الثقفي واخذ منه
الخليل سيبويه وعلي بن حمزة الكسائي واخذ منه القراءة ابي عمرو بن العلاء ثم صار
اهل الادب كوفيا وبصريا فالكسائي واخذ منه القراءة ومنه ابو العباس واخذ منه
محمد بن الانباري كلهم كوفي وسيبويه واخذ منه الاخفش وقطرب واخذ منه
صالح الجرمي وبكر المازني ومنهما محمد الملقب بالمبرد ومن المبرد ابو اسحق الزجاج
وابو بكر السراج ومحمد بن كيسان ومنهم ابو علي النحوي وابو سعيد السيرافي
وعلي الرماني ومنهما ابو علي الفارسي ومنه ابو الفتح بن جني ومنه عبد
القاهر الجرجاني كلهم بصري ثم فتكلم بآيات بعدهم من يعجبا به انتهى وهذا
المنقول عنه اي هذا الذي نقل عن علي رضي الله عنه هذا مبتدا خبره قوله اصل علم
النحو استنبط عنه علماء الراسخون والفضلاء الكاملون على ما فصلت
اينهم الوثيق كتبا كثيرة مفعول لستنبط واستخرجوا منه احكاما طويلة
تسهيلا لتعلم النحو العلم وتيسر لمن بعدهم وبعد هذا المرصوص اي المرتب
لابد من الشروع في المقصود قال المصنف اما بعد حمد الله اما كلمة متضمنة
بمعنى الشرط قيل لما اختلفوا في اما فقال بعضهم انه اسم وقال بعضهم انه
حرف قال الشارح اما كلمة ليتناول كلا المذهبين ويخدشه ما في شرح
الضوء من ان النحاة بعد اتفاقهم في انها حرف اختلفوا في انها موضوعة
للشرط او قائمة مقام ما وضع له فذهب ابن الحاجب الى الاول وصاحب
الكشاف الى الثاني والخلاف في انها اسم او حرف ليس بمشهور انتهى فلذلك

اي لكو

الا لكونها كلمة متضمنة بمعنى الشرط لزم دخول الفاء الجزائية في جوابها
لزوما اكثريا لا كليا اي ليس المراد من اللزوم الوجوب كما هو المتبادر
بل الثبوت الاكثري اذ قد تحذف منه اي من جوابها الفاء لوجود ما يدل
عليه من التلويح والايماء نحو قوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم واعلم
انه يمكن حمل كلامه على القياس الاقتراني المثبت للزوم الفاء فنقول خلافا
المدعي ان الفاء لازمة لجوابها لانها متضمنة بمعنى الشرط وكل متضمن
بمعنى الشرط فالفاء لازمة لجوابه ينتج من اول الشكل الاول ان الفاء
لازمة لجوابها فهذا الاستدلال بالمؤثر على الاثر فهو اولى من الاستدلال
بلزوم الفاء على التضمن بناء على ظهوره لان اولى البراهين باعطاء اليقين
الطريق الاول اما الثاني فربما لا يفيد اليقين ويمكن حمله على القياس
الاستثنائي المثبت للتضمن فنقول المدعي انها متضمنة بمعنى الشرط لانها
لو لم يكن متضمنة له لما كانت الفاء لازمة لجوابها لكنها لازمة له فيكون
متضمنة له وهذا كما يقال ليس في الارض والسماء آلهة غير الله ولذلك
لم يفسد معناه لو كان فيهما آلهة غير الا الله لفسدتا لكن التالي منتف وكذا
المقدم وهو ظاهر لمن له قدم في معرفة اساليب الكلام وهذا كما ترى استدلال
بالاثر على المؤثر فكذا هذا هكذا قال بعض المحققين ويرد عليه ان كلية
الكبرى في ذلك القياس الاقتراني ممنوعة الا ترى ان ما ومن الشرطيتين
تتضمنان معنى الشرط بلا لزوم الفاء واليه اشار الخافي في شرح
اللباب انما قلنا انها متضمنة بمعنى الشرط لان اصل اما بعد حمد الله مهما
يكن من شيء فاقول بعد حمد الله مهما اسم متضمن بمعنى الشرط ويكن مجزوم
به بمعنى يقع او يحدث وفاعله راجع الى مهما ومن شيء بيان له لابهامه

وفاقول جزاء له والمجموع جملة اسمية مبتدأها مهما وخبرها الجملة الجزائية
وحدها او هي مع الشرطية وقيل الاصح ان خبرها الجملة التي هي الشرط وحدها وقيل
انه مبتدأ لا خبر له لان معناه مهما يقع او يحدث كاينا من شيء فاقول وهذا قطع
بوقوعه لانه ما بقيت الدنيا من وقوع شيء فيها بالضرورة فحذف مهما يكن
من شيء ونحوه اي طلبا للاختصار والمفهوم من بعض الكتب ان المحذوف
هو الجملة الفعلية وحدها اي بغير حذف مهما واما مقلوب عن مهما وفيه لا يخفى
ثم اقيم اما مقامه بضم الميم في الاشهر ويجوز فتحه فصار اما فاقول بعد حمد الله
فان قلت كيف يصح ان يقال اصل اما بعد حمد الله مهما يكن من شيء فاقول
بالرفع مع ان الشرط والجزاء اذا كانا مضارعين يجب فيهما الجزم اتفاقا فالو
ان يقال فاقل بالجزم قلت هذا اذا لم يكن الجزاء مع الفاء واما اذا كان معه
فالجزم ممتنع حينئذ اذ الفاء يمنع ان يعمل ما قبلها فيما بعده فيأول الجملة خبر مبتدأ
محذوف اي فانا اقول لتصير جملة اسمية فلم يقع الجزاء مضارعا بل جملة
اسمية فان قلت كيف جيء بالفاء مع ان المضارع المجزوم لو جعل جزاء
لكان جزمه كافيا في الارتباط من غير حاجة الى الفاء قلنا انهم قالوا الجزاء
اذا كان مضارعا مثبتا غير مقترن باحد الحروف الاربعة اي السين وسوف
وان وما يجوز الفاء وتركها اما جواز اتيان الفاء فلان المضارع المثبت
كان قبل اداة الشرط صالحا للاستقبال فلم يؤثر الاداة فيه تأثيرا ظاهرا
كما في ضربت ولم افعل فاحتاج الى مزيد ربط بينهما بالفاء واما جواز ترك
الفاء مع الجزم فلتأثير الاداة فيه لانه كان صالحا للحال والاستقبال فخصه
الاداة الى الاستقبال على ان الجزم كاف في الارتباط بدون حاجة الى الفاء
ثم اوثرت الفاء اي الجواب المذكور في المتن اعني مقول القول وهو

فاه الولد الاعز الظاهر ان يقال فهو ان الولد الاعز بدون الفاء
وانما اخرت لكراهتهم ان يوالى بين حرفي الشرط والجزاء لفظا هكذا قيل
في الضوء وان شئت تحقيق عبارته فاستمع لما نتلو عليك فنقول قوله يوالى
بفتح اللام فعل مجهول القايم مقام الفاعل مصدره اي لكراهتهم ان يقع
الموالاة على ما نقله الزجاج عن سيبويه من انه اجاز قيم وقعد بالاسناد
الى المصدر المدلول عليه بالفعل اي قيم القيام وقعد القعود ولا يجوز
ان يكون القايم مقام فاعله بين لانه لازم للظرفية ويكون منصوبا ابدا فلو اقيم
مقام الفاعل لزم ان يكون منصوبا ومرفوعا وهو محال كذا قالوا
ولكن يرد عليه انه لو لزم الظرفية لما جر وقد وقع ومن بين ايديهم وتقطع
بينكم على قراءة من رفع وقد ظهر لك من هذا وجه اخر وهو كون بين فاعل
يوالى وقيل ان بين زايد وقوله لفظا منصوب على انه ظرف يوالى او تمييز
قيد به اذ لا موالاة في المعنى لا يقال ان قوله بين حرفي الشرط والجزاء
ينافي قوله كلمة فيها معنى الشرط لانا نقول معناه الحرف الذي فيه معنى
الشرط وهذا كما يقال قد حرف النفي اي هو الحرف الذي فيه معنى النفي
او نقول انه اشارة الى المذهبين المذكورين على ما قيل هذا وانما كرهوا
ذلك لان حق الفاء ان يتوسط بين المفردين او بين الجملتين لانه وضعها
لاتباع شيء شيئا ثم حذف فاقول لدلالة المقام عليه لانه في صدد الحكاية
عما ذكره بعد الاخبار عن الحمد الذي لا يكون الا باللسان فكانه قال اقول
بعد الفراغ عن هذا القول الخاص اعني الحمد هكذا ان الولد الاعز
الخ فصار اما بعد حمد الله الخ واعلم ان اما على ثلثة اقسام مفردة بالجر بدل
من ثلثة كما الواقعة في هذا الكتاب في قوله اما بعد حمد الله ذي الانعام

وَمركبة ومبين اي المركبة على وجهين لان الاصل فيها ان ما ان للشرط وما
زايدة للتاكيد في معنى الكلام فادغم النون في الميم بعد قلبها ميمًا لقرب المخرج
فصار اما بكسر الهمزة ثم فتحت لدفع الالتباس بِاِمّا العاطفة فانها بالكسر في المشهور
وَاما امتيازها عن اِمّا المفردة وعن المركبة من ان كنت منطلقا انطلقت
فبان يليها الاسم كما يليه الفعل في اِمّا هكذا قيل واما الفرق بين اِمّا اعني
المفردة والمركبة من ان كنت منطلقا الخ فبدخل الفاء في جواب المفردة دونه
المركبة وان لم تدخل فبكونه للتفصيل في المفردة او للتعليل في المركبة يعرف ذلك من
المقام فصار اما بالفتح او الاصل فيها لان كنت منطلقا انطلقت حذف اللام
الجارّ من لان لانها اي اللام الجار تحذف كثيرا من اَنْ المصدرية وان المشددة
قوله للتخفيف متعلق بيحذف مثال الاول كقوله تعالى عبس وتولى ان جاءه
الاعمى اي لان جاءه الاعمى ومثال الثاني كقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا
مع الله احدا اي لان المساجد بتقدير اللام على ان يكون اللام متعلقة بلا تدعوا
وَهو اشارة الى دفع دخل مقدر وهو ان يقال لو كان اللام مقدرا فلابد
من متعلق يتعلق به ولا متعلق له ههنا لانه اول الاية فاجاب بقوله
على ان اللام الخ فان قيل ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبله ولا معنى لادخال الفاء
في عامله قلت ان اللام التعليلية وما تضمن معناه يجوز دخول الفاء في متعلقها
المتاخر لكون المقدم في معنى الشرط والسبب للمتاخر كما ذكر في الكشاف في تعلق
لايلاف فليعبدوا فصار ان كنت منطلقا انطلقت فاضمر كان من ان كنت
اي حذف من اللفظ للاختصار فزيدت ما الزايدة بازاء ان عوضا عنه اي عن
كان فادغمت النون في الميم بعد قلبه اياه وانتقل الضمير المتصل في كنت الى المنفصل
بعد ما حذف ما يتصل بضمير الخطاب عن كان ولم تثبت الشكل بالضمير المتصل بدون

قوله لان الاصل ان ما وفيه نظر لانه يلزم
من ذلك تركيب الشيء من النقيضين
لانه اِنْ دالة على معنى وهو الشرط فيكون
وجوديا من جهة المفهوم وما غير دالة على
معنى لانها زائدة فيكون عدميا من جهة
المفهوم فالتركيب من النقيضين محال
والجواب عنه هو ان الزائد على نوعين
زائد في نفسه كالباء في بحسبك درهم
وزائد بالنسبة الى الغير لا في نفسه كحروف
اتين فانها زوائد على صيغ المضارع
بالنسبة الى الماضي مع انها تدل على
معان فعلم منه ان الزائد لا يدل على معنى
ليس على الاطلاق فقد يدل لفظ ما على معنى
فيكون وجوديا من جهة المفهوم
فلا اشكال تدبر

ما يصل

ما يصل اي بدله الضمير الخطاب المرفوع المنفصل اعني انت فصار اما انت
منطلقا انطلقت واعلم ان الجار اعني اللام في لان كنت متعلق بانطلقت وانما
قدم على انطلقت لان اَنْ وان كانت مصدرية الا انها مع اللام كان الشرطية في السببية
لان المعنى لاجل انطلاقك انطلقت فكما ان السبب مقدم في الشرطية فكذا ههنا هذا
عند البصريين واما عند الكوفيين فان المفتوحة بمعنى ان الشرطية ومن مذهبهم
ان ان المفتوحة يكون للمجازاة ايضا وعلى هذا يحملون قوله تعالى وان تضل احديهما
بالفتح اذا عرفت هذا فاعلم ان اما الاولى متضمنة للشرط اتفاقا واما ان في
للشرط المحض اتفاقا واما الثانية فليست للشرط ولا متضمنة اياه على المذهب
الاصح وان ذهب بعض النحويين شرذمة بكسر الشين والذال المعجمتين بمعنى الطائفة والجمع
الشراذم اي طائفة من الكوفيين وفي الاولى اختلاف بين الزمخشري يعني صاحب
الكشاف وقد صحح هذا بكسر الزاء وبين ابن الحاجب انها للشرط كان ولو وعند
الزمخشري انها متضمنة له واكثر النحاة مائل الى هذا المذهب الذي ذهب اليه
الزمخشري وقوله هكذا اشارة الى قوله وفي الاولى اختلاف الى قوله مائل الى
هذا المذهب اعني ما قال الشارح ان الاولى متضمنة للشرط اتفاقا ولما
للشرط اتفاقا كان مظنة ان يقال كيف يصح الاتفاق المذكور ومنهم قد ذكروا
ان في الاولى اختلافا بينهما وان اكثر النحاة مائل الى مذهب الزمخشري فاراد الشارح
دفع ذلك الدخل المقدر فنقل ما قالوه بقوله وفي الاولى اختلاف الخ ثم قال مجيبا عنه
هكذا قيل ولكن يمكن ان يكون النزاع بينهما لفظيا لا حقيقيا اي فيصح قولنا
ان الاولى متضمنة للشرط اتفاقا لانه يجوز يعني وانما قلنا يمكن ان يكون الى اخره
لانه يجوز ان يكون مراد ابن الحاجب بما حيث قال في الكافية حروف الشرط ان ولو
واما اما الثانية بالنصب لانها صفة اما المنصوبة على انه خبر يكون لا انها اصلها

قوله اتفاقا منصوب على نزع
الخافض تقديره على اتفاق
النحويين منه

المعنى الشرط لانه اما قائم مقام
الشرط وهو مهما في قوله مهما
يكن من شيء فافهم وتامل
منه

اي اما وان يكون مرله الزمخشري باما حيث قال في المفصل بعد عدة فصول
من تعداد حروف الشرط بقوله ومن اصناف الحروف حرفا الشرط وهما ان ولو
اما كلمة فيها معنى الشرط اما الاولى المفردة بالمضي المتضمنة للشرط لا الثانية قح
اي حين ان يكون مرله ابن الحاجب ما الثانية ومر له الزمخشري اما الاولى لا نزاع
بينهما في الحقيقة بل في اللفظ اي بل وقع النزاع الظاهر في لفظ اما حيث قال احدهما
ان اما حرف شرط وقال الاخر ان اما متضمنة للشرط فهو نزاع لفظي لا نزاع بينهما في
الحقيقة لان كل واحد منهما لا ينكر قول الاخر اذا اعترض عليه الاخر فوله فلنبا على هذا
المقام او في هذا المقام على صيغة المجهول ويجوز ان يكون على صيغة المعلوم اي فلنبا على
المتامل في هذا المقام فلا مزيد عليه بفتح الميم مصدر ميمي من زاد يزيد اي لا زيادة على
التقدير المذكور ههنا ولما فرغ من تحقيق معنى اما واقسامه شرع في تحقيق استعمال
اما المفردة المرادة ههنا فقال واستعمال اما المفردة على وجهين لانه اما يستعمل لتفصيل
ما اجمله المتكلم نحو انا اودّ اي احب قلبي لي ابغض اما من اودّه فالعالم واما من اقلاه
فالجاهل او نحو جاءني القوم اما زيد فاكرمته واما بكر فاهنته واما بشر فاعرضت عنه
وهذا الاستعمال استعمال على طريق الاستيناف وهو اي الاستيناف في عرف النحاة
ما وقع جوابا عن سؤال مقدر يعني لما قال المتكلم جاءني القوم فكان قائلا قال ما فعلتم
فقال المتكلم مجيبا له اما زيد اكرمه او يستعمل في اوائل الكلام المنقطع بالكلية عن الكلام
عما قبله ومنه ما يأتي في اوائل الكتب كقول المص اما بعد حمد الله ذي الانعام وان اردت
تحقيق المقام فاستمع ما نتلوه عليك من خلاصة الكلام وهو انهم قالوا ان اما موضوعة
للتفصيل في جميع موارده الا ان تفصيله قد يكون لمجمل سابق كقولك جاءني القوم
اما العلماء فكذا واما السفهاء فكذا وقد لا يذكر من قسميه اكتفاء بما يقوم مقامه مع الاشعار
بزيادة الاعتناء بشأنه المذكور بعد اما فيما سبق له الكلام كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم

زيغ وتعقيب بقوله الراسخون لان المقصود الاولي موضوم الزائغين وقد
يكون تفصيلا لمتعدد في الذهن قد سبقه ما يدل على المتعدد بوجه ما كقوله تعالى
ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها فاما الذين آمنوا فيعلمون انه الحق
من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا وقد لا يسبقه
كقولهم في صدور الكتب والرسائل اما بعد وفيه افادة زيادة تاكيد لان
تفصيل المجمل واحضار مجمل او جملة مخصوصة مما في الذهن يدل على زيادة الاعتناء
بشأن المذكور بعد اما هذا فان قلت المفهوم مما حققت ان الجمهور قد اتفقوا على
ان اما موضوعة للتفصيل وانها لا تستعمل الا فيه وما ذكره الشارح مناف له حيث
جعل الاستعمال الثاني فيما لا استعمال لها للتفصيل قلت لا منافاة بينهما لانه انما جعل
قسيما لاستعمالها لتفصيل ما اجمله المتكلم سابقا لا لمطلق التفصيل الا ان استعمال
الثاني قسم مخصوص من مطلق التفصيل كالاستعمال الاول كما عرفت اتفاقا لا ان استعمالا
قسيما له كما ذكره الشارح رح فلما اقيم اما هذه لفظة هذه في محل الرفع صفة لاما
اشارة الى المفردة اي لما اقيم اما المفردة مقام بضم الميم اسم مكان من اقام لانه يجيء على
صيغة المفعول من غير الثلاثي المجرد او بفتح الميم على انه اسم مكان من قام لكن الاول
اولى واعرف كما اشرنا اليه مهما يكن او تضمنت معنى الابتداء والشرط الذي في
مهما يكن لزمها لصوقه مبتدأ او تضمن معنى ان الشرطية فبالنظر الى الاول يقتضي ان يدخل اما
هذه على الاسم لان اما لم يصح وقوعها مبتدأ لكونها حرفا وجب ان يدخل على ما يقع
مبتدأ بحسب نوعه وهو الاسم لئلا يفوت معنى الابتداء بالكلية وانما قلنا بحسب
نوعه وهو الاسم لانه لا يلزم ان يكون ذلك الاسم الذي دخل عليه اما مبتدأ بل قد يكون
مفعولا به نحو قوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر بنصب اليتيم على كونه مفعولا به
لقوله فلا تقهر والفاء لما زحلقت من موضعها لا يمنع عن تقديم ما بعدها لضعفها

وقد يكون ظرفا نحو اما بعد حمد الله وغير ذلك ولذلك قال البعض انه يدخل على الاسم
دون على المبتداء وبالنظر الى الثاني يقتضى ان يدخل على الفعل لان الشرط
يقتضى الابهام وهو الفعل فلا حاجة بكلا المقتضيين بفتح الضاد والياء الاولى
ولم يعل بالقلب والحذف لئلا يلتبس بالجمع فانه بتاء مقتضيين بسطتين ولا عبرة
لحركة الاخر فيشكل لان اجتماع الاسم والفعل في دفعة واحدة متعذر فيليها الاسم
واما فان قيل فلم دعوا اولا ما يقتضيه اما بحسب تضمنه بمعنى الابتداء اعني الداخل
على الاسم ثم قضوا ثانيا حق ما يقتضيه بحسب تضمنه الشرط بادخال الفاء في جوابه ولم يعكس
قلنا لان الابتداء به في مهما اقدم منه من الشرطية لكونه مبتداء بنفسه بخلاف كونه
شرطا فانه ليس بذاتي له بل بحسب تضمنه معنى ان الشرطية ويلزم الفاء في جوابها اكثريا
فقضيا بحق ما كان وبقي ثم كان الفاء وقع جبرا عن نقصان وقع من عدم اداء ما يقتضيه
بحسب تضمنه الشرط اعني الدخول على الفعل وفي هذا التركيب بحث وهو ان اللزوم صفة
الفاء والقضاء فضيلة حقة ادبية صفة القاضي فلا يكون فعلا له على الفعل المعلل
وسيجي انه من جملة الشروط الثلثة لنصب المفعول له واتحاد كل والبقاء له بقدر
الامكان لان الدخول على الفعل حق لاما والفاء الذي جعل عوضا عنه داخل
على جوابه الذي هو منفصل عنه لئلا يلزم التوالي بين حرفي الشرط والجزاء
كاما زيدا وما وقع من نحو قوله تعالى واما ان كان من اصحاب اليمين الاية بالنصب في المشهور
اي اذكر الاية او اقرأها تماما او اتممها وكذا قولهم الحديث وقيل يجوز الرفع بتقدير
الاية مقروة والجر بتقدير الى اخر الاية وقولهم بالجر اما ذهب فبفعل ماض على التوصيف
لا على الاضافة كما توهم مولانا المتوفي ان كان الاية اي الشخص المتوفي في الاول
واما لفظ وهيهات الخ قال بعض المحققين ان ما زعم ابن مالك من ان الاستاد الفعل
لا يختص بالاسم بل يوجد في غيره ايضا نحو ضرب ثلاثي فليس بشي لانه كل اسناد

مقروة نسخه

لفظيا

لفظيا كان او معنويا مختص بالاسم لان المخبر عنه في ضرب ثلاثي لفظ وهو
اسم لا يدل على الحدث مسماه ضرب الدال على الحدث والزمان فعل فهذا
ينبغي ان يقول الشارح بدل قوله واما لفظ وهيهات بالخبر له بحسب
لفظه وهو اسم فان ما ذكره بمعزل عن التحقيق كما لا يخفى فالمتوفي واللفظ
اسمان والمراد بقولنا يليها الاسم ان يليها لفظا او تقديرا في الفعلين
المذكورتين وان لم يليها شيئا واحد الاسم لفظا لكن يليها بيانا من تقدير الكلام
بعد ظرف من ظروف المكانية لانه من قبيل الجهات الست التي وضعت للمكان
قال في شرح الضوء فيه بحث لان اصحاب اللغة قالوا هو من الظروف الزمانية
التي لا يتمكن ولو كان في الاصل من الجهات الست لبينوه كما صاحب الصحاح
انتهى لكن استعير ههنا اي جعل عارية واستعمل مجازا للزمان لكونه مضافا
الى الزمان لان تقديره بعد زمن بفتحتين يعني الزمان الفراغ من حمد الله وكذا
قولنا جئت بعد الظهر او بعد العصر استعيرت لفظ بعد فيهما للزمان في الجهات
الست اي مر ما مثلت لانها لا تخ اما ان استعملت مضافة الى شيء نحو جئت بعد
زيد او قبل زيد وكذا باقي الجهات الست نحو جئت فوقه او تحته او امامه وقدامه
او وراءه او خلفه او استعملت مقطوعة عنها اي عن الاضافة فالاول
معرب منصوب على الظرفية اي ينتصب بتقدير في على انه يكون مفعولا فيه ان لم يليها
العوامل المقتضية خلاف النصب على الظرفية وان يليها العوامل المذكورة
كانت الجهات الست على ما يقتضيه العوامل سواء كان ذلك العوامل لفظيا كما في نحو
فعلت من قبل فعلك او معنويا كالابتدائية في نحو امامك خير من ورائك برفع
امام وامامك وقولنا الثاني فوقنا بفتح القاف من قبيل الاولى اي التي لم يليها العوامل
المقتضية خلاف النصب على الظرفية لان الخبر هو الجهة الظرفية اي الظرف مع فاعل

المتعلق به من عامل المقدر لا الظرف وحده فالذي يلي الظرفا عن الفوق فمن
لها هو العامل المقدر اعني حصل لان التقدير السما حصل فوقنا لا الابتدائية وانما
الذي يليه الابتدائية وتجعله خبرا مرفوعا هو لحاق الظرفية اليه وقعت خبرا
للمبتدا الا انها اي الجهات الست من قبيل ما استعملت اسما معربا يقع مرفوعا
مبتدا نحو يمينك اشرف من يسارك ومنصوبا مفعولا به نحو عرف زيد تحتك
ومجرورا نحو جئتك من يسار زيد واستعمل ظرفا منصوبا بتقدير في على الظرفية
ولا يلزم الظرفية وايضا قال في شرح اللباب الظرف كلا مما اي الزمان والمكان
منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما لا يلزم الظرفية بل استعمل اسما وظرفا او هو
اي استعمل اسما وظرفا ما جوز ان يقع عليه العوامل مع ظهور اثارها المختلفة
من الحركات الثلث كاليوم والحين يقال هذا حين ورايت حينا وعجبت
من حين فاللفظ الذي يظهر عليه تلك الاثار المختلفة يسمى اسما لانه اسم الظرف
لا نفس الظرف واريد بالظرف ما كان منصوبا بتقدير في فالاسم ههنا مقابل
للظرف لا للفعل والحرف فصحت المقابلة بينهما اسما وظرفا وغير المنصرف ما لزم الظرفية
نحو سرنا ذات مرة وذا صباح ومنه لفظ مع عند الجمهور وسوى وسواء
على الاشهر ومنه وسط الدار بالسكون ولقيته بعيدات بين وبكرا وسحرا
وسحيرا وضحى وضحوة وعشا وعشية وعتمة ومسا وصباحا ونهارا وليلا
وغدوة وبكرة اذا اردت سحرا بعينه وضحى يومك وعشا وعشية وعتمة
ليلتك ومساءنا وصباحك وليلك ونهارك وقريب عند فانه ينجر بمن خاصة
ومثله دون فانه ينجر بمن وبقي نادرا فاعلم ذلك فان من الجهات التي يجب حفظها
ولهذا اطنبنا الكلام في هذا المقام والثاني اي الجهات الست التي استعملت
منقطعة عن الاضافة لا يخلو اما ان يكون المضاف اليه منويا اي ملحوظا وملتفتا

اليه

اليه في ذهنك او لا يكون منويا بل يحذف نسيا منسيا في مختار الصحاح
النسي بكسر النون وفتحها ما نسي وما سقط في منازل المرتحلين من رذال
امتعتهم وقرئ بهما قوله تعالى وكنت نسيا منسيا ولا يلتفت اليه اصلا فالاول
مبني على الضم نحو جئتك من قبل او بعد وانما بني على الحركة فرقا بين الاصلي والعارضي
ولم يعكس مع حصول الفرق به لان الحركة فرع متأخر عن السكون كما ان البناء
العارضي فرع البناء اللازم فاعطي الاصل للاصل والفرع للفرع وبني على
الضم دون الفتح والكسر جبرا اي عوضا للمحذوف منها اي من الجهات
الست وهو المضاف اليه باقوى الحركات والثاني اي ما حذف منه المضاف
اليه نسيا منسيا معرب كسائر الاسماء المعرب كقول الشاعر فساغ
لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بماء الفرات يقال ساغ لي الشراب
يسوغ سوغا اي سهل مدخله في الحلق واغص بفتح الغين المعجمة والصاد
المهملة من باب علم يعلم من الغصص بفتحتين هو وقوف الطعام والشراب
في الحلق ان قيل ما وجه الكاد ههنا والكيد قد مضى قيل هذا حكاية عن حال
والانتقال كنت كدت والفرات والعذب [illegible] الثعالبي يروي البيت
من ابي عمرو بالماء الحميم وهو الماء الحار والبارد وهو المراد ههنا وقصة
هذا البيت انه قيل لهذا الشاعر قريب من اقربائه فصار من الغم والغصة
بحيث لا يجري شيء في حلقه فتمكن من قصاص قريبه فقتل قاتله فزال
من الغم فانشد البيت وتركيبه والاستشهاد وانه حذف المضاف اليه
نسيا منسيا ولم ينو ولذلك اعرب بالنصب والى ذلك اشار بقوله فقبلا
منصوبا على انه خبر كان ان كانت لفظة كان في كنت ناقصة او على الظرفية
ان كانت تامة وانما بنيت في الاول لشبهها الحروف في الاحتياج الى ما اضيف

اليه اي شبهها الحروف في الاحتياج الى المحذوف نية بلا تعويض عنه
ببدل فوق الاحتياج اذا ذكر المضاف اليه بخلاف الكاف فانها اي الجهات
الست ح اي على تقدير كون المضاف اليه محذوفا منها حذفا منسيا حتى
جعلت اسما براسها غير التفات الى المضاف اليه فلم يشبهن الحروف
فلم يبن لعدم المشابهة فيكون اسما تاما نكرة فتعرب كسائر النكرات
والفرق بين ما اذا كان المضاف اليه مذكورا او منويا وبين ما اذا كان
نسيا منسيا في المعنى وهو انا اذا قلنا مثلا جئتك قبل الظهر او قبل او قبلا
يكون وقوع المجيء قبل زمان الظهر في الاولين ويكون وقوعه في زمان ما من
الازمنة المتقدمة على هذا الزمان في الثالث ثم فرق بين المعنيين فههنا
اي في قوله اما بعد حمد الله لم يحذف المضاف اليه فلم يبن بل ترك منصوبا
على الظرفية ان قيل هذا مناف لقوله فيما سبق او تقديره بعد زمن الفراغ
قلنا المراد انه لم يحذف حذفا منويا بحيث يكون مستعملا منقطعا عن الاضافة
استعمل مضافا الى حمد والعامل مبتدا فيه اي نصب بعد اما في محل الرفع
على انه خبر قوله والعامل لقيامه مقام بفتح الميم فقط الفعل وهو يكن
ورائحة الفعل كاف في عمل الظرف العمل مضاف الى مفعوله اي في عمل العامل
في الظرف وانما كفى لان في الظرف اتساعا يقع معمولا لكل عامل فيه رائحة الفعل
وعليه اي صاحب الضوء حيث قال والعامل فيه اما عند سيبويه وجميع النحويين
لانها لنيابتها عن الفعل يعمل في الظرف خاصة واعلم ان القوم اختلفوا
في الاسم الواقع بعد اما هل هو جزء من الواقع بعد الفاء ام لا فبعضهم ذهب
الى انه ليس جزء مطلقا اي سواء دخلت الفاء على ما لا يعمل ما بعده فيما قبله
كان او لا بل ارتفاع الاسم وانتصابه بفعل محذوف وبعضهم الى انه جزء

مطلقا

مطلقا وبعضهم قالوا ان دخل الفاء على ما له صدر الكلام كان من الاول
والا فمن الثاني هذا هو المشهور المذكور في المتون لكن الظاهر من كلام الشارح
وكلام صاحب الضوء ان ما قال هما مذهب مع غيرهما وقد بالغ البعض
من شراح اللب فالعامل في نصب بعد ههنا على المذهب الاول والثالث
الفعل المحذوف تقديره مهما يذكر بعد حمد الله فان الولد الاعز وعلى المذهب
الثاني هو الفعل الواقع بعد الفاء اعني اردت هذا ولما قال العامل فيه
اما توجه ان يقال ان عمل اما عند وجود اردت ممتنع لانعدام اثر الضعيف
عند وجود القوي كالشمع مع الشمس فلو عمل اما لزم ترجيح الضعيف
على القوي وانه باطل فاشار الى جوابه بقوله لا اردت لان ان يقطع ان يعمل
ما بعدها فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام الذي دخلت هي عليه لا صدر
كل كلام حمد هو اي الحمد الوصف بالجميل على جهة التعظيم يعني ان الحمد هو
الوصف بالجميل مطلقا سواء كان الجميل اختياريا او غيره على الجميل الاختياري
مطلقا ايضا كان ذلك الجميل وغيره على جهة التعظيم والحاصل ان الحمد يقتضي
حامدا ومحمودا ومحمودا به ومحمودا عليه وهو خير اعم من ان يكون اختياريا
او غيره ومحمودا عليه اختياريا وبه يمتاز عن المدح اعم من ان يكون انعاما
او غيره وبه يمتاز عن الشكر ان قيل كيف يصح قولهم الحمد لله على ذاته الكاملة
وقدرته الشاملة وحمدت زيدا على حسبه وشجاعته وعلى علمه وكرمه وحمدت
اللؤلؤ على صفائها مع ان المحمود عليه في هذه الامثلة غير اختياري لان صفاته
الذاتية غير اختيارية لكون كل اختياري حادثا وكذلك الباقي غير اختياري اما
الحسب فلانه ما يعده المرء من المفاخر سواء كان مفاخر نفسه او اباءه وهو
اعم من ان يكون فعلا اختياريا او لا واما الشجاعة والعلم والكرم والصفوة

فلان كلاهما من قبيل الكيفيات لا من الافعال الصادرة بالاختيار قلنا
الجواب اما عن المثال الاول فهو انا لا نسلم انه حمد بل مدح كما قال في الكبير
التفسير ان الحمد يختص بالفعل لانه يجوز المدح على صفات الله تعالى كالقدرة
والعلم وعلى صفات فعله كالخلق والترزيق ولا يجوز الحمد الا على صفات
الفعل ولو سلم انه حمد فنقول تلك الصفات اما اختيارية كما ذكره بعض
المحققين ومنع اقتضاء الاختيار للحدوث بناء على جواز قصد شيء ازلا وابدا
ولا يتقدم على الاثر الا بالذات او هي [illegible] بمنزلة افعال اختيارية لانبائها
عن الافعال الاختيارية او لكون الذات كافيا فيها كما يستعمل فاعل الافعال
الاختيارية فيها او نقول ان تلك الصفات مبدأ الافعال الاختيارية والحمد
عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختياري في المآل واما عن
المثال الثاني فهو ان الحسن ان كان اعم من ان يكون فعلا اختياريا او لا لكن
متعلق الحمد بالحقيقة والافعال الاختيارية لا كلها اللهم الا على التغليب وان
الشجاعة تطلق على الكيفية النفسانية التي هي مبدأ القاء النفس في
الحروب والمهالك وعلى نفس الالقاء فيهما فيحمل على الثاني بلا تاويل وعلى الاول بتاويل
ولانها على الافعال الجميلة الاختيارية ومن ههنا قيل ان الجميل لا يجب ان يكون نفسه
اختياريا بل كما قد يكون نفسه اختياريا كذلك يجوز ان يكون طريقه وسبب تحصيله
اختياريا كما في العلم وان يكون ثمراته واثاره اختياريا كما في الكرم والشجاعة
واما عن المثال الثالث فانه من الامثلة المصنوعة وليس من كلام العرب العرباء
فاعلم ذلك فانه من غاية التلخيص في هذا المقام الذي تتزلزل فيه اقدام الاقوام
وهو مجرور لكونه مضافا اليه لبعد وهو مضاف الى الله وهو اي لفظة الله علم
بفتحتين لذات واجب الوجود تعالى وتقدس اي تطهر عن دنس الشرك

والنقصان

والنقصان واضافة حمد الى الله اضافة المصدر الى مفعوله والفاعل اي
فاعل المصدر وهو الحمد متروك اذ تقديره اما بعد حمدي لله بالنصب في الفاعل
وهو ياء المتكلم لدلالة المقام عليه وهو نظر فاضيف المصدر الى مفعوله فلكل مصدر
من الفعل المتعدي على خمسة اقسام الاول ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول
منصوبا نحو عجبني ضرب زيد عمروا والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك المفعول
عن الذكر نحو اعجبني ضرب زيد اي من ان ضرب زيد بفتح الضاد وانما قال من ان ضرب
زيد لان الفعل المصدر بان بمنزلة المصدر في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا
اليه ومبتدأ نحو اعجبني ان تخرج زيد وارجو ان تخرج زيد وظني خبر ان تخرج خير لي — واي يخرج
على ترتيب اللف فلما كان ان مع الفعل بمنزلة المصدر في هذا المعنى كان المصدر
بمنزلته في العمل وفي امتناع تقديم المعمول عليه فلا تقول اعجبني زيدا ضربك كما لا تقول
اعجبني زيدا ان ضربت وانما امتنع لان معمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي
هو صلة ان المصدرية المسماة بالموصول وهو في حيز الموصول لا يتقدم على الموصول
هذا وانما تخصيصه بان مع الفعل دون ما المصدرية فلكونها اعرق في المصدرية
والثالث من تلك الاقسام الخمسة ان يضاف الى ما يقوم مقام الفاعل نحو عجبت
من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد بضم الضاد واشار به الى ان المصدر ههنا مصدر
الفعل المجهول فهو مضاف الى ما يقوم مقام فاعله والرابع ان يضاف الى المفعول
ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد بضم الدال والخامس ان يضاف
الى المفعول ويترك الفاعل لانه قيل لم حذف ولم يضمر قلنا لان المصدر قد ينظر الواضع
فيه الى ماهية الحدث لا الى ما قام به الحدث فلم يطلب باعتبار نظره لا فاعلا
ولا مفعولا وانما يكون طلبه لما قام به باعتبار العقل والوضع ازال حكم العقل
فلا يجوز ان يتصل به غاية الاتصال بخلاف الفعل فان طلبه للفاعل وضعي لانه

لانه انما وضعه ليكون مسندا مصوغا الى شيء بعينه ظاهرا او مضمرا في زمان مخصوص في
المسند اليه غاية الاتصال وهو اضمار لاقتضائه له وضعا وعقلا وانما اضمر
في اسم الفاعل والمفعول وان كان طلبهما له ليس بحسب الوضع بل عقلي لقوة شبههما
بالفعل لفظا ومعنى نحو يستحب تبريد الصلوة اي تاخير صلوة الظهر
في فصل الصيف اي تبريد المصلي اياها سواء كان يصلي وحده او بجماعة لقوله
عم ابردوا بالصلوة فان شدة الحر من فيح جهنم اي صلوها اذا سكنت شدة
حرها وفيح جهنم شدة حرها فالمعتبر في تبريد كل بقعة سكون شدة حرها وهو مختلف
بحسب البقاع واما مصدر اللازم فقسم واحد وهو ان يضاف الى الفاعل نحو
جئت بعد ذهاب فهذه الاضافة كلها معنوية مفيدة للتعريف لا لفظية الا اذا كان المصدر
بمعنى اسم الفاعل واسم المفعول فح يكون اضافته لفظية كاضافتهما كما وقع
في اول ديباجة الملخص لمحمود بن محمد بن عمر الجغميني جغمين بفتح الجيم الفارسية
قرية من قرى خوارزم الحمد لله كفاء افضاله وقال شريف الدين الجرجاني
هذا لقبه واسمه علي وكنيته ابو الحسن الجرجان قصبة من ولاية استراباد وقد
ولد في تلك القصبة في اربعين وسبعمائة وتوفي ببلدة شيراز في سادس ربيع
الاخر سنة ست عشر وثمانمائة كذا قال البعض ممن تصدى لتحشية شرح
مفتاح في شرحه اي الجغميني كفاء مصدر من كافاه اي جازاه بمعنى الفاعل منصوب
على انه صفة مصدر محذوف ويقال في عرف النحاة في امثاله انه نصب على المصدرية
لاكتسابه اعراب المصدر بعد حذفه اي حمدا كفاء افضاله اي مكافيا افضاله
بمعنى حمدا مجازيا احسانه ويجوز ان يكون كفاء منصوبا بنزع الخافض
اي حمدا بكفاء افضاله وقد يقال الكفاء الكفو اي المثل فهو نصب اما على الحالية
من فاعل الظرف المستقر اعني لله او من مبتدا على رأي او على المصدرية اي حمدا مماثلا

لافضاله

لافضاله او مثل افضاله ولما كان الوجه الاول احسن من حيث المعنى قال
لان الحمد مثل افضاله لم يتيسر من العبد الشريف وقوله ولكونه تعليل مقدم لقوله
جاز اي لكون المصدر اعني كفاء مضافا الى معرفة وبمعنى اسم الفاعل جاز وقوعه
صفة للنكرة وان كان المضاف اليه معرفة وهو افضاله بسبب اضافته الى الضمير
الذي هو اعرف المعارف واعلم ان عمل المصدر على ثلث اقسام الاول ان يعمل
خاليا عن الالف واللام والاضافة بالجر برفع فاعله وبنصب مفعوله كالفعل
اي كلفظه ان كان فعله كذلك نحو عجبت من ضرب بالتنوين زيد عمروا اي من ان ضرب
زيد عمروا وهذه الحال اي عراؤه عنهما اقوى احواله الثلثة لقوة شبهه الشبه
بالكسر والسكون والشبه بفتحتين لغتان بمعنى كذا في مختار الصحاح الفعل
بالنصب على انه مفعول الشبه لانه نكرة كالفعل اي كما ان الفعل نكرة بمعنى انه جزء
شايع والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم على ما صرحوا عليه الثاني من تلك
الاقسام الثلثة ان يعمل مضافا كما مر وهذا اضعف من الاول اي ضعيف منه
لانه معرفة اي ان كان مضافا الى المعرفة ولو زاد عليه قوله او قريب منها ليشمل
ما اذا كان مضافا الى النكرة لكان اولى بخلاف الفعل فانه عار عن التعريف
والتخصيص لكنه عار عن الالف واللام فبهذه الجهة شابه بالفعل في العرا عنهما
فيعمل عمله بسبب تلك المشابهة والثالث ان يعمل معرفا باللام نحو اعجبني الضرب زيد
عمروا وهو اضعف من القسمين الاولين لكونه معرفة صورة ما بالالف واللام
ومعنى بالاضافة قال في بعض شروح اللب لا يعمل المصدر المعرف باللام لما ثبت
ان عمله لكونه مقدرا بان مع الفعل وتقديره بان مع الفعل ح متعذر لامتناع دخول
اللام على الحرف ولا يرد المصدر المضاف لانه من حيث المعنى منفصل لان معنى قولنا
اعجبني ضرب زيد عمروا اعجبني ضرب زيد عمروا بالتنوين ولذا يجوز العطف وحمل سليم

بالالف

لان المصدر اذا عمل نقدر بان مع الفعل واذا ظهر الالف واللام مع عمله يلزم دخول اللام على الحرف

التوابع على محل المجرور ومن الرفع او النصب بخلاف المعرف باللام انتهى يرد
عليه ان هذا التعليل يقتضي امتناع عمله معرفا باللام لا قلته ولذلك
لا يحمل الا في الضرورة الشعرية كقوله لقد علمت اولى المغيرة انني كررت
فلم انكل عن الضرب مسمعا المغيرة اسم فاعل من اغار واولها مقدمتها
تانيث الاولى كررت عليه صال والنكول الرجوع عن الحرب والعجز عنه جبنا
والمسمع بكسر الميم الاول وفتح الثاني اسم رجل يصف الشاعر نفسه بالجراة
والشجاعة استدلالا بعلم هذه الجماعة انني لما توجهت الى الاعداء
فرجوعي عن عكس عن هؤلاء والمعنى لقد علمت اولى لقيته من المغيرين
انني صرفتهم عن وجههم تمام مالهم ولحقت عميدهم فلم انكل عن ضربه بسيفي
ولم اعجز ولم ارحم عليه وكانت بنو حنيفة قد اغارت على ابله فلحقهم بالقتل
وكان الشاعر يعني فيهم وهزمهم وهو ان عمل المصدر المعرف باللام نادر مع انه
يحتمل ان يكون نصب مسمعا في البيت بفعل مقدر وهو اعني ويكون تقديره
فلم انكل عن الضرب اعني مسمعا ومصدر اخر منون تقديره عن الضرب
ضرب مسمعا برفع ضرب على انه خبر مبتدا محذوف اي هو ضرب مسمعا
او بجره على البدلية من الضرب المعرف لكن يلزم ترك الواجب والحسن لا يقال
العبارة هي ضربا مسمعا على ما في بعض النسخ لانا نقول المصدر اذا وقع
مفعولا مطلقا لا يحمل على ما صرحوا به فلا يصح كونه منصوبا منونا بمصدر
اخر منون فذكر الشيخ عبد القاهر نقلا عن الشيخ ابي علي الفارسي المختار
ان يجعل مسمعا مفعول المصدر لا مفعول كررت على حذف على ان حذف
على قليل ليس للقياس اليه سبيل لا يقال قد ثبت عمله في التنزيل فكيف
يحمل على الضرورة وهو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء متعلق بالجهر وتمامه
قبالسوء

بنو حنيفة

عامل فيه مع انه مصدر معرف باللام لان المراد جواب لا يقال ههنا
بالعمل الفعل بغير واسطة وفي الاية الكريمة هذا من قبيل وصف الشيء بوصف
صاحبه كقولهم الكلام المص على التوصيف ذو الكريم حقيقة هو الله تعالى
بواسطة الجر فلا ينقص ذي بمعنى الصاحب ليس هو مقصود الذاته
بل وضعه للتوصل في جعل اسم الجنس صفة كالفرس والمال والانعام و
نصب على انه مفعول ثاني للجعل شيء كما ان وضع الذي للتوصل الى وصف
المعارف بالجمل مثلا لا يقال جائني زيد الفرس والمال بل يقال ذو
الفرس وذو المال كذا لا يقال لله الانعام بل ذو الانعام ومراده باسم
الجنس ههنا ما يدل على القليل والكثير من جنسه اي ما يشار باجزائه ويجوز
لكل جزء منه كالكل في صحة اطلاق الاسم عليه كالذهب والفضة والمال والعلم
ونحو ذلك لا ما ذكر في باب الاعلام من الرجل والفرس اسم جنس كذا في شرح
اللباب لكن لا يخفى عليك ما فيه فان الشارح وغيره قد صرحوا بان الفرس
اسم جنس يتوصل به الى جعله صفة لزيد فلعل المراد باسم الجنس ههنا ما قال
الفاضل التفتازاني في المطول من ان الاسم الجنس ما يدل على نفس الذات
الصالحة لان يقال على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف كالاسد
والقليل لا ينقطع ذو عن الاضافة فانهم قالوا الاسماء المضافة اضافة
معنوية ضربان لازمة وغير لازمة وعدوا ذو من اللازمة حيث قالوا الا
اما ظرف فنحو فوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء
وحذة وعند ولدى ولدن وبين ووسط بالسكون وسوى ومع ودون
واما غير ظرف فمثل وشبه وغير وبيد وقيد وقدى وقاب وقيس واي وبعض
وكل وكلا وكلتا وذو واولو وقد وحيث فان الاضافة في هذه الكلمات

كالكل

لازمة لا تراها تنفك عنها ولا يضاف ذو الى العلم والضمير لفقدان الجنسية
فيهما الاظهر ان يقال لا يضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة على ما يقتضيه
تعليله بقوله لفقدان الجنسية فيهما قيل وانما لم يضف الى العلم والضمير لانها
وضعت وصلة الى الوصف باسماء الاجناس فليست وصفا بل الوصف
هو ما اضيف اليه فلا يكون الا اسم جنس مظهر لان العلم وكذا الضمير لا يوصف
بهما على فرد في موصفه ولانه لو اضيف الى الضمير يلزم اللبس في مثل ان يحمل
عليه غيره ليستمر الحكم كحذف الهمزة من اخواته اكرم انتهى والحق انه لو كان اسم جنس
فهو وضميره في حكم واحد لكون مدلولها واحدا ولهذا اجمع المحققون على ان
الضمير الراجع الى النكرة نكرة فيكون ح كانه مضاف الى اسم جنس مظهر الا
ان الامام عبد القاهر قال في قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه
هذا اولى من اضافته الى ضمير زيد وعمرو وبكر وانت ان تتبعت كتب القوم
تجد كلامهم يؤيد ما قلنا واما قوله اي قول الشاعر اهيناء المعروف ما لم يتبذل فيه الوجوه
انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه المعروف لاحسان وذووه فاعل
يعرف اي لا يعرف قدر صاحب الفضل وعزته الا اصحاب الفضل دون الجهال
وكذا قول كعب بن زهير صبحنا الخزرجية مرهفات اباد ذوي ارومتها ذووها
ذوو تا ذو بفتح الذال وضم الواو الاولى جمع مذكر لذو تقول جاءني
ذو مال ورجلان ذوا مال رفعا ورجلين ذوي مال نصبا وجرا وجاءني رجال
ذوو مال رفعا وذوي مال نصبا وجرا وامرأة ذات مال رفعا وامرأتان
ذواتا مال رفعا وامرأتين ذواتي مال نصبا وجرا ونساء ذوات مال
كالاعراب مثلا في ذ لا يقاس عليه شي وكذلك قطعه عن الاضافة
وادخال اللام عليه لاجرائه مجرى صاحب في قوله فلا اعني بذلك اسفليكم

في الكل نسخة

كذا قال شارح الضوء ولكن فيه ما لا يخفى منه

عن الوافي

قوله صبحنا من الصبوح وهو الشرب في الصباح
والخزرجية اسم القبيلة وقوله مرهفات جمع
المرهفة وهو السيف القاطع من ارهف
سيفه اذا رققه وحدده والمصراع الثاني
يعني اباد ذوي ارومتها فقوله اباد يعني
اهلك والارومة الاصل وذووها جمع
ذو وهو بمعنى الصاحب فالمعنى سقينا
بالصباح قبيلة الخزرجية سيوفا
قاطعة محددة بدل الشرب اهلك
ذوو تلك السيوف اشراف تلك
القبيلة واصولها من شرح لباب الضوء

ولكن

ولكن اريد به الذوين اي اصحاب قيس فانه لا يقاس عليهما فجي به اي بذو والجار والمجرور
في محل الرفع على انه قائم مقام الفاعل حذف بهمنا للجعل الانعام صفة لله
وهو اي ذو من الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم وبقي من تلك
الاسماء الستة اخوه وابوه وفوه وهنوه والهنو كناية ومعناه شيء اي انه
كناية عما لا يعرف اسمه او يكره التصريح به من العورة والفعل القبيح وغير ذلك
وحموها انما انث الضمير خلافا لما قبله لان الحم نسيب زوج المرأة ابوه واخوه
وابنه فان اضيف الى الاناث وذو مال فانها اي الاسماء الستة المعتلة
المضافة الى غير ياء المتكلم بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا وانما
قال في الاكثر لان بعضهم يجعل مقصودة على ما حكاه الفراء فيقول اباه في
الاحوال الثلثة كما يقول عصاه وعليه قول الشاعر ان اباها وابا اباها
قد بلغا في المجد غايتاها فانه قال ابا اباها ولم يقل ابا ابيها قد بلغا في المجد غايتاها
قصدا الى جعله مقصورا وثنى الغاية بالالف حالة النصب على لغة بني الحارث
وهي ان يجعل اعراب التثنية بالالف في الاحوال الثلثة باعتبار ان للمجد طرفين
اعني الاب وابا الاب معناه قد بلغ الاب في المجد غايته وابا الاب ايضا غايته
وتانيث الضمير في غايتاها على تأويل المجد بالمرتبة وشرط كونها مضافة الى غير
ياء المتكلم لانها اي الاسماء الستة ان لم تضف يكون اعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت
ابا ومررت باب وان كانت مضافة لكن الى ياء المتكلم يكون اعرابها تقديرا
على راي البعض وهو الاصح او يكون مبنية على راي الاخفش او يكون واسطة
بين المعرب والمبني وهذا اي كون المضاف الى ياء المتكلم واسطة بينهما مذهب
ضعيف اذ الظاهر انه لا يخرج عن الاعراب والبناء وشرط كونها مكبرة
اذ على تقدير كونها مصغرة يكون اعرابها بالحركة تقول هذا اخيك ورأيت

اي هنا

اخيك ومررت باخيك هكذا قالوا ويرد عليه ان الاسماء الستة المضافة
اذا صغرت يجب ان يكون اعرابها بالحروف تقديرا لوجوب قلبها ادنا ياء
وقد ما كان يدور هذا الوهم في خلدي ثم وجدته في كتب بعض المحققين من
المتاخرين مع جوابه بانه لما صغرت تلك الاسماء تحركت اخر حروفها ليتم وزن فعيل
فلما تحرك خرج عن صلاحية الاعراب لوجوب سكون حرف فجعل اعرابا فقلب
وجعل اعرابها بالحركة لان الياء الساكن ما قبلها كالصحيح في تحمل الحركة وان كان
ما قبلها ياء وكذا شرط ايضا كونها مفردة لانها لو ثنيت وجمعت لكان اعرابها
كاعراب ساير الاسماء المثناة والمجموعة فذا اصلهما ان ابح والاولى ذكرهما
وتلخيص الكلام في هذا المقام على وجه يتحقق منه المرام هو ان يقال هذه الاسماء
الخمسة محذوفة اللام ثنيا اصل الاربعة الاول اخو وابو وهنو وحمو واصل
فم فوه فحذف اللام اعني الهاء حذفا غير قياسي فبقي الواو ساكنا فلو حذف
لزم بقاء الاسم المتمكن على حرف احد ولو ابقي واعرب لزم قلبه الفا لانفتاح
ما قبلها فلزم في المنون التقاء الساكنين وحذف المؤدي الى البقاء على حرف
واحد فابدل منه الميم القريب منه في المخرج فاذا لم تضف اعربت بالحركة لفظا ولذا
اضيف الى غير ياء المتكلم اعيدت اللامات من الاربعة واعيدت العين من الخامس
لعدم ضرورة الابدال لعدم التنوين فجعلت حرف اعراب ما على معنى ان يكون
تلك الحروف نفس الاعراب على رأي من يجعل الحركة نفس الاعراب واما على معنى ان تكون
تلك الحروف دلايل الاعراب على رأي من يجعل هو الاختلاف والحركات
دلايله فان حرف الاعراب كما يطلق على حرف يعتوره الاعراب لفظا كدال
زيد او تقديرا كالف عصى يطلق ايضا على حرف تغير للاعراب واذا اضيف الى الياء
المتكلم لم تعد اللامات من الاربعة بل كان اعرابها تقديرا بالحركة تقول في

في الاحوال الثلث اي مثلا ويعاد العين من الخامس لعدم ضرورة الابدال
فيقال فم الاحوال الثلث فو وفي وفا ولم يجعل حرف اعراب حتى يقال فان كفلا ماى
او لما لزم عند الاضافة الى ياء المتكلم قلبها ياء على ما هو القاعدة فقلبت وكسرت الفاء
ليناسب الياء وجعل الاعراب في التقدير واما ذو فهو لا يصغر ولا تنقطع عن
الاضافة ولا يضاف الا الى المظهر ولذا لم يقل اخوك لانه لا يناسب لفظ الغيبة
بناء على ان المظهر غيبة وفي التمثيل بالواو دون الالف والياء تنبيه على ان المحذوف
والمبدل منها واو ردت في حالة الرفع وقلبت الواو ياء في النصب والجر
وان عين ذو واو جعل الاعراب رفعا وقلبت الفا وياء في النصب والجر
لجمع مؤنثه ذوات اصلها ذوات لقولهم في مثناه ذواتا وان حذفت العين لكثرة الاستعمال
وقيل الاولى ان يكون لامه المحذوفة ياء دون واو اصله ذوي لقلة ما كان
عينه ولامه واوا وذو ههنا بالياء لانه مجرور على انه صفة لكلمات وهو مضاف
الى الانعام وهو اي الانعام ايصال الخير الى الغير لا لغرض ولا عوض دنيويا كان ذلك العوض
او اخرويا ولا العوض يقابله في القدر والمرتبة او لا والجر اي الجرار الانعام
لكونه مضافا اليه لذي حاصل مجرور لكونه بدلا من الله ولا يجوز ان يكون صفة له
لان حاصل نكرة والمطابقة شرط بين الصفة والموصوف في التعريف والتنكير
لاتحادهما في الصدق يعني ان الصفة لما كانت عين الموصوف في المعنى نحو جاءني
زيد الظريف وجب ان يدخل عليها ما يدخل على الموصوف من التعريف والتنكير
لامتناع كون الشيء الواحد شايعا ومخصوصا ومما ينبغي ان يعلم ان الموصوف
قد يكون معرفا باللام والوصف مجردا عنها فيقال ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل
كذا وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا قال الخليل مثلك وخير نعتان للرجل
على نية الالف واللام وكذا غير اذا جعل وصفا للمعرفة دون البدل اي ثم

في البدل ان يطابق المبدل منه في التعريف والتنكير وذلك لان البدل مستقل
بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ وليس هو مع المبدل منه بمنزلة
شيء واحد فلا يلزم من اختلافهما تعريفا وتنكيرا الخروج عن صدق المناسبة
ولزوم الاحالة بلزوم كون الشيء الواحد معرفة ونكرة في حالة واحدة قال في شرح
الرضي اعلم ان بدل الكل من الكل يوافق المتبوع في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث فقط لا في التعريف واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها
للمبدل منه في الافراد والتذكير وفروعهما انتهى الا انه اذا ابدل النكرة من المعرفة
بدل الكل من الكل فالوصف اي توصيف البدل النكرة لفظي حسن عند اكثر النحاة
وواجب عند ابن الحاجب كما قال في الكافية اذا ابدل النكرة من المعرفة فالنعت
اي الوصف واجب لانه لا فائدة في الابهام بعد التفسير في بدل الكل الذي يكون المراد
منه ما اريد من الاول وقيل لانه لا يجوز ان يكون المقصود قاصرا عن غير المقصود بمرتبة
وهو يوفي المعنى وهل تضربون وهل تضربين لما تقرر فانه لا يوقف نحو مررت
بزيد رجل لكن حسنه او وجوبه اذا كان البدل غير المبدل منه لفظا كقوله تعالى
لنسفعا بالنون الخفيفة الآتية لما قلبت النون الفا في الوقف كتبت بالالف
فانهم قالوا الاصل في كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف
عليها ومن ثمة كتب النون المنصوب في اذا وحرف النصب اضربا امرا للواحد
المذكر بالالف على الاكثر لان الوقف عليها بالالف بقلب التنوين والنون الاصلي
والزائد الفا لانفتاح ما قبلها فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكتب اضربن امرا
للجمع المذكر بواو والف واضربن للواحدة المخاطبة بياء[2] ونون لانك لو وقفت
عليها قلت اضربوا واضربي وهل تضربون وهل تضربين باسقاط نون التاكيد
ورد الواو والياء والنون المحذوفات لاجله قلنا نعم لكنه لما تعتبر تبين هذا

بياء وهل تضربن للجمع المذكر بواو ونون وهل تضربن للواحد المخاطبة صح

الاصل

الاصل وهو ان عند الوقف تحذف نون التاكيد ويرد ما حذف لاجله فانه
لا يعرفه الا الحاذق في هذا الفن كتبوا مثل ذلك على لفظه بالناصية ناصية
كاذبة لا مطلقا لكن هذا اي الاشتراط بان يكون البدل على لفظ المبدل منه
بعينه هو مذهب الكوفيين واما عند البصريين لا يشترط ان يكون البدل على
لفظ المبدل منه كذا في اللباب وفي عبارة اللباب هكذا الاحسن ابدال النكرة
من المعرفة الا موصوف به ولا يشترط على لفظ المبدل منه على الصحيح انتهى كلامه
فلو حذف قوله او وجوبه لكان اولى اذ لا يتعرض له في اللباب هذا بقي هاهنا
بحث وهو ان حصر الحسن على كون البدل موصوفا غير مستقيم انما الذي يتوقف
عليه الحسن والصحة على راي الشيخ هو ان يتصل بالنكرة المبدلة فائدة لم تفهم من
المعرفة فتلك الفائدة لو حصلت بالوصف حسن والا فلا سواء حصلت بالوصف
او غيره قال الشيخ عبد القاهر انشد شيخي عبد الوارث انا وجدنا بني جيلان
كلهم كساعد الضب لا طول ولا عرض فقال قوله طول مجرور بانه بدل من
الضب وساعد الضب معرفة وطول نكرة وفيه فائدة لم تفهم من ساعد الضب
اذ لا دلالة على شيء من الطول والعرض صريحا وقال السيرافي في شرح كتاب
سيبويه تقول مررت باخويك مسلم وكافر على البدل وبالجملة ان لم يفد النكرة
الا ما افاده الاول لم يجز ابدال النكرة من المعرفة اذ هو لغو ابهام بعد التفسير
نحو مررت بزيد رجل ولا طائل تحته هكذا في بعض شروح اللباب فان قيل
لم لم يتعرف جاعل هاهنا بالاضافة قلنا لانها لفظية غير مفيدة للتعريف
بل مفيدة للتخفيف في اللفظ بسقوط التنوين لان اصله جاعل النحو بتنوين
جاعل ونصب النحو وينبغي ان يعلم ان التخفيف الذي تفيده الاضافة اللفظية
قد يكون في المضاف وحده نحو ضارب زيد وقد يكون في المضاف اليه وحده نحو الحسن

الوجه اذا اصله الحسن وجهه وقد يكون فيهما نحو حسن الوجه وقد يكون
لا في لفظ واحد منهما نحو افضل القوم على قول من يجعل اضافة افعل التفضيل
لفظية فان التخفيف فيه يحصل بحذف من لا معنوية حتى يفيد التعريف
فلم يصح كونه صفة لله تعالى كما توهمه صاحب الاصباح يعني ان الاضافة
قسمان احدهما لفظية وهي منحصرة في ثلث مواضع عند الجمهور احدها
اضافة اسم الفاعل الى معموله وثانيها اضافة اسم المفعول الى ما يقوم
مقام الفاعل اذا اريد بهما اي باسمي الفاعل والمفعول الحال او الاستقبال
نحو مررت برجل ضارب زيد الآن او غدا او نحو مررت برجل معمور الدار
كذلك اي الآن او غدا وانما لم قال اريد به اي باسمي الفاعل على ما يدل
عليه قوله ضاربك ومالك ولو قال بهما مناسبا لما سبق لكان اولى لانه
حال اسم المفعول كذلك الماضي او الاستمرار فمعنوية اي فاضافتهما معنوية
مفيدة للتعريف نحو مررت بزيد ضاربك امس في الماضي او مالك بالحق عطف
على ضارب عبيده في الاستمرار والعبيد كالعليم جمع عبد وانما كانت
اضافتهما معنوية ح اما على تقدير كونهما بمعنى الماضي فلان الاضافة ح
لا تكون في تقدير الانفصال لانها ليست مضافة الى معموله حيث ان المشابهة
الكاملة اي المشابهة لفظا ومعنى مفقودة وهي غير مؤثرة عندهم واما على
تقدير كونهما بمعنى الاستمرار فلكون معنى الماضي موجودا فيه هذا لكن الحق
انه اذا قصد به زمان مستمر اي مشتمل على الازمنة الثلثة يمكن ان يجعل
لفظية ومعنوية ايضا وقد صرح به في شرح اللباب وقال بعض
المحققين ان اعتبار الوجهين في هذه الاضافة مما يختلج في صدري
حتى ظفرت بنص من قبل صاحب الكشاف حيث جعل هذه الاضافة

يعني اذا اضيف اسم الفاعل او المفعول ويراد بهما معنى الاستمرار صح

في موضع

في موضع لفظية وفي موضع آخر معنوية هذا فيه في كلام الشارح رح نظر
لانه جعل العام اعني الاستمرار قسيما للخاص اعني الماضي وعلى تقدير
ان ليس بينهما عموم وخصوص فيه نظر من جهة اخرى وهو ان الزمان
المقترن بالفعل وما يشابهه في المشهور ثلثة ماض وحال واستقبال
وعلى ما ذكره يكون الزمان المقترن بها اربعة وهو خلاف المشهور ويمكن
ان يجاب عنه بان الشارح رح ليس في صدد التقسيم بل في صدد الارادة ومنشاء
الغلط الجهل بالفرق بينهما وبان المشهور ان الزمان المقترن بالفعل ثلثة
لا المشابهة لانها لا تقترن بها فضلا عن الشهرة انتهى والثالث من تلك
المواضع الثلثة اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها نحو مررت برجل حسن
الوجه لا يقال كيف اضيف الحسن الى الوجه والحسن هو الوجه فيلزم اضافة
الشيء الى نفسه قلنا لا نم فان الحسن اعم من الوجه فيكون من قبيل اضافة
العام الى الخاص وقيل ان الحسن ليس هو الوجه بل الحسن هو الشخص الذي
له الوجه فان قيل لم لم يتعرض الى اضافة اسم الفاعل الى فاعله مع انه من
جملة المحتملات العقلية قلنا ان اسم الفاعل من الفعل اللازم قد يضاف
الى فاعله السببي لكن بعد ان اخرج عن كونه فاعلا بان نصب تشبيها بالمفعول
بعد تشبيه اسم الفاعل من اللازم باسم الفاعل من المتعدي فهو مندرج
في اضافة اسم الفاعل الى مفعوله ولذا لم يتعرض اليه واما اسم الفاعل من
المتعدي فلا يضاف الى فاعله للزوم اللبس وعدم التغاير وتحقيقه على وجه
التفصيل ان اسم الفاعل المتعدي والمفعول المتعدي الى اكثر من واحد
لا يضافان الا الى المفعول فاذا قيل هذا ضارب زيد او معطي زيد لم يكن
زيد الا مفعولا لان الاضافة الى الفاعل على خلاف الاصل لان المضاف

ينبغي ان يغاير المضاف اليه واسم الفاعل نفس فاعله فهو هو ولانه تشبيه باضافة
الى مفعوله واما اسم الفاعل اللازم واسم المفعول اللازم وهو المشتق من المتعدي
الى مفعول احد لما اريد اضافتها الى الفاعل توسعا في الكلام شبهوا بها بالمتعدي
منها ونصبوا فاعلها على التشبيه بالمفعول ثم اضيفا اليه وذلك بان ينقل الضمير
المتصل الى اسم الفاعل والمفعول ليكون فاعلها مستكنا فيه فيقع الفاعل في صورة
المفعول فتقول مثلا في زيد قايم ابوه زيد قايم الاب في الصفة المشبهة لما كانت
شبيهة باسم الفاعل لفظا ومعنى فلانها تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل
كذلك تقول حسن حسنان حسنون حسنة حسنتان حسنات وابيض وابيضان
بيض بيضاء بيضتان بيض كما تقول ضارب ضاربان الخ واما معنى فلانها بمعنى قائم
الفعل كاسم الفاعل ولذلك سميت بالصفة المشبهة شبهت به في جميع انواع عملها تكميلا للتشبيه
وتوسعا في الكلام ولما لم يكن لها مفعول يضاف اليه او ينصب جوز اضافتها الى
الفاعل ونصبها اياه تشبيها بالمفعول نحو الحسن الوجه بجر الوجه ونصبه فاحفظ
هذا فانه من الاسرار الخفية والكنوز المخفية وما عداها اي ما عدا الثلثة المذكورة
وما عدا الاربعة على راي من يجعل اضافة افعل التفضيل لفظية اضافة معنوية
وبالجملة الاضافة اما معنوية ان كان المضاف اسما غير مشتق سواء كان مصدرا
او غيره او مشتقا غير عامل في المضاف اليه نحو هذا غلام زيد ومضارع مصر وضرب زيد
واما لفظية ان كان المضاف مشتقا عاملا فيه اوما ولا به نحو زيد ضارب بكر وحسن
الوجه وهي اي الاضافة المعنوية مفيدة للتعريف والتخصيص اذا كان المضاف اليه معرفة او نكرة
نحو جاءني غلام زيد مثال كون المضاف اليه معرفة او رجل مثال كونه نكرة على اللف
والنشر المرتب يعني ان كان المضاف اليه نكرة في المعنوية تكتسب المضاف منه التخصيص
وزوال بعض الشيوع نحو غلام رجل ومعلوم وان كان المضاف اليه معرفة تكتسب المضاف

منه تعريفه نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شايعا غير مختص بواحد فاذا
اضيف تعرف وصار مختصا بواحد بعينه وهو زيد فان قلت هذا وان تعرف
وصار بواحد بعينه لكن لم يتعين الغلام في نفسه لان هذا انما يتم لو كان لزيد
غلام واحد اما لو كان اكثر منه فلا وقد اطلقوا في قضية الاضافة المعنوية قلت
تعريفها باعتبار الهذة وتحقيقه انك اذا قلت غلام زيد جاءني فلا بد ان تشير الى
غلام معين يمتاز علمائه لمزيد خصوصية لزيد بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون
ساير الغلمان اما لكونه اعظم علمائه او اشهر بكونه غلاما له او بكونه غلاما معهودا
ثم قد يستعمل على خلاف وضعه فيقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى احد معين
وهذا لا يضر افادتها التعريف باصل الوضع كما في المعرف باللام فانه في اصل وضعه
لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني
فمضيت ثمت قلت لا يعنيني فانه لم يرد به لئيما معينا لئلا يفيد اظهار مكارم اخلاقه
نفسه والمعنى ولقد امر على لئيم من اللئام قالوا ولكونه بمعنى لئيم يصح جعل يسبني صفة
وانما افادتها اي التعريف والتخصيص هذه الاضافة مرفوع على انه فاعل
افادت اي انما افادتها الاضافة المعنوية دون اللفظية لان الاتصال هنا
في اللفظ والمعنى اما في اللفظ فلان المضاف اليه يتصل بالمضاف ويمتزج معه بحيث
ينزل منه منزلة التنوين واما معنى فلان وضع اضافة المعنوية لتفيد ان الواحد
مما يدل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه فان الاضافة المعنوية
عندهم احالة اسم عام الى اسم خاص بواسطة الحرف فلما كان الاتصال هنا في اللفظ
والمعنى معا ينبغي ان تفيد التعريف والتخصص في المعنى المضاف بعد ما افاد التخفيف
اللفظ ليكون قدر مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى وبهذا التقرير يظهر اندفاع ما يتوهم
من المصادرة على المطلوب وفي اللفظية الاتصال في اللفظ فقط والمعنى على الانفصال

بهذا القول عن نعم زيدا كانه ... انه غلام معين

ولذا سميت لفظية فلم تفد الا تخفيفا لفظيا فان قلت ماذا تقول في ضارب رجل
فان الضارب قد تخصص وزال بعض الشيوع بالاضافة الى رجل كما في غلام
رجل قلت التخصيص الذي في ضارب رجل لم يحصل بالاضافة بل كان حاصلا
لضارب من رجل حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت في كل اسم الفاعل اضيف
الى مفعوله وهو النحو مرادا منه الحال او الاستقبال لا يقال لا نم ذلك لان الجعل
فعل الله تعالى وفعله منزه عن الزمان قلت كونه بمعنى الحال والاستقبال بالنسبة
الينا دونه وانما قلنا مرادا منه آه بدلالة على في المفعولين وهو الى كل واحد منهما
النحو والكاف في كالمليح والاجمل الى اسم الفاعل لم يكن بمعنى الحال والاستقبال او الاعتماد
عطف على ما قبلها بحسب المعنى اي لا يعمل الا بشرط ارادة الحال او الاستقبال والاعتماد على احد
الاشياء الستة كما سبق فيكون اضافته لفظية في تقدير الانفصال غير مفيدة للتعريف
او التخصيص فلا يصح كونه صفة له فيكون بدلا منه ويجوز فيه الرفع والنصب ايضا اما الرفع
فعلى انه خبر مبتدأ محذوف اي هو اي الله تعالى جاعل النحو واما النصب فبتقدير اعني او امدح
وعلى كل واحد من تقديرين يقال في عرفهم انه نصب على المدح كما يقال انه نصب على الشتم
اذا قدر عامله لقوم اما على تقدير امدح فظاهر واما على تقدير اعني فلان اعتنا المتكلم واهتمامه
به لفلان لا في صدد الذم يفيد المدح فالنصب على المدح في عرفهم يشمل كلا من صنع
يفهم من تقدير عامل المدح هكذا افادنا بعض من اساتيذنا ابقاهم الله تعالى ويؤيده كلام
شراح اللباب فان قيل بعد جعلكم اياه راجع الى جاعل لا منه اي من لفظ الله
فاي قسم من اقسام البدل هذا استفهام انكاري واللام في لان اقسامه متعلق لما
يستفاد من الاستفهام المذكور كانه قال لا يصح ان يكون جاعل شيئا من اقسام البدل
لان اقسامه اربعة بدل الكل من الكل ان صدق البدل على ما صدق عليه المبدل منه
كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين فان صراط الذين عين الصراط

المستقيم

المستقيم صدقا وان تغايرا مفهوما وبدل البعض من الكل ان كان البدل بعضا
من المبدل منه نحو جاءني القوم اكثرهم او بعضهم وبدل الاشتمال ان كان بينهما تعلق
بغير الكلية والجزئية سواء كان الثاني مشتملا على الاول نحو سلب زيد ثوبه او على العكس
نحو قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه او لم يشتمل احدهما على الآخر
اصلا بهذا الاشتمال فانهم قالوا حين قسموا البدل الى اربعة انما سمي هذا بالاشتمال
لان المبدل منه مشتمل على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه
دالا على البدل اجمالا ومتقاضيا له بحيث تتشوق النفس عند ذكره الى ذكر ثان يبين
ما اجمل في الاول فيذكر البدل ملخصا لما دل عليه الاول منبئا له فعلى هذا لا يجوز ان يقال
في بدل الاشتمال بني الوزير وكيله ولو قلت ضربت زيدا عبده كان بدل الغلط لان ضرب
زيد مفيد غير محتاج الى شيء آخر واعلم انهم قالوا يجب ان يكون في بدل البعض وبدل
الاشتمال ضمير عائد الى المبدل منه بخلاف بدل الكل فان العينية ههنا تغني عن الرابط
كما يقال ان الجملة الواقعة خبرا اذا كانت عين المبتدأ وعبارة عنه فلا حاجة الى الضمير
الرابط نحو قل هو الله احد وقوله عم افضل ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله
وقولك هو يا زيد منطلق ثم ان هذا الضمير قد يكون مقدرا نحو جاءني ثلثة زيد اي منهم وبدل
الغلط ان كان الاتيان بالمبدل منه وقع غلطا نحو مررت برجل حمار يعني اراد المتكلم
ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه الى رجل ثم تداركه فقال حمار اي كرره وتلفظ
به لدفع هذا الغلط فيكون الغلط في المبدل منه ولهذا قالوا بدل الغلط بالاضافة ولم يقولوا
البدل الغلط بالصفة فمعنى بدل الغلط بدل الشيء من الغلط قالوا الاضافة في القسمين
الاولين بيانية وفي الاخيرين الى السبب اي البدل الذي كان سببا لاتيانه وقوع
الغلط في المبدل منه وقيل الاضافة في البدل الغلط لادنى ملابسة كما في كوكب
الخرقاء ولعل هذا اولى لان الاول تسميتها الاسم الاغلب اذ قد يكون سببه النسيان كما يكون

[illegible] البدل

لان الاول غير مجمل لانه يعرف
في ما من قولك بني الوزير
ان الباني هو وكيله مح

المبدل منه

سبب الغلط وكذا في بدل الاشتمال فاعتبر فيما سبق وهذا اي بدل الغلط لا يكون
الا من غير روية وفكر ولهذا لا يجئ في كلام الفصحاء قوله في جاعل لا يجوز ان يكون من الاول
والثاني الخ مرتبط الى قوله اي قسم من اقسام البدل لان اقسامه اربعة الخ لاشعارهما
الكلية والجزئية وهو اي الله سبحانه متعال اي منزه بالعلو عنهما ولا من الثالث
لان الاشتمال انما يستعمل في الاجسام غالبا ولا من الرابع لان كلام المصنف ليس
بكلام غير فكر به وملحوظ فلا يكون جاعل من الاول لفظة الله لان انتفاء الاقسام عنه
اي جاعل باسرها اي بجميعها يقال هذا لك باسره اي بعدده يعني جميعه كما يقال برمته
اي بجملته يدل على انتفاء المقسم وهو مطلق البدل عنه اي عن جاعل وهذا اي قولنا لان
انتفاء الاقسام الخ معني قول اهل المعقول اي العلوم العقلية كالحكمة والمنطق
وغيرهما لا وجود للعام كالانسان الا في ضمن الخاص من الافراد كزيد وعمرو وبكر
وغير ذلك قلنا التحقيق هنا ان القول ببدلية جاعل من الله متعلق ببدلية قوله
مجاز مرسل ضرورة ان اي مجاز كانت العلاقة المعتبرة بين معناه الحقيقي والمجازي غير
التشبيه مثل علاقة السببية والتبعية وغيرهما فانه لو كانت العلاقة هو التشبيه يسمى
المجاز بالاستعارة دون المرسل على ما يجئ من قبيل اطلاق اسم المتبوع على التابع
لان البدل في الحقيقة موصوفه اي موصوف جاعل فسواء كان بالجر على الحكاية وهو الافصح
وجاز رفعه على الخبرية لان التقدير اي جاعل النحو فانه نكرة وقعت بدلا من الله موصوفا
بنكرة اخرى وهو جاعل فلم يلزم ترك الواجب والحرج فان الله معرفا باللام فمن الاعلام
الغالبة على ما تسمى اعلاما اتفاقية كالنجم والصعق على ان الاله في الاصل من اسماء
الاجناس كالرجل تقع على كل معبود بحق وباطل ثم غلب على ذات المعبود بالحق
كما ان النجم اسم لكل كوكب ثم غلب على الثريا وان الصعق اسم لمن اصابته صاعقة
ثم غلب على خويلد بن نوفل فاما الله بحذف الهمزة فمختص بالمعبود بالحق لم يطلق على

غيره

غيره اصلاً وعمله يدل على هذا التقدير لاشتراطه اي لاشتراط عمله بالاعتماد
اما على الموصوف وعلى غيره من الامور الخمسة والستة على ما يجئ اذ لو لم يكن
التقدير كذلك لبطل العمل وقد ثبت عمله في المفعولين فان قلت من اين علم عمله
قلت قد علم عمله في المفعول الثاني بشهادة فحوى الكلام اي تعلق قوله كالملح بقوله
جاعل النحو معين واذا عمل في الثاني عمل في الاول ايضا والا يلزم اقتصار العمل على احد
المفعولين وهو ممتنع على ما بين في المطولات فان قلت هذا انما يتم اذا عمل في الثاني
وهو ممنوع لجواز ان يجعل جاعل بمعنى الماضي ويكون كالملح مفعولا لفعل مقدر
دل عليه جاعل كما قالوا في زيد معطي عمرو درهما امس من ان درهما منصوب
بالفعل المقدر الدال عليه لفظ معطي قلت نعم يمكن ذلك لكن بشهادة فحوى
الكلام يمنع ذلك التحميل يعرف من له طبع سليم وعقل مستقيم ويلزم ايضا ترك الواجب على
مذهب ابن الحاجب وهو اي مذهبه وجوب النعت اذا ابدل النكرة وهي جاعل
ههنا لعدم تعرفه بالاضافة كما مر من المعرفة وهو الله ههنا او يلزم ترك الحسن بقبح التحقيق
على مذهب الجمهور كما مر بيانه فيكون رح اي فيكون اذ حين كونه هو البدل في الحقيقة
من القسم الاول يعني بدل الكل من الكل لا بعض بدل البعض من الكل حتى يلزم ما ذكر
من ابهام الكلية والجزئية وبدلية جاعل على مجازيته من القسم الثالث قوله بدلية
مبتدا من القسم الثالث خبره وان امكن كونه من الاول بمعنى بدل العين من العين يعني
الاشتمال وجود التعلق بينهما غير الكلية والجزئية لاشتمال الظرف على المظروف
كما صرح به اي يكون معنى الاشتمال وجود التعلق بينهما مطلقا النحاة فلا يلزم ما ذكر
من ابهام الجسمية هذا فصل الخطاب يؤتون به عند اتمام طائفة من الكلام والاخذ
في الاخرى والتقدير ثم هذا او خذ هذا او هذا اي الامر المذكور كما ذكر او واقع
الامر هذا المذكور الى غير ذلك مما يناسب لكن يتبع ههنا سواء الطريق من تشتت

التسمية اي اللام ارتفعت عن اقسام البدل سواء قولنا جاءني زيد غلامه
او اخوه او حماره من اي قسم من اقسام البدل قلنا انه من الرابع وهو بدل الغلط
لان عدم كونه من الاول ظ لعدم كون الثاني عين الاول ولا بعضه وكذا عدم كونه
من الثالث وهو بدل الاشتمال ظ لان شرطه كون المتبوع بحيث يطلق
ويراد به التابع وكون النفس عند ذكره منتظرة ومتشوقة الى ذكر التابع الا يرى
انا اذا قلنا سلب زيد يعلم ان المسلوب ليس هو نفس زيد بل شيء مما يتعلق به
من ثوبه او قلنسوته او جلده او غير ذلك فتشتاق الى ان يذكر ثوبه وهذا الشرط
منتف فيما قلتم من المثال فلا يكون من بدل الاشتمال فتعين انه من بدل الغلط لانحصار
الاقسام في الاربعة كذا اي المذكور ههنا ذكر في حواشي المطول للسيد الشريف الجرجاني رحمه الله تعالى
لكن فيه ما فيه ما موصول مبتدا وفيه جملة ظرفية صلته والعائد هو فاعل الظرف اعني
الضمير الذي انتقل اليه من عامله المقدر والضمير المجرور البارز عائد الى ما ذكر في حواشي
المطول وفيه المقدم خبر المبتدا اي ما ثبت في المذكور في حواشي المطول من الخلل والضعف
حاصل فيه اي فيما ذكر ههنا لانه مثله لا يخفى ذلك اي من حصول ما فيه عن الفطن بفتح
الفاء وكسر الطاء وضمها من الضعف بجودة الادراك وهذا الكلام اعني قوله فيه ما فيه
اشارة الى الاعتراض يرد على حواشي المطول على زعمه قيل سواء يقال لا نسلم انه
تعين كونه من بدل الغلط لم لا يجوز ان يكون المثال الاول والثاني من بدل الاشتمال
لوجود التعلق المعتبر فيه اعني علاقة الملكية والاخوة التي هي غير الكلية والجزئية
وكذا المثال الثالث من الاشتمال لو كان مع الرؤية والا فمن بدل الغلط وانما قلنا
على زعمه اذ لا يخفى عليك ان مجرد وجود التعلق لا يكفي في بدل الاشتمال وان توهم الشارح
كفايته نظرا الى ما يفهم من ظاهر كلامهم في تقسيم البدل الاربعة بل لا بد من شرط كون المتبوع
بحيث يطلق عليه آه على ما صرحوا به في مواضع لا تحصى في الكلام متعلق بحاصل المفعول

الثاني لجاعل قوله كالملح اما الكاف اي هو اما الكاف وحده نصب على الحال
وان كان الكاف جزءا لكنه حال منه مفعولا معنى وتقديرا اي يا ان يجعل الكاف
وحده اي منفردا ان جعلناها اي الكاف هو يذكر ويؤنث وكذا باقي الحروف
يجوز تأنيثه بتأويل الكلمة وتذكيره باعتبار الحرف بمعنى المثل هذا انما يستقيم على راي
الاخفش لا على راي سيبويه فانه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة حيث يدخلها حرف
الجر كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن ثغر مثل البرد الذي يذوب للطافته ان قلت
ما الفرق بين كون الكاف اسما وبين كونه حرف الجر قلت الكاف كذا على وعن اذا كانت
اسماء يكون المراد بها تشبيها وعلوا وتجاوزا من غير ملاحظة الخصوصيات
واذا كانت حروفا يكون المراد بها تلك المعاني بخصوصياتها اي بملاحظة خصوصياتها
يعرف ذلك بالعلامات والقرائن كما في ساير الاسماء المشتركة او الجار والمجرور
ان جعلناها حرف جر اي كائنا كالملح في الطعام متعلق بحاصل المضاف فكلاهما اي قوله
في الكلام وقوله في الطعام ظرف لغو لا مستقر وانما قال كلاهما لان قوله كالملح على
تقدير حرفية الكاف ظرف مستقر لانه في الاصل احد جزئي الكلام اعني خبر المبتدا اولا لانه
لجعل الكائن بمعنى التصيير يجري مجرى افعال القلوب في مجرد الدخول على المبتدا
والخبر لا في خصايصها على ما صرحوا عليه وبقولنا في مجرد الدخول عليهما لا في خصايصها
يظهر ضعف ما ذكر في الضوء حيث قال من افعال القلوب المستدعية المفعولين الممتنع
الاقتصار على احدهما وقد علم في النحو فوجب عليه في الاول الا يلزم الاقتصار
على احد المفعولين فان امتناع الاقتصار على احد المفعولين من خصايص افعال
القلوب لا يوجد في غيرها من ملحقاتها ويمكن ان يقال ليس المراد من امتناع الاقتصار
المذكور ههنا اقتصار الذكر على احدهما الذي هو من خصايصها حتى يرد ما ذكر
بل المراد امتناع اقتصار العمل على احدهما فتدبر فانه نفيس فان قلت ما الفرق بين

بجعل كالملح مفعولا ثانيا لجاعل
مع هذا التسع في افعال
القلوب

الظرف اللغو والمستقر قلت ان الظرف مطلقا سواء كان ظرف زمان
او مكان او جارا ومجرورا فانه جار مجرى الظرف احتياجه الى الفعل احتياج
الظرف اليه ولمناسبته له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في ولذا
سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا انما يكون مستقرا اذا اجتمع فيه امور ثلثة الاول
ان يكون المتعلق بفتح اللام اي متعلق الظرف متضمنا فيه بفتح الميم اي يكون الظرف
بحيث يفهم منه عرفا معنى عامله وان لم يعلم الفاظ العربية واوضاعها والثاني
ان يكون المتعلق من الافعال العامة كالحصول والكون والوجود والاستقرار والثالث
ان يكون المتعلق مقدرا غير مذكور واحترزنا بالشرط الاول عن مثل مررت بزيد
فان المتعلق هو المرور وليس متضمنا في الجار والمجرور بل هو امر خارج عن الظرف
اي لا يفهم منه عرفا مع قطع النظر عن غيره واحترزنا بالثاني عن قولنا زيد في الدار
اذا قدر متعلقه اكل بقرينة دالة عليه فهاهنا يكون المتعلق مقدرا في الظرف لكنه
ليس من الافعال العامة ولذلك احتاج تقدير ذلك المتعلق الى قرينة دالة عليه وان كان
عاما لما احتاج اليها يرد عليه ان خاصية المستقر الاكتفاء بتقدير الفعل العام
الذي هو اقل مراتب التقدير لا وجوبه على ما اشار اليه الشريف في شرح المفتاح
وقد صرح الفاضل اليمني فانهم يقدرون في الظرف المستقر فعلا عاما ما لم يوجد
قرينة الخصوص واما لو وجدت فلا بد من تقديره لانه اكثر فائدة وتحقيق الكلام
في هذا المقام على وجه يتضح المرام قال الشريف المحقق في حواشي الكشاف
من ان هذا القسم من الظرف انما سمي مستقرا لانه استقر فيه معنى عامله وفهم منه فان
لم يفهم منه سوى الافعال العامة كان العامل المقدر من تلك الافعال وان فهم منه شيء
من خصوصيات الافعال كان المقدر بحسب المعنى فعلا خاصا كما في بسم الله الرحمن الرحيم
فانه قد يفهم تارة بقرينة الشروع في القراءة خصوص فعل القراءة فيقدر اقرأ

بم

بسم الله واخرى يفهم بقرينة الشروع في القيام خصوص الفعل القيام
فيقدر اقوم ببسم الله وغير ذلك بحسب المقامات قال وذلك اي تقدير الفعل الخاص
لا يخرجه عن كونه ظرفا مستقرا لان معنى ذلك الفعل الخاص استقر فيه ايضا
وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه الاعراب لما كان تقدير الافعال العامة
مطردا اعتبره النحاة وفسروا المستقر بما عامله محذوف عام انتهى كلامه
واحترزنا بالثالث عما اذا كان المتعلق متضمنا للظرف من الافعال
العامة لكنه مذكور لفظا نحو زيد حاصل في الدار ولما لم يوجد من الشروط
الثلثة يكون الظرف لغوا والحاصل ان الاستقرار منوط بوجود هذه
الشروط باسرها واللغوية بعدم احدها مثال المستقر زيد في الدار اذا قدر المتعلق
حاصل او مستقر او موجود او كائن او ثابت او غير ذلك ومثال اللغو زيد
حاصل في الدار ومررت بزيد واعلم ان قولهم الظرف مستقر بفتح القاف
على الحذف والايصال اي مستقر فيه فهو من قبيل قولهم المال مشترك كما يشعر به
كلام الشريف في وجه التسمية بالمستقر وقد عرفت وجهها اما وجه التسمية
باللغو فهو ان الظرف هذا لغو بالنظر الى ظاهر الكلام لانه فضلة يتم الكلام
بدونها او لانه ملغى من جهة العمل حيث لا يعمل اصلا لا في المظهر ولا في المضمر
قال بعض المحققين من شراح اللباب او هو تسمية خالية عن المناسبة يعني انه
اصطلاح مجرد ثم قال اما انا فلا احب تسميته باللغو لوقوعه في التنزيل
والحديث ففيه اذن اخلال بالادب فسميناه ظرفا خاصا عامله وسمينا
المستقر ظرفا عاما اذ الملحوظ في الاول خصوص العامل وفي الثاني عموم
انتهى وما له حظ من الاعراب هو المستقر ولا يتم الكلام بدونه بل هو جزء
الكلام وليس اللغو كذلك لانه متعلق بكسر اللام لعامله المذكور والاعراب

اي خاصا عامله

لذلك العامل ويتم الكلام بدونه قال بعض الفضلاء من المتأخرين ان القوم
قالوا للمستقر حظ ومحل من الاعراب دون اللغو ولم اجد في كلامهم
ما يحققه ويبين غرضهم منه حتى لا يرد عليهم الاشتراك في الاعراب المحلي
حيث قالوا ان بزيد في مررت بزيد في محل النصب واجازوا في معطوفه النصب
وهو لغو فاقول متوكلا على الله تعالى ومعتمدا على فضله ان مرادهم بل
ان لا محل آخر له من الاعراب غير هذا المحل لا ان لا محل له من الاعراب اصلا
وللمستقر ذلك الا ترى انك اذا قلت زيد في الدار ففي الدار له محل من
الاعراب من جهة تعلقه بالخبر المحقق ومحل آخر غيره من جهة انه هو الخبر بعد حذف
ذلك بدليل انتقال الضمير منه اليه فله محلان من الاعراب على الاصح على ذوي
الالباب بخلاف ما اذا قلت زيد حاصل في الدار فان له محلا واحدا انتهى
كلامه لكن التحقيق الذي ينحل به عقد العقول ويزول به تحير العقول وهو حقيق
بالقبول او هو الحقيق بالقبول ما قال بعض المحققين من انك اذا قلت مررت
بزيد فالجار والمجرور ظرف لغو متعلق بمررت لا محل له من الاعراب والمنصوب
المحل على المفعولية هو المجرور فقط وان كان الاكثرون على خلافه وهو ضعيف
لان الجار كالجزء من الفعل اذ اللازم يجري مع الجار مجرى المتعدي
الا ترى ان معنى مررت بزيد جزت زيدا وجزء الفعل لا يكون معمولا له ولانه
لو كان الجار والمجرور في محل النصب لامتنع تعلقه بمررت لانه لو تعلق
به لكان ظرف لغو فلم يكن له محل من الاعراب فهذا التحقيق الذي ذكره
هو الملائم لقولهم لا حظ له من الاعراب ويؤيده ما ذكر في كتب المتأخرين
من ان التحقيق هو المنصوب المحل او المرفوع المحل هو المجرور فقط لانه
اثر الجار في تعدية الفعل وافضائه الى الاسم كالهمزة والتضعيف

وهو نصب المحل على المفعول لا على الجار والمجرور كما زعم [illegible]

وان جعل المقوم المجموع منصوبا محلا فتأمل هذا بقي لنا اشكال وهو
ان الظاهر من قول الشارح ولا يتم الكلام بدونه ان المستقر بل هو جزء الكلام
بخلاف اللغو فانه يتم الكلام بدونه مع ان الجار والمجرور اذا لم يقع جزء من الكلام
كما اذا وقع صفة للمفعول او حالا عنه لم يكن مستقرا ولم يكن له محل من الاعراب
وقد صرحوا بخلافهما بل قد اعترف الشارح في هذا الكتاب فتأمل ولا تغفل
على وزن لا تنتصر فانه بحث شريف **والصلوة** مجرورة معطوفة على حمد الله اي
اما بعد الصلوة وهي اي الصلوة من الله تعالى رحمة ومغفرة ومن عباده اي من الجن
والانس دعاء ومن ملائكته استغفار فان قلت ليس للصلوة الا معنيان
احدهما لغوي وهو الدعاء وقيل فيه مسامحة لان الصلوة لغة ليست منحصرة
في الدعاء بل مشترك بين الثلثة بجمعها قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها
الذين آمنوا صلوا عليه انتهى فان قيل كيف استعمل في معنييه معا والصحيح ان عموم
المشترك لا يجوز مطلقا قلنا لا نم انه استعمل في معنييه معا فان تقديره ان الله
يصلي وملائكته يصلون على ما صرحوا وثانيهما شرعي وهو الاركان المعلومة
اي الفرايض الستة التي هي التحريمة والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة
الاخيرة مقدار التشهد والافعال المخصوصة كالقعدة الاولى وتكبير الركوع
والنظر الى موضع السجود وقت القيام وغير ذلك من الواجبات التي هي
القراءة الفاتحة وضم السورة اليها ورعاية الترتيب فيما تكرر في الصلوة على سبيل
الفرضية وتعديل الاركان والجهر والاخفاء فيما يجهر ويخفى والتشهد في القعدتين
والسنن الخمسة عشر التي هي رفع اليدين للتحريمة ونشر اصابعه وجهر الامام
بالتكبير والثناء والتعوذ والتسمية والتأمين سرا ووضع يمينه على يساره
تحت السرة وتسبيح الركوع ثلثا واخذ ركبتيه بيديه وتفريج اصابعه

يعني ان الصحيح من مذهب الاصحاب الحنفية ان المشترك
عموم له مطلقا سواء كان بين المعنيين تناف اولا
ومعنى عموم المشترك ان يذكر اللفظ المشترك
واريد منه في ذلك الاطلاق الواحد اكثر من معنى
واحد من معانيه

وتكبير السجود وتسبيحه ثلثا وافتراش رجله اليسرى ونصب اليمنى والآداب التي
تتم كضم فمه عند التثاوب واخراج كفيه من كمه عند التكبير وغير ذلك على ما ذكر
في الفروع فمن اين جاز ان يكون الصلوة من الله تعالى بمعنى الرحمة ولم يتعرض لكونها
بمعنى الدعاء من عباده وبمعنى الاستغفار من ملائكته لكونهما موافقين بمعناها
اللغوي تدبر قلت لما كان للصلوة حقيقة وهو الدعاء والاركان المعلومة
والافعال المخصوصة وغاية بالرفع عطف على قوله حقيقة وهي الرحمة ولما كان
معناها الحقيقي غير متصور من الله لانه دعاء والدعاء سؤال يقارنه الخضوع
ويدل على الاحتياج والله تعالى منزه عنه حملت الصلوة على غايتها وهي الرحمة
واعلم ان الرحمة في الاصل العطف ورقة القلب وهي كيفية نفسانية تستحيل
في حقه تعالى فتحمل على غايتها وهي الانعام ويشمل هذا باقي الكيفيات النفسانية
المنسوبة الى الله تعالى في القران كالحياء والغضب وغيرهما فاعلم ان حروف
العطف عشرة عند بعض النحاة ومنهم ابن الحاجب وهي الواو الموضوعة للجمع مطلقا
اي الجمع بين التابع والمتبوع في ثبوت الحكم لهما نحو قام زيد وعمرو او في الحصول
من شيء نحو قام زيد وقعد او في التحقيق نحو قام زيد وقعد عمرو سواء كان الجمع
مع ترتيب التابع او تقدمه او الاجتماع في زمان واحد وبالجملة ليس في الواو
دلالة على احد هذه الاحتمالات في انه لم يخل الوجود عن احدها وتعين بمعونة
القرينة والفاء الموضوعة للجمع مع الترتيب بلا مهلة وثم الموضوعة للجمع
مع الترتيب وان كان في الرتبة فيقال حتى ثم ههنا للتراخي في الرتبة اي مع ان الاعلى
يتباعد الامرين بمعنى ان احدهما بعيد عن الآخر رتبة اعم من ان يكون الاول اعلى
والثاني ادنى او بالعكس وحتى اي ثم لا تجيء الا عاطفة مطلقا سواء كان مفردا
او جملة وقد يلحقها تاء التانيث للتاكيد فتختص بعطف الجمل كما مر في قوله

المعطوف

فمضيت ثمت قلت لا يعنيني قال الامام المرزوقي في اليا قوله ثمت علامة التانيث
وهذه العلامة يتصل بالاسم وبالفعل الا انها يبدل في الاسم تاء في الوقف
وفي الفعل يسكن الآن بلا اعرابها اكثر ويكون تاء في الوقف والوصل جميعا
ويقل دخولها في الحرف فاذا دخلت تحركت بالفتح نحو ربت ولات وثمت
وتبقى تاء في كل حال انتهى وحتى الموضوعة للجمع مع الانتهاء اليه مدخولها في
الاعتبار بشرط كونه الجزء الاقوى او الاضعف من المعطوف عليه ثوبا او بل
وسيجيء هنا تحقيقه واو واما الموضوعتان لاحد المتعددين مبهما لكن لم يجب
في او ذكر اما قبل المعطوف عليه ولزم في اما ذكر وقوع الواو قبلها ولهذا لم يجعلها
بعضهم عاطفة وسيجيء تفصيله وقيل بينهما فرق آخر من حيث ان اما لا يقع في
النهي مثلا لا يقال لا تضرب اما زيدا واما عمرا او يقال وعمرا ومما ينبغي ان يعلم
ان اما قد يجيء بلا واو نحو خذ اما هذا اما ذاك وربما يجيء غير مكرر ايضا اذا كان
في الكلام عوض عن تكريرها نحو اما ان تكلمني جميلا والا فاسكت فقوله ان تكلمني
مبتدا خبره محذوف اي تكلمك بالجميل موجود والعوض في الشرطية المدغم
نونها في لام لا النافية وربما يجيء بفتح الهمزة على ما حكاه قطرب وام وهي متصلة
تدخل المفرد والجملة بعد همزة الاستفهام ويطلب بها تعيين ما ثبت لاحد الامرين
ومنقطعة بمعنى بل والهمزة يليها الجمل وتجيء بعد الخبر وبعد الاستفهام بالهمزة
وهل ولا الموضوعة لنفي ما ثبت للمعطوف عليه عن المفرد الذي عطفته نحو
جاءني زيد لا عمرو فلا تجيء الا بعد الايجاب لا يعطف به الجملة وبل الموضوعة
للاضراب عما قبلها الى ما بعدها مفردا كان او جملة عن الاثبات الى الاثبات
او عن النفي الى النفي او الى الاثبات ولكن المخففة الموضوعة للاستدراك اي
لتدارك الوهم لا لتدارك الغلط فيما قبلها كبل ويكون ذلك في المفرد وفي الجملة

في اي حال مكررة

حال كونها متصلة

لكن في المفرد وبعد النفي اذ لا بد من مغايرة ما بعدها لما قبلها ولا مجال لاعتبار معنى
النفي في المعطوف هنا او هي ثمانية عند البعض وهي ما عدا اما وتكون واحد عشر
عند السكاكي حيث قال في المفتاح واي على قوله لكن الجمهور على ان ما بعد اي عطف
بيان لما قبلها وقد ابدت رأيهم بان ائمة اللغة يفسرون به الضمير المرفوع المتصل
بلا تاكيد وفصل في الضمير المجرور بلا اعادة الجار وان ساير الحروف العاطفة
تقتضي المغايرة بين المعطوفين فان العطف التفسيري بالواو والفاء قليل
وتسعة عند البعض ومنه الزمخشري وهو ما عدا اما لان فيها اي في اما مانعا لكونها
للعطف التام في كونها صلة المنع وقوله حرف وجهين صفة لمانع اي مانعا كائنا
من وجهين الاول وقوعها قبل المعطوف عليه في نحو قولنا جاءني اما زيد واما عمرو
والثاني دخول حرف العطف عليها في واما ولو كانت حرف عطف لامتنع دخول
حرف عطف اخرى عليها الا يرى انه لا يقال جاءني زيد واو عمرو فلهذين المانعين لم يجعلها
ذلك البعض للعطف والحاصل انهم اي قائلين بان حروف العطف تسعة لم يجعلها
حرف عطف لورود السؤال على من يجعلها اياه في نحو قولنا جاءني اما زيد واما عمرو
وبانه يقال ان حرف العاطفة فيه اما اما الاول واما الثانية فان كان الاول لزم
المعطوف عليه استفهام على سبيل الانكار وان كان حرف العطف اما الثانية
فاي حاجة الى الواو التي هي حرف العطف وحل هذا الاشكال مبني على تمهيد
مقدمة اي بسطها وهي انه للنحاة في اما المسبوقة بمثلها ثلثة اقوال فقول
بعضهم وهو ابو علي وعبد القاهر واختاره الزمخشري ان اما فيه ليست
عاطفة لا الاولى ولا الثانية والعاطف لعمرو على زيد في مثالنا هو الواو
وان اما ههنا فللترديد والتقسيم فقط وقول بعضهم ان العاطفة اما الثانية
دون اما الاولى حتى تمهدا بصحة قيام او مقامها نحو جاءني زيد او عمرو وفي يكون

الواو لعطف اما الثانية على اما الاولى فيكون اما الاولى للترديد فقط واما الثانية
للترديد وعطف عمرو في المثال المذكور وقول بعضهم وهو الامام الاندلسي ان اما
الاولى والثانية مجموعهما حرف عطف والواو كما قلنا قد عطف اما على اما حتى
يصير الطرف واحدا واما الاولى واما الثانية قد عطفتا عمرو على زيد ولا يخفى
ركاكة هذا القول اذ لا وجه لتقديم بعض العاطف على المعطوف عليه
قال نجم الائمة والحق ان الواو هي العاطفة واما مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة
والواو لغو في قوله اما الى جنة اما الى نار مقدر فاندفاع السؤال على هذه
الاقوال الثلثة ظاهر لكن يندفع السؤال باختيار المذهب الثالث ولكن يرد على
ذلك المذهب بانه لا يلزم من صحة قيام او مقامها ان يكون للعطف كاو فان ان
المصدرية قد يقوم مقامها ما المصدرية مع ان الاولى ناصبة للمضارع
دون الثانية فافهم هذا المذكور والبحث عن معاني هذه الحروف العاطفة وبيان
الفرق بينها لا يليق بهذا المقام ولكن قد اشرنا اليها اجمالا لاتمام الفائدة على نبيه
على حرف جر بني مجرور بها والضمير مجرور المحل لكونه مضافا اليه للنبي وهو
اي الضمير المذكور راجع الى الله والجار والمجرور متعلق بالصلوة والنبي من
النبوة بضمتين وتشديد الواو وهي اي النبوة فعولة كالذكورة والابوة
فاصله بغير الهمزة وهي النبوة ما ارتفع من الارض فحينئذ يكون معنى النبي الذي يشرف
بالتشديد على ساير الخلق وهو اي النبي حينئذ اي تقدير كونه من النبوة فعيل بمعنى
المفعول والجمع انبياء او النبي ماخوذ من النباء بفتحتين وهو الخبر فالنبي مخبر
من الله تعالى وهو حينئذ فعيل بمعنى الفاعل والجمع حينئذ نبآء مثل علماء وقد يجمع ايضا على انبياء
لا يقال كيف لا يعود لامه ومثل الجمع والتصغير يرد الاشياء الى اصولها لانا
الهمزة لما ابدلت والتزم الابدال في جمع جمع ما اصل لامه حرف علة كعيد واعياد

وقيل النبي هو الطريق ومنه يقال للرسل عن الله تعالى انبيا لكونهم طرق
الهداية اليه فان قلت ما الفرق بين النبي والرسول قلت بينهما عموم وخصوص
مطلق لان الرسول من له كتاب رباني والهام الهي لكم والالهام هو القاء
معنى في القلب بطريق الفيض لا بطريق الوسوسة والنبي من له الهام الهي اعم من
ان يكون له كتاب ولا فكل رسول نبي من غير عكس فلما اطلق النبي على رسولنا
كما اطلقه المصنف عليه ع م في قوله والصلوة على نبيه فالمراد بالنبي الذي هو
بمعنى الرسول لا ما اي لا النبي الذي وجد بدونه اي بدون الرسول تحقيقا لمعنى
العموم فليتامل في هذا المقام ولذا اي ولكون المراد به ما ذكر جعل المصنف رح محمد عطف
بيان لنبيه وعطف البيان وهو التابع الذي يجي للايضاح نفس سابقه لا للايضاح
باعتبار الدلالة على معنى فيه كما في الصفة انما يكون باسم يختص بالمبين بفتح اليا ء
اي بمتبوعه عند اكثر النحاة وعند بعضهم وعليه الفاضل التفتازاني لا يلزم
كونه اسما مختصا به اي بمتبوعه بمعنى انه لا يجب اختصاص ذلك الاسم به على الاطلاق
بل اللازم ان يكون مختصا به في الجملة واما بالقياس الى بعض ما يطلق عليه لفظ
المتبوع اما تحقيقا ان قصد بعطف البيان ازالة ابهام محقق واما تقديرا ان قصد
دفع ابهام مقدر كقوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود وذلك انه لو قدر اشتباه اما
من اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم واما من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لمشابهتهم
اياه فيما اشتهروا به من العتو والعناد او غيره لكن كفو ولا يندفع ذلك الاشتباه
بجعل قوم هود عطف بيان لعاد فعطف البيان ههنا لدفع الابهام التقديري
اعتناء بالمقصود وحفظا له عن شائبة توهم غيره نعم اذا قصد به المدح يجب
الاختصاص اصلا لا مطلقا ولا وجه واستدل لذلك البعض بقوله المؤمن
العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند فقوله والمؤمن مجرور

بواو القسم والعائذات الحديثة النتاج من الحيوانات جمع عائذ وهي
اي العائذات ما منصوبة بالمؤمن لاعتماده على الموصول لان الالف واللام
فيه بمعنى الذي وجد ونعم الاضافة المؤمن اليها اضافة لفظية فالطير منصوب
او مجرور على انه عطف بيان لها وقول الشارح رح فان الطير عطف بيان للعائذات
مع انه ليس يختص لها يحتمل كليهما وجملة يمسحها حالية وركبان بضم الراء جمع راكب
مرفوع على انه فاعل يمسح والغيل بكسر الغين المعجمة او بفتحها والسند بفتحتين
اسمان لموضعين في الحرم والمعنى اقسم بالله الذي يؤمن الطيور العائذات
اي يجعلها مامونة بحيث يمسحها اي يمسها على سبيل الرفق والاشفاق ركبان
مكة بين هذين الموضعين لكن لا يشترط ان يكون التابع اوضح من الاول هذا
استدراك من قوله وعطف البيان انما يكون باسم يختص اي اشتراط الاختصاص
لكن لم يشترط الاوضحية لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما اي لجواز ان يوضح
متبوعه عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد كما لو سمي بلفظ رجلا بعمر
وكني واحدا منهم مع عشرين من غيرهم بابي حفص ولا شك ان ابا حفص اوضح من عمر
حال الانفراد واذا قيل جاءني ابو حفص عمر كان عمر موضحا له قطعا وكذا لا يلزم
ان يكون التابع اشهر من الاول فان زيدا اذا اشتهر بكنيته اكثر من اشتهاره باسمه
مع كون الكنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل الاسم عطف بيان او صحيح
مع ان المتبوع اشهر وهو اي عطف البيان يجي للايضاح غالبا وانه يجي
به للمدح قليلا كما صاحب الكشاف فان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة
البيت الحرام عطف بيان للكعبة جي به للمدح لا للايضاح قوله ان البيت
بكسر ان اي قوله لا للايضاح مقول القال كما تجي الصفة كذلك اي للمدح
والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة غالبا قوله بخلاف في محل النصب

اي كلا الامرين يعني اذا كانت العائذات
مفعول المؤمن يقتضي كون الطير منصوبا
لانه تابعها واذا كانت مضافا اليه
لمؤمن يلزم ان يكون مجرورا لانه عطف بيان
لمجرور تم

على الحالية من ضمير مشتقه اي كاينة بخلاف عطف البيان والفرق بينه
وبين البدل انه مقصود بالنسبة في الكلام وذكر المبدل منه كالبساط والتوطئة
له واعترض عليه نجم الائمة الاسترآبادي بانا لا نم ذلك في غير بدل الغلط فان اي البدل به
الاول في الابدال الثلثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فايدة
لا تحصل لو لم يذكر صونا لكلام الفصحاء عن اللغو سيما كلام الله تعالى وكلام
نبيه عم قال بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظ كلام سيبويه
واجاب عنه الشريف بان يقال لعلهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة
اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا انتهى والحاصل انك اذا قلت جاءني
اخوك زيد ان قصدت نسبة الاسناد الى الاول جيئت بالثاني تتمة له وتوضيحا
فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجيئت بالاول توطية
لمبالغة في الاسناد فالثاني بدل فح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا
والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظ كما حققه
المتاخرون وعطف البيان بالعكس لان المقصود فيه هو الاول دون الثاني
فانه بيان الاول والبيان فرع المبين ولولا فرع المبين لم يؤت بذكر
الامام المدني ان النحاة قالوا لو قال رجل زوجتك بنتي فاطمة واسم بنته
عايشة فان اراد عطف البيان صح النكاح لان الغلط لم يقع في معتمد
الكلام وان اراد البدل لم يصح لان الغلط وقع في معتمد الحديث ثم وصف
المص محمدا عم بكمال الغاية اي بكمال هو الغاية في مراتب الكمال بقوله
سيدا اي معتمدا كل الامام اي الخلايق سيد مجرور على انه صفة محمد
والانام مجرور لكونه مضافا اليه سيد ثم الصفة اما للتخصيص وهو اي التخصيص
عبارة عند النحاة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات بكسر الكاف في

نحو رجل عالم فان رجلا نكرة بحسب الوضع يحتمل لكل فرد من افراد الرجل
الرجال نسخه فلما قلت عالم قللت ذلك الاحتمال وخصصت لفرد من افراد العالم انما
قال عند النحاة لان المراد بالتخصيص عند اهل المعاني والبيان ما يعم تقليل
الاشتراك ورفع الاحتمال قال الفاضل الشريف الظ انهم ارادوا الاشتراك
المعنوي لان التقليل انما يتصور فيه بلا تمحل كما في رجل عالم ونحوه فلا يكون
في قولنا عين جارية جارية صفة مخصصة وقد يتمحل فيحمل الاشتراك على ما هو اعم من الاشتراك اللفظي
والمعنوي ويجعل جارية صفة مخصصة لانها قللت الاشتراك بان رفعت
ما هو مقتضى اللفظ وعينت معنى واحدا فلم يبق الا الاشتراك المعنوي
بين افراد ذلك المعنى او الصفة للتوضيح وهو اي التوضيح عبارة عن
رفع الاحتمال الحاصل في المعارف علما كانت المعرفة اولا نحو زيد العالم
او التاجر والرجل الاعمى والناظر فان الوصف فيه قد افاد التوضيح لانه
زيد يحتمل التاجر وغيره فلما قلت التاجر قللته فوضحته وعينته وكذا الرجل
الاعمى او الصفة للمدح نحو زيد العالم او للذم نحو زيد الجاهل او للترحم نحو
زيد الفقير او للتاكيد وذلك اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف
نحو ذهب امس الدابر برفع الدابر حملا على محل امس ان قيل كيف يصح
جعله صفة له وهو معرف باللام وامس ليس كذلك قلنا ان امس معرفة
ايضا لانه متضمن للام لكونه معدولا عن الامس المعرف لذا بني على الكسر
وانما كان هذا الوصف للتاكيد فان امس دال على الدبور وهو على وزن
الدخول في باب اليوم ومروره والدابر تاكيد له وهذا اشارة الى الاقسام
الثلثة المتقدمة دون كونه للتاكيد فانه لا يتوقف على كون الموصوف
معلوما قبله بل على تضمنه للوصف كما عرفت آنفا فلو قدم قوله او للتاكيد

على قوله او للمدح لكان اولى يعني ان كون الوصف للمدح او للذم او للترحم
لما كان الموصوف معلوما اي معينا عند المخاطب قبل ذكر الوصف
اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
بسم الله الرحمن الرحيم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر
الوصف والا اي وان لم يكن معلوما قبل الوصف فيكون الوصف لا مهنا
اي في قوله محمد سيد الانام حيث تجرد المدح لمحمد وعلى آله معطوف على
نبيه والضمير راجع الى محمد والجار والمجرور متعلق بالصلوة في الصحاح
آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه والمراد هٰهنا المعنى الاول
بدليل ذكر الاصحاب من ههنا قيل كلما ذكر الآل وحده يكون المراد به اعم
من اهل البيت اعني المعنى الثاني واذا ذكر مع الاصحاب يراد به اهل بيته
هذا لكن الحق ان المراد به المعنى الثاني اعني بمعنى الاتباع وهم المؤمنون
لا بمعنى النفس كما في آل موسى وآل هرون على ما قيل ولا بمعنى اهل البيت خاصة
بدليل قوله تعالى انه ليس من اهلك حيث لم يتبعه وبدليل ان المقصود
من ذكر الآل ههنا تعميم الدعاء امتثالا لقوله عم اذا صليتم علي فعمموا وقال عم
لو عممت لغفرت فالتعميم يتم فيما ذكرنا واما ذكر الاصحاب مع تقديم الآل
بمعنى الاتباع فهو تخصيص بعد التعميم لاجل التعظيم والتفخيم كما في قوله تعالى
تنزل الملائكة والروح واصل آل اهل على رأي بدليل ان تصغيره
اهيل او اول بالواو على رأي آخر وفي بعض كتب النحوية اوان ينزين
وهو سهو يدل عليه ايراده في الصحاح في اول بالواو وروي عن الكسائي
انه قال سمعت اعرابيا فصيحا في الصحاح العرب جيل من الناس لا يخلطه
منهم والنسبة اليهم اعرابي والاعراب ليس جمعا للعرب بل اسم موجنس
يقول

يقول اهل في اهيل وال في اويل في تصغيره او يل الى اهيل كما زعم من قال
ان اصل آل اهل خص استعماله في الاشراف جمع شريف بمعنى على النسبة
وايام ونحو من له خطر عظيم الخطر بفتحتين قدر الرجل ومنزلته دنيا ويا
مثل آل فرعون كان او اخرويا او له خطر عظيم بحسب الدنيا والاخرة نحو آل
محمد قوله دينا ويا خبر مقدم لكان وقوله اخرويا عطف عليه فان قيل لم يقل
دنيويا موافقا لقوله اخرويا قلنا اشارة الى جواز اثبات الالف نحو دنياويا
عند النسبة وتحقيقه يستدعي تفصيلا لا بد علينا من ذكره تبصرة للطالبين
وهو ان الالف في اخر الاسم المنسوب اما ان يكون ثالثة او رابعة
منقلبة كانت تلك الرابعة او زائدة او خامسة فصاعدا فالثالثة والرابعة
المنقلبة تقلبان واوا نحو عصوي ورحوي والملهوي والمرموي والرابعة
الزائدة فيها ثلثة اوجه اما نحو حبلي فلكونها زائدة كتاء التانيث واما
القلب نحو حبلوي فلاجرائها مجرى المنقلبة واما الفصل بالالف بين الواو
الاخر والواو فلاجرائهم فعلى مجرى فعلاء لكون الفهما زائدة وقالوا دنياوي
كما قالوا حمراوي ولاجل مشابهة في المنقلبة تلك المشابهة لكونها غير زائدة
فلا يحمل فيها فتح الالف يحتمل ان يكون زائدة والمنقلبة واوا من الف التانيث
ويحتمل ان يكون المنقلبة من الف التانيث والواو زائدة واما الخامسة
فلا يجوز فيه الا الحذف لطول الاسم ففي السادسة الحذف اظهر لانها اطول
لفظا كحبارى فقالوا حباري بالحذف ولم يقولوا حباروي بالقلب
او نقدير الجزي فقالوا جزي بالحذف لتنزل حركته منزلة الحرف الرابع
في الثقل فاعلم ذلك فانه يمكن في مواضع شتى بخلاف الاهل فانه لا يختص استعماله
بالاشراف نحو اهل الحجام قلبت الهاء في اهل همزة كما قلبت الهمزة هاء

في هراق اصله اراق لقرب مخرجها ان قيل كيف يقال لقرب مع اتحادهما
مخرجا وهو الحلق قلنا انهما وان كانا حلقيين لكنهما ليسا في موضع واحد
من الحلق لان الهمزة من اقصى الحلق والهاء من موضع فوقه من الحلق ثم قلبت
الهمزة الفا لكون ما قبلها مفتوحا مع سكونها فصار آل واصحابه جمع صاحب
كطاهر واطهار فيه بحث لان الاصحاب جمع صحب وجمع صاحب في مختار الصحاح
وجمع الصاحب صحب كراكب وركب وصحبة كفاره وفرهة وصحاب كجايع وجياع
وصحبان كشاب وشبان والاصحاب جمع صحب كفرخ وافراخ والصحابة بالفتح
الاصحاب وهي في الاصل مصدر قلت ثم يجمع فاعل على فعالة الا في هذا الحرف فقط وجمع
الاصحاب اصاحيب انتهى لا يقال لما كان الاصحاب جمع صحب وهو جمع صاحب قال
هو جمع صاحب قصرا للمسافة لان قوله كطاهر واطهار يأبى عنه ثم المختار عند جمهور
اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم رأى الرسول عم وقيل من طالت صحبته وقيل
وروى عنه وقيل او رآه الرسول هذا وقيل كان اهل الرواية عند وفاته
مائة الف واربعة عشر الفا وهو اي قوله اصحابه معطوف على آله والضمير مجرور
المحل لاضافة الاصحاب اليه راجع الى النبي مؤيدي اي المقوي اصله مؤيدين
وهو جمع مؤيد اعرابه بالحروف حالة الرفع بالواو والنون نحو جاءني المؤيدون
وحالة النصب والجر بالياء والنون نحو رأيت المؤيدين ومررت بالمؤيدين بكسر الدال
وفتح النون فيهما وكذا كل جمع بالواو والنون اعرابه بالواو والنون او بالياء والنون
وكذا اعراب التثنية بالحروف لكن حالة الرفع بالالف والنون نحو جاءني مؤيدان
وحالة النصب والجر بالياء والنون نحو رأيت المؤيدين ومررت بالمؤيدين بفتح الدال وكسر النون
فيهما على عكس الجمع وكذا كل تثنية تكون حالة رفعها بالالف والنون ونصبها
وجرها بالياء والنون وههنا حالة الجر لوقوعه صفة لمجرور وهو اصحابه لكن سقط

نونه

نونه بالاضافة الى الاسلام لان الاضافة لا تجتمع مع النون والتنوين لانهما
يدلان على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال حتى انهم ينزلون المضاف
والمضاف اليه منزلة كلمة واحدة فيجعلون النعت للمضاف اليه نعتا للمضاف
فيقال هذا جحر ضب خرب فان خرب في الحقيقة صفة الضب وهو مجرور والخرب
بالحقيقة نعت للجحر وهذا هو الذي يقال له الجر على الجوار فلا يجتمعان والا سقط
الياء من الكتابة لئلا يلتبس بالمفرد فان قلت لم لم يحرك بالكسر كما حرك ياء
التثنية عند التقاء الساكنين نحو بغلامي القوم قلت لانها لو كسرت لزم اجتماع
الكسرات بخلاف ياء التثنية فان ما قبلها مفتوح فلا يلزم فيها اجتماع الكسرات
ولا مخاع بفتح الميم اما مصدر ميمي بمعنى الجواز او اسم مكان ايضا في الفتح
والضم وهو ط وذلك لان في الفتح يلزم الصعود من الكسرة الى الفتحة وهو ثقيل
من غير فيه نزول وهو اسهل على اللسان من الصعود ولذلك جوز
في التثنية وفي الضم يلزم الثقل والخروج من الكسرة الى الضمة واسم الفاعل
ههنا وهو المؤيدي قد يعرف بالاضافة فجعل صفة للمعرفة وهي اصحابه وانما يعرف
لكونه بمعنى الماضي لان تاييدهم الاسلام كان في الزمان الماضي ولذا كان اسم الفاعل
بمعنى الماضي او الاستمرار يعرف بالاضافة كما تقرر ومعنى الاسلام شهادة ان لا اله الا
الله وان محمدا رسول الله واقام بالرفع الصلوة وايتاء الزكوة اي اعطائها وصوم
شهر رمضان اي في شهر رمضان وجمعه رمضانات وارمضاء على وزن اصفياء
قيل انهم لما نقلوا اسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها بالازمنة التي وقعت
تلك الشهور فيها فوافق هذا الشهر ايام رمض الحر سمي بذلك وزاد لفظ شهر اشارة
الى ان العلم هو شهر رمضان وحده وتحرزا عن الوقوع في المكروه وعليه ذهب
اليه اصحاب مالك الى ان ذكره بدون ذكر شهر معه مكروه مطلقا وفي البيت

الحرام اي الكعبة قوله ان وجب قيد للكل اي ان وجب كل من الاقامة والايتاء
والصوم والحج ومعنى الايمان الاعتقاد بالله وملايكته وكتبه ورسله واليوم
الاخر بكسر الخاء يوم الحشر وبالقدر بفتح الدال وسكونه بمعنى واحد وهو ما يقدره
الله تعالى من القضاء كذا في مختار الصحاح قال القضاء الصنع في التقدير يقال
قضاه اي صنعه وقدره ومنه قوله فقضيهن سبع سموات في يومين ومنه القضاء
والقدر انتهى خيره بالجر بدل من القدر وشره مجرور معطوف على خيره والفرق
بينهما بالعموم والخصوص المطلق والعام هو الاسلام والخاص هو الايمان
لان معنى الايمان عبارة عما بطن على وزن نصر اي خفي من الاعتقادات الحقة ومعنى
الاسلام عبارة عما يظهر من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقادات الحقة تظهر اثارها
على صفحات الاعمال الصالحة اي جوانبها كالخشوع في الصلوة ورعاية الادب
في الوضوء وغير ذلك من اثار الاعتقادات الحقة من الاعمال الصالحة لا يخفى ان هذا
الحصر لا يلايم قوله يظهر اثرها على صفحات الاعمال الصالحة فيكون كل مؤمن مسلما
وليس كل مسلم مؤمنا اذ رب شخص يرى مسلما في الظاهر غير منقاد واصلا منقيد بكسر الياء
ومعتقد بكسر القاف في الباطن وعند اكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان فكل مؤمن
مسلم وبالعكس هذا هو معناهما الاصطلاحي واما اللغوي فالايمان هو التصديق
والاذعان والقبول والاسلام هو الدخول في السلم هو بفتح السين وكسرها الصلح
في دستور اللغة السلم الصلح وقيل منه قوله تعالى ادخلوا في السلم والوصول عطف
على الدخول اي الوصول الى السلم وتمام البحث مذكور في الاصول اي اصول الدين
يعني علم الكلام كما مر فلما قال المص لما اورد جوابه بالفاء فان الولد الاعز يقال عزيز
اي قليل لا يكاد يوجد مثله الفاء جواب لما الاظهر ان يقال الفاء جوابية وانما قلنا
انها جواب لتضمنها معنى الشرط كما مر وان حرف من حروف المشبهة بالفعل [illegible]

اردف [illegible]

الحروف

اي الحروف المشبهة بالفعل ان بالكسر وان بالفتح وهما للتحقيق بتغير الجملة في الثاني
اي معنى ما هو في حكم المفرد وكان لانشاء تشبيه اسمها وخبرها سواء كان الخبر جامدا
او مشتقا وعند الزجاج اذا كان الخبر مشتقا يكون كان للشك نحو كان زيد قايم لان الخبر
هو الاسم ولا يجوز تشبيه الشي لنفسه قال جار الله العلامة هو مركب من الكاف
وان كما ركب الكاف مع ذا واي في كذا وكاي واصله كان زيدا اسد ان زيدا كالاسد
قدم الكاف ففتحت لها الهمزة والمعنى على الكسر وعدل عن الاصل تنبيها على ان
بناء الكلام من اول الامر على التشبيه ولكن للاستدراك اي لتدارك وهم الناشئ
كما مر في لكن المخففة مثلا اذا قلت جاءني زيد فكان متوهما يتوهم مجيء عمرو ايضا
فدفعت بقولك لكن عمرو الم يجئ وليت لانشاء تمني الممكن او المستحيل ولعل لانشاء
توقع ممكن لا وثوق لحصوله وعمل هذه الحروف نصب الاسم ورفع الخبر مثل ان زيدا
قايم وكذا غيره فالولد منصوب على انه اسم ان والاعز منصوب ايضا على انه صفة
الولد وشابهت هذه الحروف بالافعال استعمالا في ملازمتها الاسماء فان كل
واحد منها لا بد له من اسم ينصبها مالم يبلغ كالافعال فان كل فعل لا بد له من فاعل ومفعول
وفي لحوق نون الوقاية نحو انني وغيره ولفظا في كون اواخرها مبنية على الفتح كالافعال
الماضية وفي انها ثلاثي نحو ان وان وليت ورباعي نحو كان ولكن ولعل كالافعال
ومعنى في تضمنها بمعنى الفعل من تحققت وتمنيت واستدركت وغير ذلك
فلما شابهتها اي شابهت تلك الحروف بالافعال بهذه المشابهة الحق منصوبها
ملحقا بالمفعول ومرفوعها بالفاعل وهذا مذهب البصريين وعند الكوفيين الخبر
مرتفع بما هو مرتفع به بكسر الفاء قبل دخول هذه الحروف وهو الابتدائية او المبتدا
على الترتيب لا عمل للحرف فيه اي في الخبر ومن خصايص هذه الحروف ان لا يجوز تقديم
اخبارها على اسمائها فلا يقال قايم زيدا مثلا لئلا يشابهن الافعال في العمل اي

في العمل الاصلي للفعل وهو ان يليه المرفوع وهو اي الشبه للافعال في العمل الاصلي
خلاف القياس اذ القياس ان ينحط رتبة الفرع عن الاصل فهم انما قدموا منصوبها
على مرفوعها ليكون لها العمل الفرعي للفعل وهو تقديم منصوبه على مرفوعه ولما كان
هذا الوجه الذي ذكره يقتضي ان لا يجوز تقديم الخبر اذا كان ظرفا ايضا اجاب عنه
بقوله الا اذا كان الخبر ظرفا فانه يجوز تقديمه على الاسم لتنزلهما منزلة الاسم لما بين
الظرف والمظروف من شدة الاتصال في الاغلب كقولك ان في الدار زيدا وفي التنزيل
ان الينا ايابهم اي رجوعهم ثم ان علينا حسابهم وقد اجاب عنه في اللباب بوجه
اخر حاصله على ما قرره شراحه ان الغرض من تقديم المنصوب في خبر باب ان ايقاع المخالفة
بين معمول الفعل وملحقاته وهي انما تتحقق في غير الظرف بتأخير المرفوع اما في الظرف
فيتحقق وهي بدون تأخيره لان الظرف المستقر لا يمكن ان يرفع بالفاعلية حتى يقال
شبه صورة ان في الدار زيدا صورة ضرب زيد عمرا وقيده بالمستقر اذ اللغو
قد يقع مرفوعا على الفاعلية اي على كونه مفعولا ما لم يسم فاعله فانه فاعل عند
بعضهم نحو ضرب في الدار على المجهول بخلاف المستقر لانه لما تعلق بالمحذوف يكون
منصوبا فلا يقع فاعلا بحال انتهى ويرد عليه ان ذلك يقتضي ان لا يقع المستقر جزءا
عن المبتدأ ولا صفة لمرفوع اصلا هذا وفي الرضي اعلم ان حال الاسم والخبر بعد
دخول هذه الحروف عليهما كحالهما قبل دخولها لكنه يجب تأخير الخبر ههنا الا ان يكون
ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسيطه بين هذه الحروف واسمائها نحو ان في الدار
زيدا وان كان الاسم مع ذلك اي مع كون خبره ظرفا نكرة وجب تأخيره نحو ان لدينا
انكالا وقد يحذف اخبارها عند قيام قرينة سواء كان اسمها معرفة او نكرة
والكوفيون يشترطون تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو ان مالا وان ولدا اي ان لهم
ولدا هذا اي الحذف المذكور في الظرف واما حذفه في غيره فكقوله تعالى ان الذين

كفروا بالذكر لما جاءهم اي خسروا في الاخرة وعند بعضهم خبر ان قوله تعالى لما
جاءهم وكقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون اي يعرضون عن سبيل الله والمسجد
الحرام الحرام تقديره هلكوا وعند بعضهم الخبر ويصدون والواو زائدة فان الواو
والفاء قد يزاد كل منهما في خبر ان كما لا يخفى على المتتبع قال صاحب اللباب وهو صاحب
الضوء واما الاسم فلا يحذف وعلله اي بين علته وذكر دليله الفاضل اي الشارح
المعروف بين شراح اللباب بالقطب الفالي بان الاسم شبه بالمفعول والخبر شبه بالفاعل
والمشبه بالمفعول اضعف من المشبه بالفاعل فلضعفه لم يحذف الا اذا كان ضمير
الشان نحو زيد قائم فيجوز حذفه بغير ضعف لبقاء التفسير وهو الجملة التي تأتي بعد
ضمير الشان ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط وهو كالزائد وقد جاء
في غير ضمير الشان حذف الاسم لضرورة الشعر نحو قوله اي قول الشاعر فلو كنت ضبيا
قيل هو طايفة مشهورة بالمعروفة والاحسان عرفت بفتح التاء للخطاب
قرابتي ولكن زنجي جحفل من السود اي من طايفة سود والزنجي واحد منهم
فان الياء مثل الياء التي للوحدة نحو تمرة وروي غليظ المشافر اي ولكنك المشافر
جمع مشفر بكسر الميم وهو في الاصل شفة البعير استعمل ههنا في الزنجي تشبيها شفته
بشفة البعير في الغلظ فيكون من قبيل الاستعارة واجيب عنه بان الرواية ولكن
زنجيا بالنصب ولو سلم فالمعنى ولكنه انت زنجي ولو سلم فالتقدير هكذا اي الشان
اي قوله وقد جاء اه قيل ولكن فيه نظر لانه يجوز حذفه في غير ضمير الشان من غير
ضرورة كقوله فليت دفعت بفتح تاء الخطاب الهم اي الحزن عني ساعة
اي فليتك او فليته على انه ضمير الشان حذف اسم ليت في الا لزم دخولها على الفعل
وتمامه فبتنا على ما خيلت ناعمي بال وضمير خيلت للنفس اضمر الفاعل للتقرير وفي الاساس
يقال افعل ذلك على ما خيلت اي على ما اراتك نفسك واوهمت وبال القلب ناعم

اصله نائمين حذفت نونه بالاضافة اي بتنا على ارتنا نفوسنا حال
كوننا نائمي بال اي ذوي حسرة واصحاب فرح وسرور وهذا وبر وعليه لا يقال الا فيه
ضرورة شعرية ايضا على ما لا يخفى ان المحذوف ضمير الخطاب بل ضمير الشان نحو ان
من لام آه ونحو فلو ان حقق اليوم آه ونحو فليت دفعت الهم آه قال شراحه اي لقيته
على ان الضمير للشان وقد قال ابن عصفور الواو للحال يجوز حذف اسمها وهو الكون
في فصيح الكلام اي في كلام الفصيح فالاولى على هذا ان يقال ان حذفه في ضمير الشان
اكثر منه اي من الحذف في غيره فتامل في هذا المقام ثم وعى المصنف هذا الولد الاعز
بقوله لا زال اي دام وثبت قوله لا ان متعلق بما يفهم من التفسير يعني انما
فسرناه بذلك لان اللفظ الدال على النفي وهو لا لفظ ادخل على ما فيه اي على لفظ
في معناه النفي وهو زال فيفيد الاثبات ولا زال فعل من الافعال الناقصة
وهي اي الافعال الناقصة في المشهور كان وصار واما كان فانه يدل على الزمان
الماضي من غير اشتراط انتقال من حال الى حال بخلاف صار فانه للانتقال اما
بحسب الحقايق نحو صار الماء هواء او بحسب العوارض نحو صار زيد غنيا او باعتبار
المكان ويكون صار على هذا تامة بمعنى ذهب وانتقل ويتعدى بالى نحو صار
زيد الى مكة وكذا تامة ان كان بمعنى الانتقال من ذات الى ذات نحو صار زيد الى
عمرو واصبح وامسى واضحى وظل وبات واعلم ان هذه الخمسة يجئ على معان ثلثة
الاول الاقتران معان الجملة التي تدخلها باوقاتها الخاصة التي يدل عليها بمواده
وهي اي تلك الاوقات الصباح والمساء والضحى والنهار والليل وكذا بالاوقات
التي يدل عليها بصيغها نحو اصبح زيد قائما معناه ان قيام زيد مقترن بالصبح الزمان
الماضي والثاني ان يكون بمعنى صار من غير اعتبار الاوقات التي تدل هي عليها بموادها
والثالث ان يكون تامة غير محتاج الى خبر وذلك في الثلثة الاول اذا كانت بمعنى

الدخول

الدخول في الاوقات الخاصة نحو اصبح زيد اي دخل في الصباح وفي الاخرين
اذا كان بات بمعنى عرس بالتشديد اي نزل من اخر الليل وظل بمعنى دام او طال
وعاد واصبح المذ بمعنى صار وقد يجئ بمعنى عاد ورجع ومنه قولهم فعل فلك العبا
فح لا يكون من الافعال الناقصة وغدا بالغين المعجمة والدال المهملة وراح وهذه
الاربعة بمعنى صار وما زال الذي مضارعه يزال واما الذي مضارعه
يزول فليس من تلك الافعال فلا يقال الا زول لبرا واما انفك وما فتئ وبرح
انفك في الاصل بمعنى انفصل وفتئ بكسر العين وفتحها مهموز اللام بمعنى
زال ولا يستعمل الا مع النفي وقد يحذف في اللفظ دون المعنى كقوله
تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ وبرح بكسر العين في الاصل بمعنى
زال عن مكانه ومعنى هذه الاربعة استغراق الزمان اي استمرار
الفعل بفاعله في زمانه فلم يخز ما زال زيد الا مقيما وما دام وهي لتوقيت
فعل او شبهه بمدة ثبوت خبر ما لو اسمها ان كان فاعل الخبر ضمير الاسمها
نحو اجلس ما دام زيد جالسا اي مدة جلوسه فيه ومتعلق اسمها
ان كان فاعله متعلقه نحو اجلس ما دام عمرو قائما ابده ويكون ما دام
تامة بمعنى بقي كقوله تعالى ما دام السموات والارض وليس وهو عند
الجمهور لنفي مضمون الجملة حالا وعند سيبويه للنفي مطلقا فيستعمل في
الماضي نحو ليس خلق الله مثله وفي المضارع نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس
مصروفا عنهم وهذه الافعال المذكورة يدخل على المبتداء والخبر فترفع
الاول وتنصب الثاني تشبيها بها بالفاعل والمفعول الكائنين في الافعال
التامة مثل كان زيد قائما وكذا غيره فاسم لا زال ههنا مستتر فيه مرفوع
المحل راجع الى الولد وكاسمه جار ومجرور مع متعلقه خبر لا زال واعلم

ان الخبر في مثل قولنا كان زيد في الدار وبشر من الكرام هو المتعلق المحذوف
والظرف معًا لان المقصود هو الاخبار بوجود الشيء في الظرف
فيكون الفعل مع الظرف كلاهما هو الخبر هكذا قالوا ولعل قول الشارح
جار ومجرور مع متعلقه خبر لا زال رمز منه الى هذا وبهذا يندفع ما يقال
ان خبر لا زال يكون منصوبًا فالمنصوب المحل ههنا اما مجموع الجار والمجرور
بدون متعلقه عند الاكثرين او المجرور فقط عند المحققين فكيف يصح قوله
مع متعلقه خبر لا زال وجه الارتفاع ظ على ان يكون منصوب المحل هو
المجرور فقط انما يستقيم في الظرف اللغو دون المستقر اي كائنا كاسمه
ويجوز ان يكون الكاف بمعنى المثل فيكون في محل النصب خبر لا زال وحده نصب
على الحال من اسم يكون بتأويل منفردا او مصدر منصوب على انه مفعول
مطلقا للحال المقدر اي منفردا وحده على راي ابي علي الفارسي وعند الكوفيين
نصب على الظرفية بمعنى في حال وحدته لا مع غيره اي لا زال مثل اسمه و مصرعا
بدل من كاسمه اي من المجموع ان كان الكاف حرف جر او من الكاف وحده
ان كان اسما بمعنى المثل بدل الكل من الكل او بدل الاشتمال لان الاشتمال
المعتبر في هذا القسم عندهم اعم من اشتمال المبدل منه او البدل او لم يوجد
الاشتمال اصلا بل وجود التلبس من احد الطرفين من غير اشتمال
احدهما على الآخر يكفيه كما مر فان السبب في تسميته اشتمالا على ما اشرنا اليه
ليس اشتمال احدهما على الآخر بل هو ان اول الكلام يشتمل على آخره اجمالا
فان قولك سلبت زيد ثوبه بمعنى سلبت شيئا من زيد ثوبه فانا نعلم ان المسلوب
ليس نفس زيد بل شيء مما يتعلق به ومن ثمة يقال ان في بدل الاشتمال
ذكر شيء اجمالا ثم تفصيلا وكذا في بدل البعض منهما في الايضاح اقول

من بدل الكل ان كان اضعف منه في التقدير لاشتماله على ذكر شيء صريحا
مرتين وما قيل ان مصرعا خبر لا زال وكاسمه حال من الضمير المستكن في لا زال
ليس بسديد لان الحال قيد لعامله وهو اي عامله ههنا اعني لا زال دعاء
للولد والقيد ينافيه اي ينافي الدعاء لان الدعاء المطلق افصح واولى
من المقيد وما قيل ان مصرعا خبر لا زال وكاسمه متعلق به او حال عن
الضمير المستكن فيه وقدم على كلا التقديرين للسجع ولم يتعرض اليه الشارح
لان فيه تقييد الدعاء وتكلف التقدم والتاخير ايضا وانما يقال لهذه
الافعال ناقصة لانها لا تتم باسمائها كلاما تاما اذ لو كفت شانها المرفوع
كان لم يكن كلاما كما اذا انقطعت بالمبتدا وحده ومن ثمة بالفتح والتشديد
وقد يكتب بالهاء فرقا بينه وبين ما هو بالضم والتشديد والزيادة بالتخفيف
اولى اي ولاجل انها لا تتم باسمائها كلاما تاما ما عدلوا عن تسمية مرفوع
هذه الافعال فاعلا المقصود عن رسم الفاعل اي علامته وخاصته
وهو اي رسمه ان يتم الكلام به وهكذا في القول في منصوبها حيث لم يسموا
مفعولا به ليس على رسمه بل هو زائد عنه لانه لا يتم الكلام بدونه وهو اي رسم
المفعول كونه فضلة يتم الكلام بدونه ويجوز تقديم اخبار هذه الافعال
الناقصة على اسمائها مثل كان قائما زيد لانه كتقديم المفعول على الفاعل
وهو جائز وفي هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على انفسها مثل قائما كان
زيد وهو اي تقديم اخبارها على انفسها على ثلثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق
وهو من كان منه الى راح لانها افعال صريحة هذا على راي الجمهور خلافا
للزجاج ومتابعيه فانهم قالوا ان جميع الافعال الناقصة حروف لكونها
دالة على معنى في غيرها حيث جاءت لتقدير الخبر للمبتدا على صفة موافقا

لما قاله المنطقيون فيجاز تقديم المنصوب عليها كما جاز تقديم المفعول
المنصوب على سائر الافعال نحو زيدا ضربت وقسم لا يجوز تقديمه اتفاقا
وهو ما اي فعل وجد في اول لفظه ما من هذه الافعال وهو ست افعال كلمة ما
مانعة من التقديم لانها اما نافية وهي في ما زال وما انفك وما فتئ وما برح
فلها اي لما النافية صدر الكلام لكونها مغيرة للكلام من الثبوت الى النفي والمغير
قبل المغير او يعلم ان الكلام على النفي من اول الامر واما مصدرية وهي في ما دام
فلا يتقدم معموله عليها لان المصدر لا يتقدم عليه وقسم مختلف فيه وهو ليس ذهب
الكوفيون وكثير من المحققين كعبد القاهر وابن الانباري وغيرهما من مشاهير ائمة
النحو الى عدم جواز تقديمه عليه والصحيح الجواز وهو مذهب اكثر البصريين
نحو قائما ليس زيد لوقوعه في القران نحو يوم يأتيهم في قوله تعالى الا يوم يأتيهم
ليس مصروفا عنهم ولما تقدم معمول معموله يعني يوم لانه معمول مصروفا وهو خبر
ليس فتقديم معموله اولى وقد استدلوا على فعلية ليس بهذا التقديم فانه لو كان
حرفا لما جاز التصرف بالتقديم والتاخير قالوا ان اصله ليس كعلم ولما لم يكن
من الافعال المتصرفة التي يجيء لها الماضي والمضارع وغيرهما ولم يجئ من الاربعة
عشر بناء للماضي فكان الكسر ثقيلا نقلوها الى حال لا يكون للافعال المتصرفة
وهو اسكان العين ليكون على لفظ الحرف نحو ليت ولهذا لم تقلب الياء الفا مع
تحركها وانفتاح ما قبلها هذا بقي ههنا بحث موقوف على تمهيد مقدمة وهي
ان الظروف الجائزة الاضافة الى الجملة لو اضيف الى جملة فعلية صدرها ماض
يجوز فيها الاعراب والبناء لعدم لزوم الاضافة الى الجملة والبناء ايضا لقصد
الجملة المضافة اليها بالمبني الذي لا اعراب له لا لفظا ولا محلا فكانه المضاف اليه
ولو اضيفت الى الاسمية نحو حين الحاج امير او الى فعلية صدرها مضارع نحو يوم

ينفع الصادقين فعند اكثر البصريين تعين الاعراب فيهما وعند الكوفيين وبعض
البصريين يجوز الامران لما عرفت هذا فنقول لا نسلم ان يوم معمول مصروفا بل هو
مبني على الفتح مرفوع المحل بالابتدائية كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم
ولو سلم انه منصوب نقول انه منصوب بفعل مقدر لا بمصروف تقديره يلازمهم
يوم يأتيهم العذاب فهذه الجملة اعني جملة لا زال في قوله تعالى استظهر جملة معترضة
من اسم ان وخبرها والجملة المعترضة هي الجملة التي تؤتى في اثناء الكلام او بين
كلامين متصلين معنى لنكتة كما اوتي بها ههنا لافادة الدعاء وليس المراد بالكلام
المسند والمسند اليه فقط بل مع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال
الكلامين معنى ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه او معطوفا عليه
او نحو ذلك قوله ولا محل لها من الاعراب ما عطف على قوله جملة معترضة او صفة لها
على تقدير زيادة الواو لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف انما لم يكن للجملة المذكورة
محل من الاعراب لان الجملة لا تستحق الاعراب ما لم تقع موقع الاسم المفرد ولما تقرر في صدر
الكتاب ان هذه الجملة غير واقعة موقع المفرد فلم يكن لها محل من الاعراب وما يقال
ان الجملة المعترضة من زال الى قوله اردت مع معموله خبران وهو اي اردت
مع معموله وان اخر لفظا لكنه مقدم رتبة فيكون المعترضة الى لا الى اردت على
على هذا انما يصح على راي من جوز الاعتراض باكثر من جملة واحدة واما على مذهب
ابي علي وهو عدم جوازه فلا واي الا مجرور اي قوله اهل مجرور باء الخبر مجرور
لاضافة اهل اليه والجار مع المجرور متعلق بقوله موددا اي محبوبا وهو اي
موددا معطوف بواو متصل بالي اي اهل على قوله مسعودا تقديره وموددا
الى اهل الخير ثم لو رعاية لامر السجع وهو في الاصل هدير الحمام ونحوه وفي الاصطلاح
الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى

فيس يشي لان العامل فيها وهو
اردت واردت معه

واما القوافي فهي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات وقيل السجع غير
مختص بالتنزيل بل يجري في النظم ايضا وانما سمي السجع سجعا لانه مكرر على نمط واحد
كهدير الحمام وبه ان يقول ثم اخر رعاية لامر السجع سقط ما قيل ان حق الظرف اللغو
التاخير لا سيما لكونه فضلة وحق الظرف المستقر التقديم على المستثنى تاخيره عن كفوا
عند من قال على ما بكسرة الهمزة لكونه عمدة ومحتاجا اليه فههنا قدم اللغو وهو قوله
له واخر الخبر على قوله سود وهو احد يسقط بهذا السؤال لجواز ان يقول القايل
رعاية لامر السجع وان كان حقه التاخير فان قيل ما السبب في النكتة في تقديمه
على كفوا في قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد والحال انه ظرف لغو متعلق بقوله كفوا
قلت انما قدم لفظ عليه اي على كفوا للاهتمام بشانه في الاية الكريمة اي نفي
لنفي المكافاة اي المماثلة من الكفو وهو بسكون الفاء وضمها النظير عن ذاته تعالى
عن شيء مطلقا وبهذا الغرض الغير المعجم يستفاد من هذا الظرف فكان تقديمه اهم
تامل ثم قصد المص الى بيان سبب زيادة التعليط لهذا الولد فقال لما استظهر به
قراه وحفظ عن ظهر القلب كذا في الصحاح ذكرهما معا لان كلا منهما قد يوجد بدون
الاخر ولعل في لفظ معجم واعلم ان لما يجي على اربعة اوجه احدها ان تكون لما نافية
في مختار الصحاح لم الله شعثه اي ما تفرق من اموره وبابه رد والثاني جازمة
وذلك اذا دخل على الفعل المضارع نحو لما يركب والثالث بمعنى حين اذا دخل على الماضي
نحو جيتك لما ضرب زيد اي حين ضرب زيد قال ابن مالك بمعنى اذ فيدل بمعنى حين
وقيل هذا احسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة كاذ وفي تسميتهم لها بلما الحينية
نوع تاييد للاول والرابع الا الظالم يدخل عليهما نحو قوله تعالى لما عليها حافظ اي الا عليها
حافظ وما في قول المصنف لما استظهر بمعنى حين لدخولها على الماضي وهو ههنا
اسم مبني هذا راي على كلام سيبويه بحمل الاسمية والحرفية فانه قال لو توقع

لم

امر لو قوع غيره وانما يكون مثل لو في شبهها بلو ولو حرف وحمل كلام سيبويه
على انه للشرط في الماضي كلو ولذا لا يقع بعدها الا الفعل الماضي الا ان لو لانتفاء الثاني
لانتفاء الاول ولما لثبوت الاول قال الفاضل التفتازاني ان ذلك يحمل منه توهم
والوجه ان لما ظرف بمعنى اذا يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى ولما
الصحيح بين كونه لما اسما وبين كونه حرفا سببيا انه كذا فانه بين حال الاسمية
بحيث اسما على صورة الحرفية كذلك لما بين حال الاسمية بحيث اسما على صورة الحرفية
واستظهر فعل ماض فاعله مستتر فيه عايد الى الولد ومحل الجملة الفعلية جر لكونها
مضافا اليها للما والجملة التي اضيف لها لما قوله لما في محل الرفع على انه قايم مقام
فاعل اضيف ابدا ان تكون فعلية ماضوية اما لفظا كما في لما استظهر او معنى نحو لما لم تنفرني
او ضت عنكم وانما وجب كون تلك الجملة فعلية لما فيها اي استقر في لما معنى المجازاة
اي الشرطية يقال في عرفهم للاسماء الشرطية كلم المجازاة على انها كلمات دالة على كون
الجملة الثانية جزاء للجملة الاولى وسببه لها والعامل لنا صب فيها اي لما انث
ضماير ما على تاويل الكلمة اردت اي اردت تعليط وقت استظهاره والحاصل
ان العامل فيها جوابها كاذا وكلما فهي مشتركة في كون العامل فيها جوابها دون
استظهر لانه مضاف اليه اي جزء منه للما والمضاف اليه لا يعمل في المضاف والا لزم
كون الشيء عاملا في نفسه يعني ان عمل المضاف اليه في المضاف يلزم كون الشيء اي المضاف اليه
عاملا في نفسه وذلك لان المضاف يعمل الجر في المضاف اليه فلو عمل المضاف اليه للمضاف
لزم عمل المضاف اليه في نفسه بناء على ان العامل في العامل في الشيء عامل في ذلك الشيء
عندهم وهو غير جايز مختصر مختصر منصوب على انه مفعول استظهر وهو مضاف
الى الاقناع اضافة المسمى الى اسمه نحو سعيد كرز بضم الكاف الفارسية لقب شخص
وسعيد اسمه اضيف الى الثاني بتاويل ان يراد بالمضاف المسمى المدلول وبالمضاف

الى الاسم واللفظ فكانه قال جاء مسمى لفظ كرز فلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه
وانما اضيف الاسم الى اللقب دون العكس كعكس اللقب فرخ والشهر وكذا ههنا
اريد من المختصر مسمى لفظ الاقناع اعني ذات الكتاب اي المختصر الذي هو الاقناع
اي مسمى لفظ الاقناع **وكشف** ان ازال **عنه** اي عن المختصر الواو في وكشف فعل
فاعله مستتر فيه عايد الى الولد ومحل الجملة جر لكونها معطوفة على جملة
استظهر الخ من مجرور لكونها مضافا اليها لما **بحفظ** الباء فيه للاستعانة
اي كشف عنه باستعانة حفظه وقد عبر بعضهم عن مثل هذا الباء باء السببية لان
الافعال المنسوبة الى الله تعالى لا يجوز استعمال الاستعانة فيها ويجوز استعمال
السببية فيها وهو اي الباء المذكور حرف جر وحفظ مجرور بها اي بحرف الجر
والجار مع المجرور متعلق بكشف والضمير في بحفظه مجرور المحل لكونه مضافا اليه لحفظ
وهو اي الضمير المذكور يجوز ان يكون عايدا الى الولد فيكون من اضافة المصدر
الى الفاعل والمفعول متروك تقديره بحفظ الولد المختصر بالنصب ويجوز ان يكون
الضمير المذكور عايدا الى المختصر فيكون من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل
متروك تقديره بحفظ المختصر الولد بالرفع **فضلة** منصوب لانه مفعول لكشف و**قناع**
القناع وهو ما تغطي بضم التاء من التغطية وهي التغشية اي تستر المرأة به المرأة
به رأسها وتغشيه وفضلة بقية الخ تنزل الى وجهها هذا واعلم ان اللفظ
اما حقيقة ان استعمل في معناه الموضوع له ومجاز ان استعمل في غيره لعلاقة بينهما
والمجاز اما مجاز مرسل ان كانت تلك العلاقة غير المشابهة واستعارة ان كانت
هي المشابهة اي انه قصد اطلاق اللفظ على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه
الحقيقي فالاستعارة والمجاز مرسل ثم ان ذلك التشبيه قد يضمر في نفس المتكلم
فلا يصرح بشئ من اركانه سوى المشبه ويدل على ذلك التشبيه المضمر بان يثبت

للعطف وكشف ماض

لمشبه

للمشبه امر مختص بالمشبه به فيسمى ذلك التشبيه المضمر استعارة بالكناية والاثبات
المذكور استعارة تخييلية ولما قصد المصنف ان في كلامه استعارتان اشار الشارح
الى بيان الاولى بقوله وفيه اي كلام المصنف استعارة بالكناية لان المصنف
شبه المختصر بالمرأة المحبوبة في المقبولية وميلان بفتحتين مصدر مال يميل النفس اليها
واشار الى بيان الثانية بقوله واثبت المصنف اي في كلامه استعارة تخييلية
ايضا لانه اثبت له اي للمختصر ما يلزمها اي المرأة المحبوبة من القناع ثم اشار
الى بيان وجه التعليل بقوله وهذا التشبيه المضمر في النفس يسمى استعارة مكنية
اما التسمية بالمكنية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه
واما التسمية بالاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة كذا في شرح التلخيص
والاثبات المذكور يسمى استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر
الذي من خواص المشبه به ليتخيل انه من جنس المشبه به هذا على راي الخطيب فيكون
كل من لفظ المختصر والاقناع حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام
مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات شئ لشئ ليس هو له وهذا امر عقلي فالاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وفعلان للمتكلم وهما التشبيه
والاثبات المذكوران وهي قرينة المكنية فيهما اي الاستعارة المكنية والتخييلية
متلازمان وجودا لانه ما لم يوجد هذه القرينة لم يتحقق وجود المكنية في الكلام
ولا ينافي هذه القرينة اي اضافة خواص المشبه به الى المشبه الا من قبيل الاستعارة
المكنية اي الا بعد التشبيه المضمر في النفس وفي كشف استعارة تبعية لا تخفى عليك
اذ لو قدم هذا على بيان المكنية والتخييلية لكان انسب لان معناه ازال الصعابة
بكسر الصاد جمع صعب وهو خلاف الذلول وتأتي اي وصل مع مراده وطرح الجهل عنه
فشبه ازالة الصعاب اولا بكشف الفضلة فاستعير لها اسمها اعني الكشف

ثم اشتق منه كشف بمعنى ازال فالاستعارة الجارية بين الافعال انما هي
بتبعية مصادرها لا بالذات لان الاستعارة فيها لا بد من التشبيه والتشبيه يعتمد
كون المشبه موصوفا فما لا يقع موصوفا فالعدم استقلال مفهومه كالافعال
والصفات والحروف لا يقع مشبها به فلا يتصور جريان الاستعارة فيها
الا تبعا وتحقيقه انهم قالوا الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار اي لفظ المشبه به
قسمان لانه ان كان ذلك اللفظ اسم جنس فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير
للرجل الشجاع وقيل انه استعير للضرب الشديد والاستعارة تبعية كالفعل
او ما يشتق منه والحرف فيقع الاستعارة اولا في المصادر ومتعلقات
معاني الحروف ففي المصادر يقدر ان معانيها شبهت بها معان اخرى واستعير
للمعاني المشبهة بها ثم اشتقت منها الافعال والصفات وكذا في متعلقات معاني الحروف
يقدر انها شبهت بها معان اخرى واستعيرت لتلك المعاني الاخرى اسماء المتعلقات
ثم يسري التشبيه والاستعارة في الحروف مثلا يشبه الضرب الشديد بالقتل
او لا فيستعار له اسم القتل ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا وقس
عليه غيره واحاط والاحاطة ادراك الشيء والتيقن بتمامه وكماله واعراب كشف
من غير فرق بمفرداته الجار مع المجرور متعلق باحاط اي حائلة والجانه بكماله
منذا على تقدير كون الباء زائدة ويجوز ان لا يحمل على الزيادة ويكون تقديره
واحاط الولد الاعز مختصر الاقناع بجميع ما فيه من المفردات والضمير البارز
مجرور المحل لكونه مضافا اليه للمفردات عائدا الى المختصر حفظا منصوب على
التمييز وهو فاعل في المعنى لان المعنى احاط حفظه والتمييز عن النسبة اما منقول عن الفاعل
كهذا اي كقول المصنف حفظا وكقوله تعالى واشتعل الراس شيبا اي شيب الراس
او بمعنى المفعول وفجرنا الارض اي شققنا ما عيونا اي شققنا عيون الارض

ثم ترى في الافعال وما يشتق منها والحروف صح

كاعرابه صح

منذا

بهذا مبني على ما قيل من ان المميز في النسبة لا يجب ان يكون فاعلا بل قد يكون
مفعولا به صريحا كما في الاية او غير صريح كقولك امتلأ الاناء ماء اي بالماء
والمشهور انه يجب ان يكون فاعلا وهو المختار عند المحققين فاصل فجرنا الارض
عيونا تفجرت عيونها قالوا لا يلزم ان يكون الفعل المسند الى المميز في الاصل هو
الفعل المذكور بعينه بل ما يلاقيه في الاشتقاق سواء كان مخالفا له
في التقدير كما في طار عمرو فرحا وامتلأ الاناء ماء اصلهما طير الفرح عمرا
وملأ الماء الاناء او في اللزوم كما في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا
اي تفجرت عيونا وقال بعضهم ان عيونا منصوب على انه مفعول به
لفجرنا الارض منصوب على ان يكون تقديره في الارض لكن فيه فوات
مبالغة توجد في التمييز وقيل عيونا نصب على الحال والتقن اي احكم واثبت
ومده الجملة الفعلية يعني اتقن في محل الجر معطوف على جملة احاط او على
جملة استظهر وباقي اعرابه كما مر كشف ما موصولة لا بد لها من صلة تبينها مشتملة
على الضمير العائد الى الموصول لان الموصول مع صلته لما كان بمنزلة الشيء الواحد
فلا بد من شيء يصل بينهما به على حذف الضمير العائد الى الموصوف وكون
بكن فاعل يصل على قول من يقول انه فاعل في قوله تعالى لقد تقطع بينكم وان
كان منصوبا فانه اي الحسن واصله الى ان معناه معنى المرفوع الا انه
لما جرى في كلامهم منصوبا ظرفا وكثر استعماله تركوه على ما يكون عليه في اكثر
الكلام هذا لكن ينبغي ان يعلم ان كون الضمير مما لا بد له لفظا او تقديرا انما كان
الموصول اسما واما اذا كان حرفا فلا يحتاج الى عائد بل يحتاج في كونه
جزءا تاما من الكلام الى مجرد الصلة فقط فانهم يعدون الحرف المصدري
المفتقر الى الجملة بعده مثل ان وما المصدريتين وان المشددة المفتوحة

اعرابه كما مر

من جملة الموصولات ويسمون الموصول اي الاسم والحرف مع امتناع
رجوع الضمير الى الحرف على ما صرحوا عليه ويجوز حذف بعض كما قد يحذف الصلة
معطوفا عليها التي ويقال اللتيا والتي اذا قصد بها الدواهي ليفيد الحذف
من ان الداهيتين الصغيرة المفهمة من اللتيا بتشديد الياء تصغير التي
والكبيرة المفهمة من التي المعطوفة عليه قد بلغتا من شدتهما وشناءتهما
مبلغا لا يمكن شرحه فترك على الابهام من غير صلة مبينة له كذلك قد يحذف العايد
اي حذفا مسوغا لا نسيا منسيا لكونه فضلة مستغنى عنه لما صار بعض
من صلة الموصول لم يكن مستغنى عنه والا يلزم اخلال الصلة عن العايد
اذا كان العايد ضميرا منصوبا متصلا بفعل نحو قوله تعالى هذا الذي بعث الله
رسولا اي بعثه الله او متصلا بصفة نحو فالله موليك فضل منه اي موليك
اي الشيء الذي الله يعطيك فضل منه واليه اشار بقوله نحو ذلك كذا يجوز
حذفه اذا كان ضميرا مجرورا امتنع فيه بان يجعل المجرور منصوبا بمنزلة المفعول
بعد حذف الجار على ما قالوا لئلا يلزم كثرة الحذف نحو قوله تعالى فاصدع بما تؤمر
اي تؤمره والاصل تؤمر به او كان مجرورا باضافة صفة ناصبة له تقديرا
كقوله تعالى فاقض ما انت قاض اي قاضيه فحذف الضمير على كلا الوجهين لطول
الصلة والصلة وكذا الصفة اذا كانت جملة لا بد وان يكون روي عن ابي
سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه انه قال الواو يجيء بمعنى ومنه قولهم لا بد
وان يكون وقيل الواو زايدة لئلا يلتبس بلا بد ان تثبت وقال بعض الفضلاء
ان الواو في مثل هذا للعطف على محذوف فيقدر المعطوف عليه في كل مقام
ما يناسبه كان يقال ههنا لا بد ان يورد وان يكون من احدى الجمل الاربع
الاخبارية وهذا الوجه هو الذي كان يدور في خلدي ولعل هذا هو الاوجه

اذ فيه زيادة تاكيد ومبالغة كما لا يخفى واعلم انه انما وجب في الجملة التي وقعت
صلة او صفة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصلة والصفة ليعرف المخاطب
الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول
من اتصافهما بمضمون الصفة او الصلة فلا يجوز اذن الا ان يكون الصفة او الصلة
جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه
هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو غير طلبية نحو بعت وطلقت وانت
حر ونحو هما او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والوضع لا يعرف
المخاطب حصول مضمونهما الا بعد ذكرهما فلا يصح وقوعهما صفة وصلة
فان قلت لا نم ذلك فان الجملة الاستفهامية في قوله جاءوا بمذق هل رايت
الذيب قط وقعت صفة لمذق قلت هذا متاول بقوله فيه ذلك فالجملة
الاستفهامية مقولة القول محذوف هو الصفة في الحقيقة وفسر الجمل الاربع
بقوله اي الاسمية نحو الذي موصول ابوه مبتدا منطلق خبره والمبتدا
مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب وقعت صلة والموصول الموصول مع
صلته في محل الرفع على انه مبتدا وزيد خبر ذلك المبتدا اعني الموصول والفعلية
الصريحة نحو الذي انطلق ابوه عمرو والمقدرة نحو الضارب زيدا عمرو والمضروب
ابوه عمرو فان اصلها الضرب بالفتحات والضرب بضم الضاد ذكره دخول
اللام الاسمية المشابهة بلام التعريف الحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل
فصير الفعل المعلوم في صورة اسم الفاعل والفعل المجهول في صورة اسم
المفعول لتقاربهما في المعنى والظرفية نحو الذي موصول في الدار ظرف خالد
مع فاعله المستتر فيه المنتقل من عامله جملة ظرفية صلته وهو مع صلته في
محل الرفع مبتدا وقوله خالد خبره والشرطية نحو الذي ان تكرمه يكرمك

بشر وقوله فيه اي في المختصر صلته ولما كان مظنة ان يقال كيف يصح جعل
فيه صلة والصلة لا يكون الا جملة اشار الى جوابه بقوله والضمير المستكن
في فيه المنتقل من حصل بعد حذفه لان تقديره اتقن ما حصل فيه فاعل الظرف
عايد الى ما فهو اي فيه مع فاعله جملة ظرفية فيصح وقوعه صلة والضمير البارز
في فيه مجرور المحل يعني راجع الى المختصر والموصول مع صلته منصوب المحل او فوعه
او مجرور على انه مجموع الموصول والصلة ولما كان في قوله ما فيه من الابهام بين ذلك
الابهام بقوله من النحو والجار مع المجرور ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال وذي
الحال انت الضمير بتاويل الصفة اما لبيان هيئة الفاعل عند صدور الفعل عنه
نحو جائني زيد راكبا او لبيان هيئة المفعول عند وقوع الفعل عليه نحو رايت
زيدا ماشيا او لبيان هيئتهما معا نحو ضربت زيدا راكبين وههنا الغنا والحلو لا يمنع
الجمع فيدخل لا تحت الاقسام الثلثة واما الحال في قولك اتيتك والجيش قادم فهو حال
وبيان اللازم الفاعل اعني زمان الاتيان فكانها بيان للفاعل وانما قيدنا الفاعل
بقولنا عند صدور الفعل عنه والمفعول بقولنا عند وقوع الفعل عليه ليمتاز
الحال عن الصفة لان الصفة مبينة لهيئة الذات لا باعتبار كونها فاعلا ومفعولا
فاذا قلت جائني زيد الظريف فهو مبني للذات وان لم يوجد هذه الصفة حالة
نسبة الفعل اليه بخلاف قولك جائني زيد ظريفا فانه يشترط ان يوجد هذه الصفة
حالة اسناد الفعل اليه واما تقييد المفعول بقولنا به فبنا على ان المشهور
وهو المختار عند المحققين ان الحال لا يقع عما عدا المفعول به لكونه فضلة بالنسبة
اليه فنحو جئت انا وزيدا راكبين على ان وزيدا فاعل في المعنى على انه مفعول مع
لفظا وان فهم من كلام بعض شارحي اللباب ان يقع الحال من المفعول المطلق نحو
ضربت الضرب شديدا ويمكن ان يقال انه على تاويل وقع ضربي شديدا فاللام للعهد

او عوض عن المضاف اليه وبهذا اي بكون الحال اما لبيان هيئة الفاعل والمفعول
الكزي لانه قد يقع الحال عن المبتدا والخبر والمضاف اليه لكنه قليل لا يكون و لا
الا في كلام المضيق دون كلام البلغاء فان قيل كيف وقع حنيفا في قوله تعالى واتبع ملة يوجد
ابراهيم حنيفا حالا من المضاف اليه اعني ابراهيم قلنا لان المضاف اليه في معنى
المضاف وهو مفعول كما ان اخيه في قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه
ميتا لما كان في اللحم جاز ان يقع ميتا حالا منه ومن ههنا ذهب بعضهم الى ان كل
حال وقع عن غير الفاعل والمفعول فهو ماول باحدهما فعند الحال يعني من النحو
اما لبيان هيئة الفاعل ان جعلنا ها حالا من الضمير المستكن في فيه لانه فاعل الظرف
كما مر والعامل فيه الظرف او لبيان هيئة المفعول ان جعلناها حالا من الموصول
لانه مفعول اتقن والعامل فيه ح هو اتقن لان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال
ومن في من النحو بيانية ومن البيانية مع مدخولها صفة لما قبلها ان كان ما قبلها
نكرة ما موصولة قبلها مع فاعله المستكن فيه جملة ظرفية صلته اي ان كان الذي
وجد قبلها نكرة نحو رايت رجلا من قبيل قريش وحال ان كان ما قبلها معرفة كما في قوله
ما فيه من النحو فانه اي في قوله من النحو حال لكونه ما قبلها اعني ما فيه معرفة لان الموصول
مع صلته معرفة وكقوله تعالى فاجتنبوا الرجس اي القذر من الاوثان فان من الاوثان
حال من الرجس لكونه معرفة واعلم ان تخصيص الذكر بمن البيانية لكون
الكلام فيه لا يقتضي ذلك الحكم المذكور عن باقي الحروف الجارة فانهم قالوا الجار
والمجرور مطلقا ان وقع بعد النكرة المحضة فصفة لها نحو رايت طايرا على غصن
وبعد المعرفة المحضة فحال عنها نحو قوله فخرج على قومه في زينته اي متزينا
حيث وقع بعد ضمير خرج وبعد غير المحض منهما فمحتمل لهما اما النكرة الغير المحضة فنحو هذا
ثمر تانع في اغصانه فان النكرة المخصصة بالصفة قريبة من المعرفة واما المعرفة الغير

المحضة فنحو يعجبني الذهب في الكامه فان المعرف بلام الجنس ليس بمعرفة محققة بل
هو كالنكرة في المعنى ثم قال بعض المتاخرين ان الظرف مطلقا كاليوم والفوق
وغيره ذلك من الظروف المتصرفة كالجار والمجرور بعينه في تلك الاحكام المذكورة
فاعلم ذلك فان قيل كيف يمكن ان يكون الموصول مع صلته معرفة وكل منهما
نكرة وانضمام النكرة الى النكرة لا يفيد التعريف قلنا يمكن ان يحصل من الاجتماع
والانضمام حيثية مفيدة للتعريف وان كان كل منهما نكرة كقول بعض المنطقيين
انضمام الكلي الى الكلي يفيد الجزئية اي الجزئية الاضافية نحو الحيوان الناطق
فان انضمام الناطق الى الحيوان يفيد الجزئية بالنسبة الى الحيوان المطلق ولعل
هذا السؤال مع جوابه ماخوذ من كلام الرضي فانه اعترض بان الجملة نكرة فكيف
تعرف الموصولات وتخصصها ثم اجاب بان يقال لا نسلم تنكير الجملة فان التعريف
من عوارض الذات والجملة ليست ذاتا ولو سلم تنكيرها فالمختص في الحقيقة هو
اجتماع الموصول مع الصلة كما ان رجلا وطويلا كان في كل منهما العموم فاذا قلت
رجل طويل تخصص الرجل بالاجتماع مع الطويل في قوله او نقول ان الصلة
وكذا الصفة يجب ان يكون معلومة عند المخاطب كما عرفت في وجه وجوب كون الصلة
جملة خبرية يجوز ان توضح وتخصص المبهم الذي هو الموصول اشارة الى جواب
اخر تحقيقي وتحقيقه انهم قالوا ان التعريف هو الاشارة اي علم المخاطب بمدلول
اللفظ سواء كانت تلك الاشارة بجوهر اللفظ كما في العلم او لغيره مثل الاشارة
في اسماء الاشارة وكالنسبة المعلومة في الموصولات فاذا قلت لقيت من
ضربته وجعلت من موصولة فقد اشرت الى علم المخاطب بمعين لا بجوهر لفظه بل بغيره
وهو مضمون صلته وهو النسبة المعلومة عند المخاطب واذا جعلتها موصوفة
لم تشر انت الى علم المخاطب بمعين بل الى متعين في ذاته بلا ملاحظة تعينه

والوني

والفرق بين مصاحبة التعيين وملاحظته جلي ولما عرفت التعريف في
الموصولات ظهر لك ان اعتراض الرضي لا يتوجه اصلا فلم يحتج الى ما تكلف في جوابه
ولهذا قلنا اشارة الى جواب تحقيقي واعلم ان قول النحاة ان العامل في الحال
هو العامل في ذي الحال انما هو على مذهب اكثرهم والا ينتقض بقوله تعالى ان
هذه امتكم امة واحدة فان امة حال والعامل فيها اسم الاشارة اعني هذه بتاويل
انبه او اشير والمتكلم ذو الحال والعامل فيها ان لكونه جزاله وهو عامل في خبره على
المذهب المنصور كما عرفت كذا في شرح التسهيل يرد عليه ان النقض بهذه
الاية الكريمة باق على القول بان العامل في الحال هو العامل في ذيها سواء كان
قائله كلهم او اكثرهم فالاولى ان يقال ان قول النحاة هذا بناء على الاكثر الاغلب
والا ينتقض بقوله تعالى لفظا ومعنى مما منصوبان على التمييز بيائين مصدر
ميز بالتشديد بمعنى المميز بكسر الياء على معنى ان هذا الاسم مميز مراد المتكلم عن غير
مراده من قوله اتقن اي هو مميز عن ذات مقدرة في النسبة الكائنة في جملة
اتقن لان الاتقان قد يكون من جهة اللفظ فقط او من جهة المعنى فقط
او من جهتهما معا فلما قال لفظا ومعنى علم ان اتقانه اي الولد اياه اي المختصر
من جهة اللفظ والمعنى معا فهو تمييز عن الجملة لا عن المفرد فان التمييز وهو
ما يرفع الابهام المستقر عن ذات او ما يعين بعض المحتملات التي نشات وحصلت
بالاصل باعتبار اصل الوضع لا بحسب العارض عن ذات لا عن حيثية الذات
على قسمين تمييز عن المفرد لفظا لا يقع ذلك الا عن مفرد تام بابعاد الاشياء الاربعة
وان رفعه عن ذات مقدرة فهو تمييز عن الجملة اذ لا يكون ذلك الا عن نسبة في جملة
او في شبهها او في اضافة نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا و ما لزيد فارسيا
والجبين طيب زيد ابا فقول المص لفظا ومعنى من هذا القسم الثاني لانه رفع الابهام

من المتكلم والعامل فيها اسم الاشارة مح

الكاين في مضمون الجملة اعني وقوع الاتفاق على مفعول لم يسم بمعنى المفعول
لان معناه اتقن لفظه ومعناه اي اتقن معنى ما فيه ولفظه فهو اي احكامه هذا
اما بمعرفته مع علله وضبط قواعده مع جزئياته بانتقال الشك عنه اردت
فعل وفاعل هو ضمير المتكلم اعني التاء والمضمومة ان مصدرية المظه فعل مضارع
منصوب بان فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب المحل لانه
مفعول المظه وهو اي الضمير البارز عايد الى الولد ومحل الجملة الفعلية اعني
المظه مع ما عمل فيه منصوب المحل على انها مفعول اردت واردت مع ما عمل
فيه اي مع الذي عمل اردت فيه وهو اي قوله مع ما حال من الضمير المستكن في قوله
مرفوع المحل على انه خبر ان اي فان الولد الاعز مراد من تلميظه او مريدا نا
تلميظه وقت استنظهاره وانما فسر بهذا البيان لان اصل الخبر الافراد وان
الجملة هنا في محل المفرد وما قيل انه اي مراد من تلميظه لا يجوز ان يكون مفسرا
لقوله اردت ان المظه لعدم التطابق بينهما حيث ان اردت يدل بصراحته
على المريد لا على المراد فغير وارد لجواز تفسير الشيء بلازمه ومعنى المظه لاذيقه
واطعمه فان التلميظ تفعيل من لمظ يلمظ بالضم لمظا اذا تتبع بلسانه بقية
في الفم اذا اخرج لسانه فمسح به شفتيه وقد يكنى به عن لازمه اعني الاكل والذوق
فكذا التلميظ اطلق ههنا واريد به لازمه اعني الاطعام والاذاقة فهو من الكناية
المطلوب بها الصفة ومع كونه كناية يكون استعارة تخييلية قرينة للمكنية
ولا منافاة بينهما لان الكناية لفظ مستعمل في معناه الحقيقي وكذا التخييلية لان معنى
في التحقيق اثبات ما يلايم المشبه به الذي هو امر عقلي واللفظ مستعمل في معناه الحقيقي
كما تم تفصيله وقيل معناه الاعطاء يقال لمظ فلانا من حقه اي اعطاه بعض حقه
وفيه استعارة بالكناية لان المص شبه في نفسه كلام الامام بالمطعومات

اللذيذة

اللذيذة المرغوبة ثم اثبت له ما يلازم المطعومات عادة من الاذاقة والاطعام
وهذا الاثبات استعارة تخييلية كما مر ومعناه الحقيقي اي الغرض الاصلي
من ارادة التلميظ بمعنى الاذاقة والاطعام التربية والتعليم فالمعنى المتحقق
الارادة من قوله اردت ان المظه سواي اردت ان اعلمه من كلام مجرور ومن متعلق
بالمظه اعلم ان الظاهر ان من في قوله من كلام للتبعيض فكانه اشار الى ان المطعم
والمذاق قطرة من بحر كلام الامام فعلى هذا يكون قوله من كلام صفة لمفعول المحذوف
اي المظه شيئا من كلام الامام ويحتمل ان يكون من زايدة على قول من يجوز زيادة
من في الاثبات الامام هو اسم لمن يؤتم به كالكتاب اسم يقع على المكتوب والاله اسم
يقع على المعبود فهي ليست بصفات بل اسماء للصفة يدل عليه انها توصف ولا توصف
بها مثلا يقال اله واحد ولا يقال شيء اله وهو اي الامام مجرور مضاف اليه
للكلام المحقق مجرور على انه صفة الامام والحبر مجرور معطوف على المحقق ومعنى الحبر بكسر
الحاء المهملة وفتحها لكن الكسر افصح كذا في مختار الصحاح قال الفراء بالكسر وقال
الاصمعي لا ادري انه بالفتح او بالكسر وقال ابو عبيدة والذي عندي بالفتح وكذا يرويه
المحدثون كلهم بالفتح العالم المتقن وقيل هو مقلوب عن البحر قلب مكان حيث
اخر الباء مكان الحاء وقدم الحاء مكان الباء لان العالم مجمع العلم كما ان البحر مجمع الماء
والعلم والماء كلاهما سبب الحيوة اما الماء فظاهر وقد قال الله تعالى وجعلنا
من الماء كل شيء حيا واما العلم فبقوله عم من صار بالعلم حيا لم يمت ابدا فبهذه
المناسبة اي بمناسبة ان كلا من العلم او البحر مجمع لما هو سبب الحيوة يطلق الحبر
المقلوب من البحر على العالم المتقن يعني يطلق البحر على العالم بهذه المناسبة
اولا على سبيل الاستعارة ثم يطلق الحبر المقلوب عنه عليه ايضا بهذه المناسبة
المدقق مجرور صفة الحبر من دقق فلان الشيء اذا اعلم على وجه اليقين واطلع فيه

على سترحيق وبلا به قولهم التحقيق اثبات المسائل لا بالها والتدقيق اثبات
دلايلها بتحقيق المقدمات المأخوذة فيها الى مجرور بدل من الامام بدل
الكل من الكل في ذي الانعام وابي بكر كنية الامام ومن الكنية من اقسام
العلم بفتحتين لان العلم ما جعل علامة بمعنى اللغة لا بمعنى الاصطلاح ثم انما
ان يصدر بام واب وابن وبنت اولا يصدر بشيء من ذلك فالاول كنية كابي بكر
وابي عمرو وام كلثوم اسم لواحدة من زوجات النبي صلعم والثاني وهو العلم الغير
المصدر باب وغيره اما ان يقصد به الذم او المدح اولا فالاول اللقب كبطة
والثاني العلم اي العلم الاصطلاحي والاولى لفظ الشيء قسما من نفسه هذا تقرير
كلامه وفيه خلل من وجهين الاول انه جعل المقسم العلم بالمعنى اللغوي لا
بمعنى الاصطلاحي وهو قد صرحوا بخلافه والثاني انه جعل قسيم الكنية واللقب نحو
العلم وقد جعلوا قسيمهما الاسم دون العلم حيث قالوا الكنية علم صدر باب
وام او ابن وبنت واللقب علم لشيء بمدح او ذم مقصود منه قطعا وما عداهما
من الاعلام يسمى اسما وهكذا قرره الشريف الجرجاني في شرح المفتاح وذكر
في المفصل ان العلم لا يخ من ان يكون اسما كزيد او كنية كابي عمرو او لقبا كبطة
ولعل الشارح انما قال والثاني العلم اشارة الى ان ما عداهما من الاعلام
يسمى علما في اصطلاحهم كما يسمى اسما فبالضرورة جعل المقسم العلم بالمعنى اللغوي
لا بمعنى الاصطلاحي حذرا عن توهم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره عبد القاهر عطف بيان
لابي بكر بن سقطت الهمزة من ابن لوقوعه بين العلمين وذلك اي السقوط لوقوع
المذكور لكثرة الاستعمال وشدة الامتزاج وتوضيحه ان لفظ ابن اذا وقع
صفة لعلم مضافا الى علم اخر يحذف التنوين من العلم الموصوف ان وجد لانه
وقع وسط الاسم والوسط ليس من مظان التنوين نحو جاءني زيد بن عمرو

وكذا يحذف الف ابن خطا اما اذا لم يكن صفة له بل خبرا عنه فلا يحذف
شيء منهما كقوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله بتنوين عزير واثبات
الالف خطا في ابن وكذلك لا يحذف ان اضيف ابن الى غير العلم نحو هذا
زيد ابن اخي لان وقوعه بين العلمين اكثر ومن ههنا يقال ثبوت
التنوين في اللفظ وثبوت الالف في الخط مثلا زمان فكذلك حذفهما
وهو اي ابن مجرور لكونه صفة عبد القاهر وهو اي ابن مضاف الى عبد
وهو اي عبد مضاف الى الرحمن مجرور صفة نسبته اي متحصلة بياء النسبة للامام
لا لعبد الرحمن مع كونه اقرب من الامام لان المراد معرفته اي معرفة الامام
بانه جرجاني دون بغدادي وغيره لا معرفة ابائه فوصف للامام الجرجاني
ليعرف انه جرجاني دون غيره سقى فعل ماض فاعله الله مفعوله ثراه الثرا ههنا
بالقصر التراب المندي وبالمد كثرة المال اي قبره ومنزله منصوب بتقدير
والضمير مجرور المحل لكونه مضافا اليه لثرى عايد رفع على انه خبر بعد الخبر لقوله
والضمير الى الامام وسقى قد يتعدى الى مفعولين كقوله تعالى وسقاهم ربهم
شرابا طهورا وجعل فعل ماض من الجعل بمعنى التصيير وهو من افعال القلوب
اي من ملحقاتها ومما يجري مجريها في الدخول على المبتداء والخبر يتعدى جعل
الى المفعولين الممتنع الاقتصار على احدهما ولو زاد الموصول وقال
التي يتعدى ليكون الجملة صفة لقوله افعال القلوب وحذف قوله الممتنع
الاقتصار على احدهما لا اندفع عنه ان يقال ان امتناع الاقتصار عليه من
خصايص افعال القلوب لا يوجد في ملحقاتها التي تجري مجريها في مجرد الدخول
على المبتداء والخبر لا في خصايصها وفاعله مستتر فيه عايد الى الله الجنة مفعوله
الاول هي في اللغة البستان ومنه الجنان مثواه اي مكانه من ثوى بالمكان

اقام به مفعوله الثاني والهاء فيه كالهاء في شراه وهذان الفعلان اعني سبق
وجعل خبران لفظا وانشاءان معنى فان المراد منه سبق وجعل انشاء السبق
والجعل المذكورين لا الاخبار بانه سبق وجعل فالماضي فيهما ههنا في معنى الا
لانهما دعاء وهو ظ والدعاء في قوة الامر فان معنى قولك غفر الله لك ليغفر
الله لك فسبق وجعل ههنا بمعنى ليسبق وليجعل فانما عبر عنه بلفظ الماضي تفاؤلا لحصول
السبق والجعل المذكورين قطعا وقوعا وهو اخبر عنهما بالماضي او تادبا لانه راي
اداء الدعاء بصيغة الامر مستبشعا غير لائق لقانون الادب على ان حروفه اقل
من حروف الامر كما لا يخفى وانما عطف اي لم يعطف ما في قوة الامر على الاخبار
حيث عطف الا باعتبار الصورة مثل قول الشاعر اخوك اخوك مكاشرة وضحك
وحياك الاله فكيف انتا حيث عطف حياك حال كونه في معنى الامر على جملة
الاخبارية السابقة باعتبار الصورة اي باعتبار انهما خبران صورة ولا محل
لهذه الجملة الدعائية من الاعراب لعدم وقوعها موقع المفرد وسواي عدم
وقوعها موقع المفرد ظاهر فاعلم ان الاعراب على ثلثة اقسام لفظي وتقديري
ومحلي فاللفظي في ستة مواضع الاول فيما اخره صحيح ولو قال في الصحيح لكان
اوضح لان هذا قد يوهم بظاهره ان الكلمة ليست بصحيحة بل الصحيح آخره وليس
كذلك فان الصحيح عند النحاة ما لم يكن اخره حرف علة سواء كانت في غير آخره
نحو زيد او لا نحو احمد وانسب لقوله في حكم الصحيح كما لا يخفى من نحو زيد وعمرو ومثل
جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وكذا في غيره او في حكم الصحيح و
ما في اخره ياء او واو ساكن ما قبلها نحو ظبي ودلو فانهما في حكم الصحيح في تحمل
الحركات الثلث مثاله مثل هذا ظبي وكرسي ورايت ظبيا وكرسيا ومررت
بظبي وكرسي وكذا هذا دلو ومغزو ورايت دلوا ومغزوا ومررت بدلو

ومغزو

ومغزو والثاني من تلك المواضع الخمسة في الاسماء الستة المضافة الى غير ياء
المتكلم قيد به لانه لو اضيف الى ياء المتكلم لم يكن اعرابه لفظيا كما عرفت والمقصود
بهذه القيد نظرا الى السوق الاحتراز عن المضاف الى ياء المتكلم لا عنه
وعن غير المضاف لان اعرابه لفظي ايضا نحو اب كما ترى لكن لما اندرج غير
المضاف منها في الموضع الاول واحترز الان درج عنهما معا كما يدل عليه قوله
الآتي قصدا الى انضباط الكلام والقرب من الافهام نحو ابوه واخوه و
وهنوه وفوه وذو مال والثالث من تلك المواضع الخمسة في التثنية
مثل جاءني الزيدان ورايت الزيدين ومررت بالزيدين وينبغي ان يحمل
التثنية ههنا على ما هو اعم من ان يكون تثنية صورة او معنى ليدخل فيه
لفظ الاثنين والمثنى المركب نحو البحرين علما للبلد وما بمعنى التكرار نحو
كرتين اي كرة بعد اخرى ومنه لبيك وسعديك فان اعراب كلها مثل
اعراب المثنى الوضعي والرابع من تلك المواضع الخمسة في الجمع المصحح وهو
ما لم يتغير بناء واحده كزيدون واحترز به عن الجمع المكسر وهو ما تغير بناء
واحده كرجال فان اعرابه بالحركة وهو مندرج في الموضع الاول
ولا تنس ما ذكرته من وجه الاحتراز واولو بمعنى ذوي جمع ذو وقد يقال
انه جمع ذو على غير اللفظ بالواو والتنوين حذف نونه للزوم الاضافة
وهذا مثل لفظ النساء فانها جمع امراة من غير لفظها وذلك غير معروف
في كلامهم وعشرون واخواته من ثلاثين الى تسعين نحو جاءني الزيدون
واولو مال وعشرون ورايت الزيدين واولي مال وعشرين ومررت
بالزيدين واولي مال وعشرين وانما كتب الواو بعد الالف حالتي النصب
والجر في اولي لئلا يلتبس الى حرف جر وانما كتبوه في الرفع حملا عليهما وللحمل

بالجمع المصحح الواو عشرون واخواته وليست بجموع لانه لم يأت الاول عشر
وثالث وغيره مفردا جمع بالحاق الواو بل لما كان وضعها وضع جمع السلامة
لفظا ومعنى الحقت به وجعل اعرابها كاعرابه ولذلك تعرض بذكرها ولم يكتف
بالجمع والخامس من تلك المواضع الخمسة في كلا مضافا الى مضمر نحو كلا وكلاهما
وكلتا واحترز به عن مضافا الى مظهر فان اعرابه ح تقديري نحو كلا الرجلين
في الاحوال الثلث قيل السر في اختصاص الاعراب بالحروف بحال الاضافة
الى المضمر انه لما كان كلا عندنا مفرد اللفظ مثنى المعنى واقتضى ذلك ان يكون
اعرابه بالحركات نظرا الى لفظه وبالحروف نظرا الى معناه فاذا اضيف
الى الفرع اعني المضمر الذي هو فرع المظهر لكونه كناية عنه روعي جانب
المعنى الذي هو فرع اللفظ فاعرب بالحروف الذي هو فرع الاعراب
بالحركة فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي
هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل حال النصب والجر بالياء وحال
الرفع بالالف فان قلت فلم لم يتعرض لحال الرفع قلنا لما كان هذا ظاهرا
من لفظ كلام لم يتعرض الا لحاله الذي يتغير فيه الف كلا اعني النصب والجر
مثل رايت كليهما ومررت بكليهما هذا ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى جعل
كلا قسما مستقلا فانه في حكم التثنية كلفظ الاثنين ولو ادرجه في الثالث
وقال الثالث في التثنية وما يلحق بها على ما يتسلط ذكره في الجمع لكان الكلام
منتظما ومنضبطا فان اعراب هذه الاسماء الستة اعني اعرابها بالحروف فهو
ظاهر ولفظي بالرفع عطف على محل قوله بالحروف فان حروف الاعراب
فيها ملفوظ يعني بها الحروف الذي هي الاعراب على راي والحروف التي
هي دلايل الاعراب على راي اخر كما مر والتقديري هي الاعراب التقديري

في سبعة مواضع الاول في الاسماء المقصورة وهي الاسماء المعربة التي
اواخرها الف مقصورة اي غير ممدودة او ممنوعة عن مطلق الحركة والقصر
المنع ومنه قوله تعالى حور مقصورات في الخيام وبقولنا المعربة يخرج نحو …
بلدى ومتى ظرفا لكونهما مبنيين نعم لو يسمى بهما لكانا معربين واعرابهما كذلك
سواء كانت تلك الالف للتانيث مثل حبلى او منقلبة عن الواو والياء
وسواء كانت تلك الالف ثابتة في اللفظ نحو العطا او لم تثبت مثل عصا ورحى
وغير مما نحو هذا عصا ورايت عصا ومررت بعصا وكذا غير مما وانما كان
اعراب هذه الاسما تقديريا لعدم قبول الالف الظاهرة او المقدرة الحركة
مادام الف الفا لو حركته لانقلبت الى حرف اخر ولا يمكن توارد الحركات
على ما قبل الالف حيث كان معدا لعدم الاعراب والوسط فاذن
تعذر اظهار الحركات فقدرت في اخر الكلمة ففي الرفع ضمة منوية وفي النصب
فتحة منوية وفي الجر كسرة منوية الثاني من تلك المواضع السبعة ما اضيف الى ياء المتكلم
مفردا نحو هذا غلامي ورايت غلامي ومررت بغلامي او جمعا موصوفا بانه
اعرابه بالحركة نحو هؤلاء مسلماتي ورايت مسلماتي ومررت بمسلماتي
في الاحوال الثلث في المذهب الاصح لان قوله تنوين العوض لي وانما قلنا
في الاصح لان في قول بعضهم اعرابه حالة الجر لفظي سواء كان مفردا او جمعا
موصوفا بما ذكره لوجود الكسرة لكن الاول اصح لان الكسرة مجتلبة
للياء قبل الاعراب فيكون محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة لاجل ياء
الاضافة فلا يكون تلك الكسرة للاعراب فيستحيل ان يحتمل الحرف الواحد
حركتين متماثلين او مختلفين ان قيل كيف يكون الكسرة المجتلبة للياء قبل
الاعراب والاسم قبل الاعراب مبني بل المذهب الحق على ما حققه

بعض المحققين ان الاسم قبل التركيب مع العامل نحو زيد وعمرو وبكر
موقوف معرب سكون اخره سكون وقف لا سكون بناء لان معربية اللفظ بتحقق بقابلية
توارد المعاني المختلفة على معناه فلا وجه لاخراج الاسم عن المعربية كما لم يوجد
المناسبة للمبني الاصل لمجرد انعدام ما يقتضي طروق الاعراب باخره ولهذا
في قولهم المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل انهم ارادوا به امكان
الاختلاف سواء وجد بالفعل اولا وان سلم ان الاسم مبني قبل الاعراب
فنقول انهم قالوا ان منع البناء الاضافة حكم على الاعم الاغلب ولهذا
لم يمنع من الاضافة حيث ولدى ولدن وغيرها لكن احترزنا بقولنا موصوفا
بان اعرابه بالحركة عن الجمع المذكر السالم فان اعرابه حالة اضافته الى ياء
المتكلم لفظي في النصب والجر نحو رأيت مسلمي ومررت بمسلمي لوجود الياء
التي هي علامة النصب والجر فيهما وتقديري في الرفع نحو جاءني مسلمي
اصله مسلموي فالياء المدغم في ياء المتكلم منقلبة عن الواو لما تقرر في الصرف
من ان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احديهما بالسكون قلبت
الواو ياء فالواو التي هي علامة الرفع مقدر في الياء فيكون الاعراب
بالحرف في حالة الرفع تقديريا الثالث من تلك المواضع السبعة ما فيه
اعراب محكي اما جملة منقولة الى العلمية نحو تابط شرا علم شخص فانه كان في الاصل
جملة دالة على نسبة التابط اي الاخذ بالابط الى الشخص وشرا مفعول تابط
ثم جعل اسما لرجل وهو ثابت بن جابر الفهمي واعرابه تقديري على اي التفصيل
ههنا وهو ان الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت قسما رابعا
من مبني الاصل واما بعد العلمية فقيل انها من المبنيات المحكية على بنائها
وقيل معربة محكية لانه صار المجموع بالعلمية اسما واحدا اجزاؤه كحروف

كلمة

[illegible]

كلمة واحدة فكان مستحقا لان يجري الاعراب في اخره كبعلبك فيقال
جاءني تابط شر برفع شر لكن لما اشتغل الجزء الاخير منه بالاعراب المحكي في الاصل امتنع ظهور الاعراب صح
فيه لفظا فصار معربا بالاعراب التقديري فكلام الشارح ههنا
مبني على هذا القول او هو وارد في قول الحجازي لا في قول النحاة بأسرهم
لان سيبويه وكثيرا من النحاة قد صرحوا بان المفرد لا يكون محكيا اصلا
نحو من مرفوع المحل مبتداء وزيد مرفوع تقديرا خبره كما هو المشهور
وهو مذهب سيبويه وقيل بالعكس فان استفاد من بقول ضربت
زيدا فنصب زيدا اشعارا بان السؤال انما هو عن زيد الواقع مفعول
ضربت فيه لكن لان كل اسم سواء كان مفردا او جزءا من اجزاء المركب كان معربا
في الاصل في حكي لكن الاعراب الحاصل المحكي بالجر على انه بدل من الضمير المجرور
العايد الى كل اسم تقديري والاوضح في العبارة ان يقال فاعرابه تقديري
بحذف لفظ المحكي كما حذف الفاضل في شرح اللباب قيل هكذا وقع
في بعض نسخ هذا الكتاب ولعله هو الصحيح وفي نحو خمسة عشر علما يحكى
اخره على الفتح ويصير معربا تقديريا في قول فيه اشارة الى ان فيه قولا اخر
سنذكره وتفصيل المقام على وجه يتضح المرام هو ان خمسة عشر اذا جعل
علما قد يجري عليه الاعراب اللفظي ويجعل غير منصرف كبعلبك فيقال هذا
خمسة عشر بضم الراء لكن الاشهر فيه انه بعد العلمية علم محكي على بنائه وهو الاصح
ثم بعد هذا قال بعضهم انه مبني كما كان قبل العلمية لتضمنه الاصل وقال
الاخرون انه من المعربات المحكية على الحركة البنائية فان المجموع لما صار
بالعلمية اسما واحدا استحق لان يجري الاعراب في اخره لكن لما كان الطرف الاخير
مشتغلا بالحركة البنائية المحكية تعذر ظهور الاعراب فيه لفظا فصار

مؤيا بالاعراب التقديري فان قلت فلم تعين الاعراب المحكي لفظاً
في تأبط شرا وجاز في نحو خمسة عشر علما ترك الحكاية وجاز جواز الاعراب
لفظاً قلت قد كان الواجب في الصورتين ان يعرب لفظاً لانتفاء موجب
البناء فيهما لكن في نحو خمسة عشر جاز الاعراب لفظا وترك الحكاية لانه يترك في
بناء الى اعراب بخلاف تأبط شرا فانه لو اعرب لفظا لعدل عن اعراب
الى اعراب فيحتمل انه يجوز العدول عن البناء الى الاعراب ولا يجوز العدول
من اعراب الى اعراب آخر تفوت به الحكاية كذا اجاب الغاضل في شرح
اللباب ومما ينبغي ان يعلم ان من الحكايات المؤدية تقدير العلم المركب الذي جزؤه
الثاني معرب باعراب معين معمول لا لاعراب لفظا مثل انه زيدا وهل انه زيد
ومن زيد والقيد الاخير احتراز عن المركب الاضافي نحو عبد الله وعن المركب
من الاسم العامل مع معموله نحو مضروب غلامه فان اعرابهما لفظي فان الجزء الاول
منهما بعد العلمية معرب للاعراب العام بحسب العوامل والثاني مشغول باعراب
الحكاية الرابع من تلك المواضع السبعة التي كان الاعراب فيها تقديريا في الاسماء
المنقوصة وهي الاسماء التي في اواخرها ياء مكسور ما قبلها نحو القاضي فالرابع
فان اعرابهما تقديري في حالة الرفع والجر نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي
بالاسكان اي باسكان الياء فيهما لاستثقال الضمة والكسرة على الياء وفي حالة
النصب لفظي لخفة الفتحة عليها نحو رايت القاضي بالنصب وقد جاء بالاسكان
في النصب ايضا كما جاء به في الرفع والجر وكالفتحة للضرورة الشعرية كقوله
مهلا موالينا لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا مهلا نصب على المصدرية لامهل
المقدر وبني منصوب مفعوله اصله بنين جمع ابن سقطت النون بالاضافة
الى عمنا قوله مهلا موالينا اي بني عمنا الذين هم موالينا اي ناصرونا لنا

مهلا بني عمنا

في الصحاح المولى الناصر وقوله لا تنبشوا نهي من نبش البقل والميت اي خلع
قشره وكفنه بنبش الفم ومنه النباش وبيننا ظرف مدفونا والاشتغال انه
موالينا بالسكون حالة النصب انما قال لانه مفعول لامهل المقدر الدال عليه
معمولا اعني مهلا مع ان المقدر امهلوا بقرينة تنبشوا انبأ على ان المقصود بيان
العوامل وهو امهل لا ادخل للواو في العمل وكذا في المثل تخفيفا من اعط امرئ من
اعطى يعطي القوس باريها اي ناحتها من برت القلم من باب رمى وبالفارسية تراشنده
بالسكون حالة النصب لانه مفعول ثان لاعط وهذا المثل ماخوذ من قول الشاعر
يا باري القوس بريا ليست تحكمه لا تفسد القوس اعط القوس باريها وهو مثل
وهو مثل يضرب لتفويض الامر الى من يحسنه ويتمهر فيه حق المهارة ومثل قول يا دار
هند عفت الا اثافيها بسكون الياء للضرورة الخامس من تلك المواضع السبعة الجمع
الصحيح مضافا الى ملاقيا ساكنا بعده يرد عليه نحو قوله تعالى والمقيمي الصلوة في قراءة
بالنصب فانه ليس مضافا مع ان اعرابه بالحرف تقديرا او نحو معطفو القوم فانه مضاف
ملاقي ساكن بعده مع ان اعرابه بالحرف لفظا لوجود علامته فلو قال بدل قوله
مضافا الى ملاقيا ساكنا بعده ملاقيا علامته حدة ساكنا لكان اولى ليدخل نحو المقيمي
الصلوة ويخرج نحو معطفو القوم نحو جاءني صالحوا القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم
فان اعرابه بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا لكنهما سقطتا اي الواو والياء في اللفظ
لملاقيتهما الساكن بعدهما وهو لام التعريف في القوم ولم تسقطا في الخط لئلا يلتبس بالمفرد
فان الحرف التي بها الاعراب غير ملفوظ بها فهو معرب بالحروف تقديرا فلا اعتبار
بالخط في هذا الفن بل المعتبر فيه هو اللفظ وليس في اللفظ واو ولا ياء فيثبت انه معرب
تقديرا فلم ذكر المتقدم من هذا القسم وما بعده قال الشيخ ابن الحاجب الاعراب احد اقسام
الاعراب التقديري من المعرب بالحروف وهو ثابت نحو حلوى لم يلتفت الى هذا القسم

ومررت بصالحي القوم

لكن القول بالاعراب التقديري في الواو المقلوب ياء دون الواو المحذوف
من ما لا يتعدنا ولا يجوي ما ذكروه في اعتذاره من ان الحذف عارض بواسطة
كلمة مستقلة والقلب عن بواسطة ما هو جزء الكلمة نفعًا ولهذا ذكرنا رجح
القسمين معا وقولنا ملاقيا ساكنا بعده ليشمل ما ساكن كان من لام التعريف
والاسم الذي اوله همزة وصل نحو جاءني صالحوا ابكر آه فلو لم يلاقيا ساكنا كقولك
صالحوا بلدك في الرفع وصالحي بلدك في النصب والجر كان الواو والياء ملفوظا بهما
فكان معربا بالحروف لفظا فلذلك احترز عنه السادس من تلك المواضع السبعة
في الاسماء الستة لفظا لاقيا ساكن بعدها فهو معربة بالحروف تقديرا نحو جاءني ابو البشر
في الرفع ورايت ابا البشر في النصب مررت بابي البشر في الجر والسابع من تلك المواضع
السبعة ~~المثنى~~ مضافة ولاقيا ساكن بعدها حالة الرفع نحو هذان ثوبا ابكر
اعرابه بالالف وهي ساقطة في اللفظ لسكون ما بعدها ولا يمكن تحريك الالف فهو معرب
تقديرا بالالف بخلاف النصب والجر نحو نظرت الى ثوبي ابكر بكسر الياء فيهما لان حفظ
الياء التي هي علامة الاعراب يمكن فيهما بالتحريك بخلاف في الرفع فحركت بالكسرة
المناسبة لبناء على ان فتحة ما قبلها تعادل الثقل الناشي من كسرة الياء وانما قلت
بخلاف النصب والجر لان اعرابهما بالياء وهي باقية لفظا وان كسرت لسكون بعدها
فيكون معربا لفظا وهو ظاهر ومما يعرب بالحروف تقديرًا اسم ذو من تمرتان على
حكاية لما تلفظ به القايل الاول اي دعني مما تلفظت به وهو قولك تمرتان قال
سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل سأله فقال اليس قرشيا فقال ليس قرشيا
وانما اطنبت الكلام اي كثرته في هذا المقام لانه من مزالق الاقدام المزالق جمع
مزلقة وهي الموضوع الذي لا يستقر عليه القوم لغاية ملاسته واما الاعراب
المحلي ففي الاسماء المبنية كالموصولات والمضمرات واسماء الاشارات وكالافعال الماضية

والكل

في التثنية

والجمل فظهر ان الاعراب في هذه المذكورات محلي لا لفظي ولا تقديري والفرق
بين التقديري والمحلي هو ان التقديري انما يستعمل حيث يمكن استعملت
الكلمة الاعراب لكن لا يظهر ذلك الاعراب المستحق فيها لمانع كما في الاقسام
المذكورة في الاعراب التقديري والمحلي انما يستعمل حيث لم يستحق الكلمة الاعراب
لاجل بنائها على معنى تتعلق به يستعمل انها اي الكلمة وقعت في محل لو وقع
فيه غيرها من معرب صحيح الآخر لظهر فيه الاعراب فالمانع من الاعراب في المحلي مجموع
الكلمة لبنائه بخلاف المانع في التقديري فانه هو الحرف الاخير وبه على عليه
قول الجمهور الجار مع المجرور في مررت بزيد مثلا منصوب المحل وكذا قولهم
هذه الجملة منصوبة المحل او مرفوعة المحل فانهم استعملوا المحل ههنا مع انه
ليس بموضع لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها لان مجموع الجار والمجرور
وكذا الجملة وان كان كل منهما مبنيا لكن ليس بكلمة مبنية اللهم الا ان يراد بالكلمة
معنى مجازيا شاملا للمجموع وغيرها لكن بقي ان يقال ان بزيد لم يقع في محل
لو وقع فيه غيره لظهر فيه الاعراب اذ لو وقع عقيب مررت اسم معرب لم يظهر فيه
النصب لكونه فعلا لازما لا ينصب المفعول به هذا واعلم ان هذا الفرق الذي
ذكر بين الاعراب التقديري والمحلي انما هو على اصطلاح المتأخرين وهو الحسن
لما فيه من الامتياز واما الاوايل منهم فلا يفرقون بينهما ولذا قال جار الله في المفصل
الاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او محلا قلت ما حل في هذا
الكلام وليحفظ فانه من نفايس النحو يقال شيء نفيس اي يتنافس ويرغب فيه
يتعلق اي تثبت من علق الشيء بالشيء اذا نشب وتعلق به وبيان
هذا التركيب موقوف على تمهيد مقدمة وهي ان حتى تجيء على ثلثة معان
اي على ثلثة اوجه الاول للجر نحو اكلت السمكة اي الحوت الواحدة حتى راسها

استحقت

واعلم ان حتى الجارة تشارك الي في معنى الانتهاء الا انه يفارقها من
حيث ان مجرور حتى لابد ان يكون جزءا مما قبلها كما بينا بحيث يستوفي الفعل
المتعدي بحتى جميع اجزاء ما قبلها شيئا فشيئا على التفصيل الى ان ينتهي الى
ذلك الجزء بحسب اعتبار المتكلم الانتهاء اليه كذلك اما بملاحظة الضعف نحو قدم
الناس حتى المشاة او القوة نحو مات الناس حتى آدم او الانبياء او كونه حدا لما
قبلها كما في الكلمة السمكة حتى رأسها او شيئا ملاقيا لجزء ما قبلها كما بينا مثل
ذلك الجزء في الوصف المذكور نحو نمت البارحة حتى الصباح وهذا ملخص معنى
قوله اي على تقدير كونه حرف جر ان المجرور اما ان ينتهي به المذكور قبلها
كالراس في اكلت السمكة حتى رأسها فان الرأس ما ينتهي به السمكة لانه جزء
الاخر منها او ينتهي المذكور قبل حتى عند ذكر المجرور نحو نمت البارحة حتى الصباح
فان الصباح شيء ينتهي الليلة عنده لا به لانه ليس بجزء منها لان الصباح
من اجزاء النهار بل ملاق لها مع زيادة التحقيق والبيان واما اشتراط ذلك
لان الغرض الوضعي في الفعل المتعدي بحتى ان يقضي ما يتعلق الفعل به شيئا
فشيئا حتى يأتي عليه وذلك الغرض انما يتحقق بذكر آخر جزء من الشيء او ما يلاقي
آخره ثم اختلف النحاة في ان ما بعدها اي ما بعد حتى هل يدخل فيما قبلها
ام لا فقال عبد القاهر ان حتى ظاهر في ان ما بعدها يدخل فيما قبلها فاكل
الرأس بضم الهمزة مجهول اكل وكذا نيم الصباح بكسر النون مجهول نام من النوم
في المثالين المذكورين وكذا يدخل ما بعدها فيما قبلها عند ابن الحاجب وجار
الله العلامة وعند اكثر النحاة لا يدخل ما بعدها فيما قبلها هكذا قال ابن
جني وابو نصر الفارابي الا ان هذا الاختلاف لا يستقيم فقوله مطلقا
قيد للمنفي لا للنفي بل الوجه ان يقال ان كان المذكور بعدها بعضا مما قبلها

يدخل كالرأس مثلا والا فلا يدخل كالصباح وعلى هذا اشار في كلام
المبرد في المقتصد وفي كلام ابن الدراك في الفصول لكل من تلك المعاني
الثلثة كونها للعطف نحو جاءني زيد حتى عمرو ورأيت زيدا حتى عمرا ومررت
بزيد حتى عمرو والاولى ان يمثل بنحو جاءني القوم حتى عمرو لان العطف بحتى
انما يصح بشرط ان يكون ما بعدها جزءا لما قبلها كما صرح في موضعه وقد اشار
اليه بقوله ولكن بشرطها اي حين كونها للعطف مجانسة ما بعدها لما
قبلها فهي يخالف سائر حروف العطف في ايجاب مجانسة ما بعدها
لما قبلها وانما اشترطوه لانها موضوعة للغاية والدلالة بالجر على احد
طرفي الشيء اما طرفه الاعلى نحو مات الناس حتى الانبياء او طرف الادنى
نحو قدم الناس حتى المشاة فان الشيء اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية له
وطرف واذا اخذ من اعلاه فادناه طرف له وغاية ولهذا قالوا ان حتى
العاطفة انما يذكر للتعظيم او التحقير والغاية والطرف لا يكون الا من جنس
المغيا بضم الميم وتشديد الياء معناه ذو الغاية فقوله وذي الظرف عطف
تفسير له فلا يقال جاءني القوم حتى حمار بالرفع ولا يقال ايضا رأيت
الرجل حتى امرأة بالنصب ولا اكلت الخبز حتى الرمان بالجر وان اردت ان تعرف
حقيقة الحال في ذلك فعليك بالتدبر التام فيما تقرر لديك من ان حتى العاطفة
للجمع مع انتهاء تعلق حكم بما قبلها باستيفاء اجزائه شيئا فشيئا الى مدخولها
في اعتبار المتكلم كما في حتى الجارة لكن بشرط ان يكون مدخولها جزءا من
المعطوف عليه حقيقة نحو ضربت القوم حتى زيدا او بالتأويل نحو ضربني
السادات حتى عبيدهم لانهم صاروا كالجزء بالاختلاط ولا يجوز ان يكون
ملاقيا لجزئه كما في الجارة لما تقدم من شرط مجانسة ما بعدها لما قبلها وبشرط

ان يكون اقوى من سائر اجزائه نحو مات الناس حتى الانبياء او اضعف
منها نحو قدم الناس حتى المشاة ليصح العطف باعتبار انه من جنس اخر غير
المعطوف عليه ولا يجوز ان يكتفي بذلك اي في التغاير اللازم للعطف بان يكون
اخر اجزاء المعطوف عليه جنسا كما في الجارة اذ لا يكفي ذلك في المغايرة اللازمة
في العطف وبهذا اظهر الفرق بين حتى العاطفة وحتى الجارة من وجهين
الاول عدم جواز دخوله ملاقيا لجزء ما قبلها في العاطفة وجوازه في الجارة
والثاني اشتراط الضعف والقوة في العاطفة دون الجارة وقد يعرف بينهما بوجه
ثالث وهو عدم اختصاص العاطفة دون الجارة وتختص بالمظهر لجواز ان يقال
جاءني القوم حتى انت واختصاص الجارة به والثالث من تلك المعاني الثلثة كونها
ابتدائية اعم من ان يكون ما بعدها مبتداء او خبرا نحو جاءني القوم حتى زيد ذاهب
او كلاما مستقلا نحو جاءني العلماء حتى ذهب الجهلاء فاذا عرفت هذه المقدمة
فاعلم انها اي حتى في قوله حتى يعلق يجوز ان يكون جارة بمعنى كي اي بمعنى انتهاء
الغاية فان حتى الجارة كما تجئ بمعنى انتهاء الغاية قد تجئ ايضا للسببية بمعنى كي
وقيل قد تجئ ايضا بمعنى مع وزعم الفارسي وابن مالك انها تجئ بمعنى الا ايضا
كقوله ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل وان المصدرية
مقدرة بعدها والفعل منصوب بها وانما قدرنا ان المصدرية لان حرف الجر
لا يدخل على الفعل الا بعد تقدير ان بعده ليجوز دخوله لكون الفعل معها في تقدير
المصدر والشرط اي حين ان يكون جارة بمعنى كي مقدرة بعدها ان المصدرية
ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك لما تحققها بمعنى ان يكون الفعل
الذي دخل عليه حتى مترتبا وجوده بالنظر الى وقت الاخبار نحو اسلمت حتى ادخل
الجنة فان الاسلام قديم والدخول في الجنة مترقب وجوده بعد واما تقدير الكوسة

حتى ادخل البلد فلا كان الدخول والسير قد انقطعا ولكنه في وقت السير كان مترقبا
وانما يجب ان يكون مستقبلا لانه منصوب باضمار ان المصدرية التي هي علم الاستقبال
واعلم ان هذا اي كون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها شرط لاضمار ان بعد
حتى الجارة سواء كانت حتى للسببية نحو اسلمت حتى ادخل الجنة او للجر والغاية نحو
سرت حتى تغيب الشمس ولما كان حتى ههنا للسببية لم يتعرض الشارح الا اليه
وههنا كذلك اي ما بعد حتى مستقبل بالنسبة الى ما قبلها تحقيقا لان العلق بطبعه
مستقبل مترقب وجوده عند اخبار المصنف بالنسبة الى ما قبلها وهو ارادة التلميط
والجملة الفعلية اعني يعلق مع ما تحمل فيه مجرور المحل بحتى وهو ههنا متعلق بقوله
المط والمجرور ههنا وهو العلق بطبعه شئ ينتهي المذكور قبل حتى وهو ارادة التمط
الظ ان يقال وهو التميط عنده اي ينتهي عنده لا به والحاصل ان العلق وان لم يكن
جزء لما قبلها الا انه يلاقيه لانه من لوازم التلميط وروادفه عادة فقد ثبت
وتحقق شرط كون حتى حرف جر فيجوز ان يكون جارة بمعنى كي وهو المط ويجوز ان يكون
حتى ههنا عاطفة ايضا فيكون يعلق معطوفا على المط فيكون الجملة منصوبة المحل
لا مجرورة المحل كما لو كانت جارة لكونها معطوفة على الجملة التي كذلك اي منصوب
المحل وهي المط والمعطوف في حكم المعطوف عليه وانما قلنا انها منصوبة المحل لانها
مفعول اردت واما لفظ يعلق فمنصوب بان المذكورة الناصبة لا المط
بالاستحالة بخلاف ما لو كانت حتى جارة فانه اي لفظ يعلق منصوب بان المقدرة
بعدها كما ذكر انفا وشرط كونها للعطف وهو كون ما بعدها مجانسا لما قبلها موجود
ههنا لانها اي حتى ههنا للدلالة على احد طرفي الشئ وهو اي ذلك الشئ ارادة
تعليم العلم للولد وطرفاه اي طرفي ذلك الشئ ويجوز ان يعود الضمير الى الارادة
باعتبار انها مقدرة بان مع الفعل ارادة التلميط والعلق بطبعه الاظهر ترك

قوله اراده ليلايم قوله فيكون بين التمغيط والعلق مجانسة بان يكون
العلق جزء من التمغيط بتاويل ان العلق لسبب كونه من لوازم التمغيط عادة
صار كالجزء من التمغيط والقوة معادة ايضا لان العلق بالطبع قوي
من التمغيط فالمعنى ان دستان المنطق من كلام الامام شيئا فشيئا يوما فيوما
الى ان يحصل بالتدريج العلق بالطبع لانه في حين معنى التدريج كما ذكرنا
ولا يجوز ان يكون حتى ههنا ابتدائية لان ما بعدها ليس بمبتدا وخبر ولا كلام
مستقل منقطع عما قبلها فلا يكون ابتدائية لفوات شرطها امعن اي مخاض
امعنت اي طلبت واترعت يعني مبالغة كروم كذا في الدستور والمعنى احسن غيري
تاملك في هذا البحث فانه من غوامض النحو في مختار الصحاح الغامض ضد الواضح
من باب سمع بطبعه متعلق بيعلق والضمير المجرور محل الاضافة الطبع اليه عائد
الى الولد الاعز وهو اي الطبع في الاصطلاح ما يكون مبتداء الحركة مطلقا
سواء كان لها شعور كحركة الحيوانات او لا يكون لها شعور كحركة الافلاك عند
من يجعلها غير شاعرة والاحجار والمراد بمبداء الحركات الصور النوعية او النفوس
على ما حقق في الحكمة والطبيعة ما يكون مبداء الحركة من غير شعور كالصورة الحجرية
التي يكون مبداء للحركة الى الهابط من غير شعور هكذا قال الامام في شرح الاشارات
فالفرق بين الطبع والطبيعة بالعموم والخصوص مطلقا والعام هو الطبع
هذا بحسب الاصطلاح كما اشرنا اليه واما بحسب اللغة فلا فرق بينهما قال في
مختار الصحاح الطبع السجية التي جبل عليها الانسان وهو في الاصل مصدر
والطبيعة مثله وكذا الطباع بالكسر انتهى وقول بعض الافاضل ان الطبع
هو قوة النفس لحكم بالاحكام من غير فكرة تظهر قريب من هذا والمراد
ههنا بالطبع الذات نفس بطبعه بذاته وتفسه من لفظ لفظ مجرور بمن

والها

٥٩

والها ايضا مجرور محلا لاضافة لفظ اليه عائد الى الامام فهو من اضافة المصدر
الى الفاعل الحلو بوزن الفعل ضد المر مجرور صفة للفظ والجار والمجرور
في محل النصب على انه حال من فاعل يعلق وهو ما الموصولة في قوله ما يتفجر
اي تسيل قوله من متعلق بيتفجر والضمير المجرور بمن عائد الى الموصول ولفظ
ينابيع مرفوع على انه فاعل تتفجر وهو اي لفظ ينابيع جمع ينبوع وهو عين
الماء النحو مجرور مضاف اليه لينابيع ومحل الموصول مع الصلة رفع على انه
فاعل يعلق وانما قلنا ان من لفظه حال من فاعل يعلق لانه لا يجوز ان يكون حالا
من الضمير المجرور في منه لوجوه ثلثة الوجه الاول ان الحال ما لبيان هيئة
الفاعل او المفعول كما تر وهذا الضمير ليس بفاعل ولا مفعول فلا يكون حالا منه
يرد عليه ان هذا الوجه لا يدل على عدم جواز كونه حالا من ضمير منه لان كون الحال
لبيان هيئة الفاعل والمفعول اكثري لا كلي على ما اعترف به الشارح فيما سبق
الوجه الثاني انه لو كان ذو الحال معرفة يجوز تقديمه على الحال لان حق الحال
التأخير عن صاحبه وانما وجب تقديمه على الحال للنكرة لرفع الالتباس بالصفة
فانه لو تأخر لالتبس بالصفة في حال النصب نحو قولنا ضربت رجلا كريما
ثم قدمت في حال الرفع والجر وان لم يلتبس طردا للباب وهذا الضمير معرفة
فيجوز اي يلزم ان يجوز على تقدير كونه حالا منه تقدمه على هذه الحال
وهي من لفظ الحلو فيكون تقديره اي تقدير الكلام حتى تعلق بطبعه منه
من لفظ الحلو وهذا التقدير غير جائز لانه يلزم منه اي من هذا التقدير تقديم
ما في حيز الصلة وهو منه فقوله وهو مبتداء راجع الى ما وقوله منه اي لفظ
منه خبره والجملة معترضة وقوله على الموصول متعلق بقوله تقديم وهو
اي الموصول ما اي لفظ ما وما في حيز الصلة اي الشيء الذي يكون في حيز

الصلة لا تتقدم عليه اي الموصول لانه اي ما في حيزها في حكم الصلة والصلة
لا تتقدم على الموصول لان الصلة لكونها مبنية للموصول صار كالجزء الثاني له
فلا يجوز تقديم شيء من الصلة وايضاحها على الموصول لاستحالة تقديم الجزء الثاني
من الشيء وهو جزء ذلك الشيء الجزء الثاني على ذلك الشيء لاستلزامه تقديم الشيء على
نفسه كما لا يخفى وكذا ما في حكمها والحاصل انه لا يجوز ان يكون من لفظه حالا
من ضمير منه لانه لو جاز لجاز تقديمه والتالي باطل لاستلزام المحال فالمقدم مثله الوجه
الثالث ان من لفظه مقدم على هذا الضمير والحال لا تتقدم على صاحبها المجرور
بالاضافة اللفظية او المعنوية بالاتفاق او بحرف الجر في الاصح فلا يقال رب
جالسة بهند لان الحال تابعة لذيها لانها صفة له في الاصل فلا يقع حيث لا يقع متبوعها
والمجرور بالاضافة او بالحرف لا يتقدم على الجار فكذا الحال لا يتقدم عليه
وانما قال في الاصح لان البعض جوز تقديمها على المجرور بالحروف بناء
على ان حرف الجر من تمام معنى الفعل فيكون قولك هبت بهند راكبة في قوة
اذهبت هندا راكبة فكما يجوز تقديم الحال على صاحبها في اذهبت كذلك
يجوز في هبت لا يقال ان المحذور الذي ذكر في الوجه الثاني لازم على تقدير
جعلك اياه حالا من الموصول لان الحال من الشيء اصلها ان يكون متاخرا عن
ذلك الشيء فيكون في حيز الصلة ايضا اي كما يكون في حيزها على تقدير جعلك
اياه حالا من ضمير منه فيلزم تقديم ما في حيز الصلة عليها لانا نقول لا نسلم
ما ذكرتم بل اللازم حينئذ اي على تقدير جعله حالا من الموصول تقديم ما في حيز
الموصول الذي يكون من تتمة الصلة التي هي كالجزء من الموصول وتقديم ما في حيز
الموصول جائز **فنظرت** الفاء لعطف هذه الجملة على جملة اردت فالفاء
عاطفة ويجوز ان يكون علامة لجزاء الشرط المحذوف فالفاء حينئذ يسمى فاء فصيحة

ايضاحها

وذلك

وذلك اما لافصاحها اي لاظهارها وبيانها عن محذوف او وصفا لها
بوصف صاحبها كالكتاب الحكيم والكلام الفصيح تقدير الشرط حينئذ انما
كان كذلك اي لما كان الولد مستحضرا للمختصر ومحيطا بمفرداته فنظرت فيكون
الجملة مجزومة المحل على انها جواب لهذا الشرط المحذوف ولا يذهب عليك
ان هذا قول بجزم لما وهو ضعيف لا ينبغي ان يتخذ به في السبعة لانه قد تقرر
في موضعه ان لما لا يجزم الا في الضرورة كقوله واذا تصبك من الحوادث
نكبة فاصبر فكل غيابة فستنجلي لهذا عدوا جواب اذا من الجملة التي لا محل لها
من الاعراب فهو نكبة اي مضرة وغيابة اي حجب قوة والمستدل بها ههنا
الغم وتصبك مجزوم باذا وهو المستشهد والفاء في فاصبر جزائية وفي فكل مبتداء
وقوله فستنجلي اي ستزول خبره ودخول الفاء على خبر المبتداء الذي لا يقدم
مما يستشف الضعف ويحتمل ان يكون التقدير فكل غيابة تصيبك او يكون
الفاء زائدة **في مختصراته** متعلق بنظرت ونظرت في المختصرات عبارة عن فكره
وتامله فيها لان النظر اذا استعمل بفي يكون بمعنى الفكر كما انه استعمل بالى واللام
وعلى بمعنى الابصار والترحم والغضب على اللف المرتب والضمير في مختصراته مجرور
لكونه مضافا اليه للمختصرات عائد الى الامام **المطبوطة** مجرورة لانها صفة للمختصرات
فان قلت المختصرات جمع والمطبوطة مفردة فكيف يكون صفة لها والمطابقة
شرط بين الموصوف والصفة في الافراد والجمع اذا كانت فعلا له اي لما كان
فعلا للموصوف وقائمة به كما سيجئ هذا وعد ما وفاء اللهم الا ان يقال المراد
انه سيجئ في اواخر الكتاب ولا يخفى ركاكته وليس هذا وصفا حقيقيا ولو لم يكن
فعلا له وقائمة به ليس صفة سببية نحو جائني زيد الطويل غلامه آه قلت
فما بال قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فان الوصف فيهما فعل لموصوفه

وقايم به فاة الاسمال جمع سمل بفتحتين بمعنى الضيق والامشاج جمع
مشيج كيتيم وايتام وهو الشيء المختلط مع غيره يقال نطفة امشاج اما
الرجل اذا اختلط بماء المرأة ودمها والعناقة والاختلاط وصفان قايمان
بالثوب في النطفة مع ان الموصوف مفرد والوصف ليس كذلك قلت
هذا على تأويل ان الموصوف مركب من الاجزاء المستفادة من الوصف فلما كان
الموصوف مجموع تلك الاجزاء وصف بالجمع وههنا كذلك اي الوصف فعل
للموصوف فقايم به لان المظبوطة قايمة بها قلت ههنا قاعدة وهي ان الصفة
اذا اسندت الى ضمير الجمع كانت الصفة في حكم الفعل في جواز الوجهين صيغة
الافراد مع الحاق التاء وصيغة الجمع كما ان الفعل كذلك في قولنا النساء
جاءت وجئن على لفظ الواحد والجمع اما الاول فبناء على ان كل جمع مؤنث
لكونه في تأويل الجماعة واما الثاني فلكونه مسندا الى ضمير جمع المؤنث فروع
اللفظ في الاول والمعنى في الثاني وقس عليه الرجال جاءت او جاؤا ولا يجوز الرجال
جئن كما لا يجوز النساء جاؤا وان جاز العيون والايام فعين وههنا
المضبوط اسندت الى ضمير المختصرات فيجوز الجمع والافراد فافراد المصنف اي
اختار الافراد من هذين الجائزين للاختصار في الافراد وكذا الكلام في قوله
دون بمعنى قدام وقد يجيء بمعنى اسفل ضد فوق وعلى انها محل يكعن مع فاعله
في محل النصب على الحالية مع فاعل نظرت وحاصل المعنى نظرت في مختصرات
المضبوطة متجاوزا اناالى كتبه المبسوطة هذا واعلم انهم قالوا للظرف
احكام اربعة كالجار والمجرور بعينه الاول ان يتعلق او معناه والثاني انه
اذا لم يسبقه ما يطلبه لزوما ان وقع بعد النكرة المحضة نعت لها وبعد المعرفة
المحضة حال عنها وبعد غير المحضة منهما محتمل لها والثالث انه متى وقع صفة

اوصلة او حالا او خبرا لا يتعلق الا بمحذوف الرابع انه اذا وقع في
احد هذه المواضع الاربعة وبعد النفي والاستفهام يجوز ان يرفع الفاعل
لفاعرفت هذا فنقول قوله دون منصوب على الظرفية مسلم وقوله
والعامل فيه اي في النصب المذكور نظرت يرد عليه انا لا نم ذلك بل العامل
فيه محذوف فانه قد وقع في موضع لم يسبقه ما يطلبه لزوما من المبتدا ونحوه
وهو ظ ووقع بعد المعرفة وهي مختصرات فهو حال وقد عرفت في الحكم الثالث
ان عامل الحال محذوف ان قلت المراد ان العامل فيه اي في نصب دون على الحالية
نظرت وهو لا ينافي ان يكون العامل في نصبه على الظرفية هو المحذوف فان المنصوب
على الظرفية اعني دون مع فاعله المستكن المنتقل اليه من عاملها بعد حذفه قلت
نعم يمكن ان يحمل على ذلك لكنه تعسف وعدول عن الظاهر المتبادر من العبارة كما
لا يخفى واعلم ان دون يجيء بمعنى غير ايضا صرح به في شرح اللباب فيجوز ان يكون
منصوبا على الحالية دون الظرفية اي نظرت في مختصرات المضبوطة غير كتبه
المبسوطة بدبر كتبه جمع كتاب مجرور لاضافة دون اليها المبسوطة مجرورة
على انها صفة كتبه لا يخفى ان الضمير في كتبه ليس جزءا من الموصوف لكن لما كان صحة
توصيف كتبه بالمبسوطة بسبب اضافته الى الضمير ذكر هما معا فوجدت الفاء فيه
كالفاء في نظرت ويتعدى الى مفعولين الاول منهما قوله اكثرها والها مجرورة
المحل لكونه مضافا اليه لاكثر عايد الى المختصرات واعلم ان التمييز في المفرد
انما ينتصب بعد تمام مميزه بالتنوين لفظا نحو عندي راقود خلا او بالتنوين
تقديرا كما في غير المنصرف نحو عندي اخاقيل فضة وفي المبني كما لا عدد المركبة
نحو ثلثة عشر رجلا وكم الاستفهامية نحو كم رجلا عندك وكم الخبرية اذا فصل
بينهما وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا لقيت وفي نحو ويحه رجلا وربه رجلا

او بنون التثنية وشبه الجمع او الاضافة وقول المص تعاورا اي تداولا
واستعملا من قبيل ما تم مميزه بالتنوين تقديرا واليه اشار الشارح بقوله
نصب على التمييز من اكثر لانه اي اكثر اسم تم بالتنوين تقديرا وكل اسم مبهم تم بالتنوين
ينصب تمييزه فاكثر قد نصب تعاورا على التمييز واما ان اكثر بالتنوين تقديرا فلانه
غير منصرف وكل غير منصرف وان منع عنه التنوين لفظا لكنه ثابت تقديرا بناء
على انه اسم والاسم يستحق التنوين وانما سقط لعلة عارضية هكذا قالوا
ومن هذا ظهر لك ان تعليل الشارح بقوله لان كل تنوين يسقط بالاضافة
فهذا التنوين ثابت تقديرا ليس بشيء كيف وقد صرح في كثير من الكتب ان كل تنوين
حذف بغير اللام والاضافة فهو ثابت تقديرا ويكفيك شاهدا لما قلنا ما في بعض
شروح اللب وغيره حيث قال واعلم ان ما فيه التنوين المقدر ان كان افعل
التفضيل بمن سببيتي لا يجوز الاضافة نحو زيد الاكثر مالا وعلامة السببي صلاحية
الفاعلية بعد ان يصير افعل فعلا لانه يصح ان يقال كثر ماله واما ان لم يصح ذلك
فيجب الاضافة نحو زيد اكرم رجل انتهى فقد تبين لك ان تنوين اكثر ثابت
تقديرا قبل الاضافة لكونه غير منصرف لا انه ثابت تقديرا لسقوطه بالاضافة
كما زعم الشارح فقول او بالتركيب عطف على قوله بالاضافة كخمسة عشر اذ اصله
خمسة عشرة منونين ثابت تقديرا وان اسقط لفظا لانه لما قصد امتزاج
الاسمين وتركيبهما بحيث يكون عددا واحدا كعشرة ومائة حذفت الواو المؤذنة
للانفصال بين الجزأين فحذف التنوين بينهما عنهما للبناء لان التنوين التمكين
لا يجتمع مع البناء وهذا كله على جعل الشارح من انه تمييز من اكثر ولا يبعد
ان يقال انه تمييز من اسناد اكثر واليه ذهب شارح الضوء حيث قال هو
تمييز من اسناد اكثر لانه يتعلق الفعل سواء كان وجدت بمعنى صادفت

او بمعنى علمت انتهى بين منصوب على الظرفية والعامل فيه تعاورا الائمة
جمع امام مجرورة لاضافة بين اليها والمفعول الثاني لوجدت المائة او هي بدل
من اكثر على تقدير ان وجدت يتعدى الى مفعول واحد بدل البعض من الكل
والتتمة منصوبة معطوفة على المائة وكذا قوله والجمل وهذه الثلثة
اعني المائة والتتمة والجمل كل واحد منها اسم كتاب للشيخ عبد القاهر الجرجاني
وهذا الاعراب اي كونه بدلا من اكثر اذا كان وجدت بمعنى صادفت
اي لقيت اما لو كان وجدت بمعنى علمت فهو يتعدى الى مفعولين اكثر مفعوله الاول
وتعاورا التمييز والمائة مفعول الثاني من قوله وهذا الاعراب اي ههنا كما سبق
وتبيين لكما لا يخفى فاستطلت فعل فاعل منونين والفاء فيه كالفاء في نظرت
فهو مأخوذ من طال يطول فيتعدى بالنقل الى باب الاستفعال هذا بالنظر
الى الغالب في الافة يكون استطال بمعنى طال صرح به في الصحاح ان مصدرية
اكلفه فعل مضارع منصوب بان فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز
المتصل منصوب على انه مفعول اول لاكلفه وعايد الى الولد وهو اي الكلف
وعايد الى الولد وهو اي الكلف يتعدى الى مفعولين اللذين ثانيهما غير الاول
ومفعول الثاني قوله جمعها والهاء مجرور المحل لاضافة جمع اليها عايد الى الكتب
الثلث والجملة الفعلية اعني اكلف مع ثملت فيه منصوب المحل على انها مفعول
استطلت واحمله اي الكلف منصوب معطوف على الكلفه وهو اي احمل
يتعدى الى مفعولين كذلك ايضا اي كما يتعدى الكلف اليهما الاول الضمير المتصل
به والثاني قوله رفعها والهاء مجرور المحل لاضافة رفع اليه عايد الى الكتب الثلثة
كراهة مصدر منصوب على انه مفعول له لاستطلت وهو اي المفعول له
ما يكون باعثا على مضمون الفعل العامل فيه سواء كان غاية متأخرة عنه في الوجود

ايضا نحو قعدت عن الحرب جبنا ومضاف الى مفعول لها وسواء مفعول لها
لفظ ما وهي لفظ ما موصول فيها جملة ظرفية صلته وقدم نظيره غير مرة
والموصول مع الصلة مجرور المحل للاضافة كراهة اليه وذكر الفاعل متروك
تقديره كراهتي ما فيها اي في الكتب الثلثة والضمير المستكن في فيها عايد الى تقديره
كراهتي ما حصل فيها واعلم ان شرط نصب المفعول له ثلثة الاول ان يكون فعلا
لفاعل الفعل المعلل وبعضهم لم يجعله شرطا محتجا بقوله تعالى يريكم البرق
خوفا وطمعا والثاني ان يكون مصدرا والثالث ان يكون مقارنا للفعل المعلل
في الخارج اي في الوجود بان يكون وقوع الفعل في بعض زمان المفعول له
في بعض زمان المفعول له نحو قعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الفعل
اخر زمانه نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لك
فاذا وجد هذه الشروط الثلثة باسرها ينتصب المفعول له وذلك لانه يصير
شبيها بالمفعول المطلق بدخوله في ضمن الفعل لانه فعل لفاعل الفعل
المذكور ومقارن لوجوده فكما يتعدى الفعل اليه بغير الحرف كذلك يتعدى
الى المفعول له بغير الحرف لان الفعل يقتضيه اقتضاء العلة المعلول
وان لم يوجد واحد من الشروط يكون مجرورا باللام اي يكون اللام واجبة لانه فقدت
هذه الشروط او بعضها لا يكون داخلا في الفعل المذكور مثلا لفقد الشرط الاول
نحو جئتك لاكرامك الزائر لا يندرج اكرام المخاطب في فعل المتكلم لان فعل هذا
لا يندرج في فعل هذا لا يندرج في فعل ذلك وسوطا وقود لفقدان تعليل
لقوله يكون مجرورا اي انما يكون مجرورا باللام في نحو جئتك لاكرامك الزائر
لفقدان الشرط الاول فان المجيء فعل المتكلم والاكرام فعل المخاطب نحو تأهبت
للسمن لفقدان الشرط الثاني فان السمن ليس بمصدر فلا يدخل في الفعل المذكور

ايضا لانه اذا لم يكن مصدرا لم يكن من جنس الفعل المعلل فكيف يندرج
وفي نحو خرجت اليوم لمجي صديقك امس لفقدان الشرط الثالث فلا يندرج
في الفعل السابق ايضا لان الفعل الواقع امس لا يتصور دخوله تحت
الفعل الواقع اليوم وهو ظ ان قلت هل يجوز اثبات اللام عند وجود
تلك الشرايط قلت يجوز اذا كان مضافا او معرفا باللام واما اذا كان
منكرا فقد اختلف فيه قيل يجوز مع ضعف وقيل لا يجوز لانه حينئذ يشبه الحال
والتميز لما فيه من الابهام وكونه نكرة فلا يقال في ضربت تأديبا لتأديب
بل للتأديب ولتأديبه قال ابن مالك جر المستوفي لشروط النصب مقرونا
باللام اكثر من نصبه والمجرد عن اللام بالعكس ويستوي الامران في المضاف
وسيجيء لميته هذا اي سيجيء تعليل هذا المذكور وهذا ايضا من مواعيده
الغير الموفاة ان شاء الله تعالى من اشيا جمع شيء كقول اقوال عند الكسائي وعند سيبويه
اصله شيئا على وزن فعلاء كحمراء استثقلوا اجتماع همزتين بينهما الف
فنقلوا الهمزة الثانية الى الصدر اي قلب اللام قلب مكان موضع الفاء
فصارت اشياء على وزن لفعاء فعلى الاول لفظ الاشياء منصرف وعلى
الثاني غير منصرف قال في الجاربردي ان لهم في لفظ اشياء واشياء مذاهب
ثلثة وانها غير منصرف بالاتفاق فعند سيبويه بوزن لفعاء اصلها شيئاء
قلبت اللام قلب مكان موضع الفاء كراهة الفين بينهما همزتين وهذا القلب
شايع ذايع وعند الكسائي بوزن افعال جمع شيء بوزن فعل بالفتح والسكون
ويلزمه منع الصرف بغير علة وعند الفراء اصله اشيئاء بوزن افعلاء حذف
اللام كراهة بينهما جمع شيء بتشديد الياء بوزن فعيل بالفتح والسكون
ويلزمه الاخذ من غير الشايع وعليه تقدير اكثر الكتب المعتبرة من العربية

فقول الشارح فعلي الاول منصرف وعلي الثاني غير منصرف لا يخ بظاهره عن ثبوت
ضعف مني اي الاشيا مجرورة بمن والجار مع المجرور في محل النصب على الحالية
من الموصول وهو اي الموصول في معنى المفعول الكراهة وان كان في اللفظ مضافا
اليه لها المعادة اسم مفعول من الاعادة مجرورة على انها صفة الاشياء
والكلام فيها كالكلام في المضبوطة فيه انهما جاز الامران اي الافراد والجمع
اختير الافراد للاختصار وان الواو للحال وان للشرطية في الاصل كانت فعل
الشرط وهو من افعال الناقصة واسمه مستتر فيه عائد الى الاشياء لا تخلو فعل
مضارع منفي بلا جزاء الشرط يرد عليه ان يقال لا نم انه جزاء الشرط فان ان لما
اخرجت عن حقيقة الشرط استغنيت عن الجزاء فهو اي قول المص وان كانت لا يخ مثل
قولك اكرمك وان اهنتني بعينه كيف ولو فرض ان ان باق على حقيقة الشرط لما صح
ان يكون قوله لا يخ جزاء له فانه من تتمة الشرط لكونه خبر كانت بل يطلب جزاء بعد
تمام شرطه كما لا يخفى على الذوق السليم وهو منصوب المحل لانه خبر كان والشرط
مع فعله وجزائه جملة شرطية منسلخ عنها معنى الشرط في موضع الحال من الاشياء
وانما انسلخ لان الجملة الشرطية لتصدرها بحرف الشرط المقتضي لصدر الكلام لا يكاد
ترتبط بشيء قبلها فلا يكون حالا فهم لا يوقعونها بتمامها حالا الا بعد ان اخرجوها عن
عن حقيقة الشرط نحو اكرمك وان اهنتني واوجبوا الواو في مثل لئلا يلتبس بالشرط
الحقيقي وذلك لانه لو ترك الواو وقيل اكرمك ان اهنتني لتوهم انه جملة شرطية
جزاؤها مقدر بعدها وهو اكرمك لدلالة اكرمك المذكور عليه ولم يعلم انها واقعة
موقع الحال منسلخ عنها معنى الشرط غير محتاجة الى الجزاء لا لفظا ولا تقديرا
فلما جي بواو الحال ارتفع الالتباس وانما قلنا بتمامها اشارة الى انهم
قد يوقعونها حالا من غير اخراج عن حقيقة الشرط لكن لا بتمامها بل بعد جعلها

خبرا عن ضمير ما او بدعنه الحال نحو جاءني زيد وهو ان تسأل يعطه فيكون الواقع
موقع الحال في الحقيقة هو الجملة الاسمية دون الشرطية بل الشرطية يكون جزاء
من تلك الجملة الاسمية الحالية فلهم في ذلك طريقان احدهما الاخراج عن حقيقة
الشرط والثاني جعلها خبرا للمبتداء مع بقائها على حقيقة الشرط وقول المصنف
وان كانت لا يخ من قبيل الاول وجميع الاشياء في معنى المفعول فقوله وان كانت
لا يخ من قبيل الحال عن المفعول لانها اي الاشياء عبارة عن الموصول في كراهة
ما فيها وهو اي الموصول منصوب مفعول للكراهة قبل الاضافة تامل وسيجيء
تحقيق هذه المسئلة في شرح هذا الكتاب المسمى بالضوء في بحث الحال بهذا الوجه
بهذا الوجه مستبشع لا الطف كما لا يخفى على الذوق السليم من الافادة مجرورة عن
متعلق بلا يخ فاستصفيت فعل وفاعل والجملة معطوفة على استطلت منها اي من الكتب
الثلث متعلق باستصفيت هذا اسم من اسماء الاشارة مبني على الفتح على السكون
لشبهه الحرف من حيث الاحتياج الى المشار اليه كما ان الحرف محتاجة الى متعلقا
لكن محله ههنا نصب لانه مفعول استصفيت المختصر منصوب لانه صفة هذا او عطف
بيان لهذا وهو المشهور عند الجمهور فيكون على كلا التقديرين تابعا للمعنى وتابع المبني
تابع لمحله دون لفظه مثلا لا يقال مضى امس الدابر بكسر الراء بل الدابر برفعه
فان قلت لم جاز نحو يا زيد الظريف برفع الظريف حملا على لفظ زيد المبني على
الضم قلنا لمشابهة حركة المنادى المبني حركة الاعراب في العروض حيث ان حركة
الاعراب عارضة بسبب مجيء العامل كما ان حركة البناء في المنادى المفرد المعرفة
عارضة بسبب النداء ونفيت معطوفة على استصفيت عن حرف جر كل مجرور بها
واعلم ان تنوين العوض اما عوض عن المضاف اليه نحو يومئذ وحينئذ
اصلهما يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا فحذف المضاف اليه لانه ذو عوض

عنه التنوين واما عوض عن الحرف وعن الحركة او عن الاعلال كما ذكروا في
تنوين جوار من انه عوض عن الياء عند سيبويه وحركته عند المبرد وعن الاعلال
عند البعض منهم والتنوين فيه اي في كل عوض عن المضاف اليه اي من قبيل الشق
الاول دون ماعداه اي عن كل واحد منها اي من الكتب الثلثة ما مصدرية تكرر
فعل ماض والضمير فيه اي في تكرر عايد الى كل في قوله عن كل منها وهو اي تكرر في تقدير
المصدر ومفعول له لنفيت اي نفيت عن كل تكرره ولا يجوز ان يكون ما موصولة
لانه يلزم ان يكون المنفي نفس المسئلة المكررة وهو غير جايز لان المراد نفي التكرار
دون نفي المتكرر ولو حكم بجواز نفيها اي بجواز نفي نفس المسئلة المتكررة لم يكن
الكتاب يعني المصباح مشتملا لهذه المسئلة المتكررة وهو غير مراد بل هو مؤد
الى الفساد لانه يلزم مثلا ان لا يكون مسئلة الفاعل مرفوع اضافة مسئلة الى قوله
الفاعل مرفوع بيانية اي مسئلة هي قولنا الفاعل مرفوع مذكورة في الكتاب
وبطلانه بين هكذا اشارة الى قوله ولا يجوز ان يكون موصولة قيل لكن
فيه ما فيه لانا لا نسلم انه يلزم من نفي المتكرر نفي نفس المسئلة المكررة التي هي المسئلة
النحوية لان المتكرر هو الشيء الموصوف بصفة التكرار وصفة التكرار داخل
في المتكرر من حيث هو متكرر ولا يلزم من نفي المجموع المركب من الموصوف والصفة
نفي كل جزء اعني الموصوف الذي هو المسئلة النحوية ههنا مع الصفة التي تكرارها
لان نفي المجموع قد يكون بنفي قيد من قيوده ولو قال بنفي جزء من اجزائه لكان اظهر
فلم لا يجوز ان يكون كذلك اي بنفي المجموع نفي قيد من قيوده ولما كان كذلك فنفي المتكرر
ههنا بنفي تكرره لا بنفي نفسه حتى يلزم ما ذكرتم من نفي نفس المسئلة او نقول في رد
ما قيل في لا يجوز ان يكون موصولة انه يجوز ان يكون ما موصولة بتقدير المضاف
هكذا ونفيت عن كل منها تكرار ما تكرر ليستقيم الكلام فافهم فانه من مزال الاقدام

الاقدام استثقالا منصوب على انه مفعول له لنفيت او على انه حال من ضمير نفيت
بمعنى مستثقلا انا للمعاد متعلق باستثقالا وهو اي المعاد مصدر ميمي بمعنى
الاعادة والتكرار واستقلالا معطوف على استثقالا فجاز فيه الوجهان من كونه
مفعولا له او حالا ايضا للمفاد متعلق باستقلالا واعلم ان الظاهر ان المفاد مصدر
ميمي كالمعاد والتقدير لاجل استقلالي او مستقلا انا لافادة التكرار على ان يكون
اللام عوضا عن المضاف اليه وليس باسم مفعول اذ لا يستقيم المعنى في الاول بتكلف
الحذف في فاعل الاستقلال في فايدة التكرار بمن يستفيده لان الاستقلال عد
الشيء قليلا وذا لا يتصور في المفاد وهو الشخص المستفيد على تقدير كونه اسم
مفعول لا معنى لعده قليلا لكن الشارح اقتفى اثر صاحب الضوء فقال في ضوء المفاد
اسم مفعول من افاد يفيد واللام فيه اما للعهد الخارجي والمعهود هو الولد فان
المراد من المفاد الولد او اللام بمعنى الجنس والمراد من المفاد كل من استفاد من
هذا المختصر وقول من قال اللام فيه بمعنى الذي لانه في الصفة وهو فيها اي اللام
في الصفة اي في اسم الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة بمعنى اسم الموصول
لا حرف تعريف فلا يكون للجنس بناء على ان الموصول من المعارف والتعريف
ينافي الجنسية والاستغراق بط قوله قول من قال مبتدا وبط خبره وما بينهما
مفعول لقال لانا نقول بكون اللام للجنس على مذهب المازني والاخفش لا على
مذهب من قال انه اسم فان اللام عنده في الصفات مطلقا سواء كانت الصفات
بمعنى الحدوث كالضارب او غيره لان او لم يكن بمعنى الحدوث بل كانت من عداد
الاسماء كالمؤمن والكافر فانهما اسمان لطائفتين معهودتين ويطلقان على
كل فرد من افراد الطائفتين من غير ملاحظة كونه مصدقا الان او منكرا فيه
ولهذا استعملها اي شخص كان من العارف بمعنى الصديق والانكار

ومفعول له معا لاستقلال
فائدة التكرار صح

والجاعل بهما وهذا نظير ذبيحة اذا اطلقت على ذات المذبوح من غير ملاحظة
صفة الذبح حرف تعريف خبران اللام ولو سلم انه ليس بحرف بل اسم موصول
فلا نسلم ان الموصول ينافي الجنسية والاستغراق كقولنا اكرم الذين يأتونك الا زيدا
واغراب العالمين بكسر اللام الا زيدا ونحو ذلك فانهما اي الذي واللام في العالمين
موصولان كائنان في هذين المثالين للجنس والاستغراق والا لما صح الاستثناء
الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه على تقدير السكوت عن الاستثناء
وكيف ينافي في الجنسية والاستغراق وارباب المعاني والبيان قد قالوا ان اقسام
الاربعة للتعريف اعني العهد الخارجي وتعريف الجنس والاستغراق والعهد الذهني
جارية في الموصول والمضاف الى المعرفة باضافة معنوية على نحو جريانها في المعرف
باللام بعينه فليتأمل في الاضافة ولولا مخافة التطويل والاطناب لاطلعناك ههنا
فرائد لم يحم حولها الا واحد بعد واحد من اولي الالباب موصفة في الاصل بمعنى المغاير
اي مغاير المدحر اي في حال كونه مغاير المدحور ويستوي فيه الاحوال كلها لان فيه
معنى النفي فجرى مجرى حرفه في عدم التصرف ومما ينبغي ان يعلم ان النحاة قد منعوا ال
لفظ غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة رعاية لصورة الاضافة المعنوية
ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارات بعض العلماء اي في كلام المصنفين
فكانهم جعلوه بمعنى المغاير وهو اي غير ههنا منصوب على الحالية من استضعفت
مدحر بالدال المهملة المشددة مجرور للاضافة الغير اليه وهو اسم فاعل من الافتعال اصله
مدتحر قلبت التاء والافتعال مدحر ثم لا عم الدال المعجمة في الدال المهملة
بعد قلبها معجمة فصار مدحر وجاز فيه ايضا مدحر بالذال المنقوطة المشددة
بادغام الدال المهملة في المعجمة بعد قلبها معجمة وذلك لان الدال والذال كلاهما
من المجهورة فيجوز ذلك الادغام نظرا الى اتحادهما في المجهورية بجعل الذال دالا

خبر

والذال

والذال الاولى وجاز فيه ايضا مذدحر بالمعجمة قبل المهملة بفك الادغام وتبديله
نظرا الى عدم اتحادهما في الذات فضل منصوب على انه مفعول مدحر النصب
مجرور للاضافة فضل اليها وانما عمل مدحر في فضل لانه اريد به الحال والاستقبال
واعتمد ايضا على غير وهو في معنى النفي يعني ان عمل اسم الفاعل مشروط عندنا بالشرط
الاول كونه بمعنى الحال والاستقبال اي عند تجرده عن اللام لا عند دخول
اللام الموصول عليه ليس هو في الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط في عمله كونه بمعنى الحال
او الاستقبال بل هو فعل في صورة الاسم كما اشرنا اليه نحو الضارب اباه امس
زيدا اي الذي ضرب انما اشترط ذلك ليتم مشابهته لفظا ومعنى واما اذا كان
بمعنى الماضي فيشبه الماضي معنى ولا لفظا ويشبه المضارع لفظا لا معنى فلا يتم
مشابهته لا للماضي ولا للمضارع فلا يعمل عمل احدهما ومما يجب ان يعلم ان هذا
الاشتراط انما هو في عمله في غير الفاعل والظرف والمفعول المطلق فانه يعمل في الفاعل
عندهم سواء كان بمعنى الماضي او الحال والاستقبال وسواء كان مضمرا او مظهرا
سببيا او غير سببي نحو زيد ضارب او ضارب ابوه او ضارب غلام دار عمرو امس
لان ادنى المشابهة بالفعل يكفي للرفع لشدة اختصاص الرفع بالفعل وكذلك
يعمل في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل لاتساع
وكذلك يعمل في المفعول المطلق من غير هذا الشرط لانه ليس باجنبي والشرط الثاني
اعتماده على احد الاشياء الستة وانما اشترط في عمله الاعتماد على احدها لان طلبه
للمفعول على خلاف وضعه لانه انما وضع الواضع للذات المتصفة بالمصدر
وهي من حيث هي لا يقتضي فاعلا ولا مفعولا وانما اقتضائهما باعتبار تضمنه
بمعنى المصدر فاشترط في عمله ان يكون واقعا عند العمل موضعا هو بالفعل اولى منه
بالاسم وذلك اما بكونه مسندا كما لو اعتمد على الاربعة الاخيرة التي سيذكر فانه

حسبي الله ونعم ... من الكتب التي وقفها الفقير الى الله ربه ذي المواهب محمد المدعو بين الصدور غنيب ... وكفى ... ١١٧٥

لايجوز ان يكون مخبرا عنه فصار كالفعل اي الاسناد من لوازم الفعل او لوقوعه
بعد ما هو بالفعل اولى كما اذا اعتمد على الاستفهام والنفي فان النفي انما يتعلق
بالاحكام دون الذوات وكذا الاستفهام سـ نه ان يكون عن الاحكام العوارض
دون الفوايت لا اول حرف النفي نحو ما قايم زيدا وما في معناه اي بمعنى حرف
النفي من اسم او فعل في معناه نفي كغير وليس مثال الاسم كما في قول الشاعر
وان امرء لم يعن الا بصالح لغيره يعني لغة بالمطامع فان يهين على في نفي النصب لاعتماده
على غيره ومثال الفعل نحو ليس قايم الزيدان قوله وان امرءا في مختار الصحاح المرء
الرجل يقول هذا امرء صالح وهذه امرأة صالحة فاذا ادخلت الف الوصل
في المذكر وقلت امرء ففيه ثلث لغات فتح الراء في كل حال اعرابها فيكون في اللغة
الثالثة مضمومة من حكاية منتهي وقوله لم يعن على صيغة لم يرم جمعه امرء او لغيره باللام
الابتدائية المفتوحة مرفوعة على انه خبران ويهين على صيغة مجيب اسم فاعل من اهان
يهين اهانة والمطامع جمع مطمع بمعنى الطمع يعني ان الرجل الذي لا يهتم الا باعمال
صالحة لا يهين نفسه باظهار الطمع في كل موضع الخامس من تلك الاشياء الستة حرف
الاستفهام ملفوظا نحو اقايم زيدا ومقدرا كقوله ليت شعري مقيم العذر قومي
مرفوع تقديرا على انه فاعل مقيم والعذر منصوب على انه مفعوله معنا ما اي مقيم
يعني يقبلون عذري وبعض النسخ اي امقيم يقبلون عذري قوله شعري
بكسر الشين والراء بمعنى علمي اسم ليت وخبره محذوف ههنا على سبيل الوجوب
لكثرة الاستعمال والتقدير ليت علمي بما يسئل عنه بهذا الاستفهام حاصل والاولى
ان يقال فيه ايضا حرف الاستفهام او ما في معناه فان الشرط فيه هو الاعتماد
على الاستفهام سواء كان مستفادا من حرفه او من اسم نحو ابن جالس صاحبك
وكيف مصبح ابناكم وكم ماكث وصديقاك والثالث من تلك الاشياء الستة

المبتداء صريحا نحو زيد قايم ابوه او معنويا كقوله وكم ما في عينه من شيء غيره
فان ما في نصب عينه لاعتماده على الخبرية التي ليست بمبتداء صريحا لكونه في اللفظ
نكرة غير مخصصة بل مبتداء معنويا فانه مخصص معنى الابريان قولك كم رجل
لقيته بمعنى كثير من الرجال من هذا علم ان تخصيص المبتداء النكرة بالصفة
على ثلثة اقسام اما بالصفة لفظا وهو ظ او بالصفة تقديرا نحو قولهم شحب
في الاناء وشحب في الارض اي شحب واحد او شحب من اللبن او بالصفة معنى ونية
كما في كم الخبرية فان الوصف فيها من تمام معناه وليس معتمدا مع لفظها كما
تقدر مع لفظ شحبا لان كم لا يوصف اصلا هكذا قالوا فاعلم ذلك والرابع من
تلك الاشياء الستة الموصوف نحو مررت برجل عالم ابوه والخامس منها ذو الحال
بان يكون اسم الفاعل حالا نحو جاء زيد راكبا غلامه ويجوز فيهما اي في الحال اعني
في مواضع اعتماد اسم الفاعل فيها على ذي الحال الاعتماد تقديرا ايضا بان يحذف
ذو الحال لفظا والسادس منها الموصول نحو الضارب ابوه قال السيد ركن الدين
العلوي بفتحتين في كبيره اسم شرح للكافية قوله بعد الموصول ظرف قال في قوله
غفل عنه المص بقوله وزاد بعضهم على وجوه الاعتماد ان يعتمد على حرف النداء نحو يا طالعا
صوف جبلا حيث نصب طالعا جبلا على انه مفعوله لاعتماده على با لكن المحققين قالوا انه
اعم من ان يكون ملفوظا كما ذكرا ومقدرا نحو طالعا جبلا اي كوكبا طالعا على الجبل
وزاد بعضهم ان يعتمد على ان المكسورة المشددة نحو ان قايما الزيدان ومما ينبغي
ان يعلم في هذا المقام انه كما ان الاسماء المشتقة كاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة يتعلق بالاعتماد وكذلك يتعلق ما يجري مجريها كالمنسوب والاستعارة مثلا
ابو تاميمي ابوك واسد الزيدان فاستعير الاسد بمعنى الجري فعمل عمله وكذا عمل تميمي في ابوك
لكونه في قوة اسم المفعول اعني منسوب الى تاميم وهذا الاشتراط الاعتماد وعند

البصريين وأما عند الكوفيين والاخفش فلا اشتراط بالاعتماد عندهم
فعلى هذا قولنا قايم زيد وقايم قيه اي في قولنا هذا عند البصريين خبر مقدم على
المبتدا لاغير وعند الكوفيين والاخفش يحتمل الامرين احدهما ان يكون قايم مبتدا
وزيد مرفوع على انه فاعله سادّ مسدّ الخبر والثاني ان يكون خبرا مقدما وزيد
مبتدا واما قايم الزيدان او الزيدون فيمتنع عند البصريين لامتناع ان يكون
قايم خبرا عن الزيدان او عن الزيدون لكونه اي لكون قايم مفردا والزيدان
والزيدون ليس كذلك والمطابقة للمبتدا شرط في الخبر المشتق افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا ليصح ارجاع الضمير منه الى المبتدا وجاز عند الكوفيين
يعني ان قايم الزيدان او الزيدون جايز عندهم وعند الاخفش على ان يكون مبتدا
وما بعده فاعله سادّ مسدّ الخبر وكذا الخلاف بعينه من غير تفرقة جاز بينهم في
عمل الظرف في الاعتماد وعدمه يعني ان الظرف المستقر انما يعمل في الاسم المظهر بعده
عند البصريين بشرط اعتماده على احد الاشياء الستة واما اذا لم يعتمد الظرف على
شيء منها فالاسم الواقع بعده مبتدا مصدرا كان او غيره والظرف المقدم مع ما فيه
من الضمير المستكن فيه المنتقل عن عامله خبره اذ لا فرق عند الخليل بين الحدث وغيره
في اشتراطه الاعتماد واما عند سيبويه فان كان ذلك الاسم حدثا جاز ارتفاعه
بالفاعلية وان لم يعتمد الظرف لانه كان اولى شيء على الفعل لانه كالفعل من حيث حلول
جزء مفهوم الفعل وان كان غير حدث فهو مرفوع على الابتداء كما هو عند الخليل
واما عند الكوفيين والاخفش لا يشترط الاعتماد في اعمال الظرف مطلقا
كما لا يشترط في اعمال اسمي الفاعل والمفعول **في** حرف جرٍّ **رعاية** لمجرور يتعلق
بلا فرق وهي تتعدد مضاف الى مفعوله وهو **عبارات** جمع عبارة من العبور اما من
المعنى الى اللفظ بالنسبة الى المتكلم او بالعكس بالنسبة الى المخاطب وذكر الفاعل

متر

متروك وتقديره في رعايتي عبارته والضمير البارز المتصل مجرور المحل لاضافة
العبارات اليه عايد الى الانام **الفصيحة** اي الخالصة من تنافر الحروف نحو الجحلنجع و من
الغرابة نحو تكأكأتم وافرنقعوا ومن مخالفة القياس نحو الحمد لله العلي الاجلل بفك
الادغام ومن ضعف التاليف نحو ضرب غلامه زيدا باضمار قبل الذكر وتنافر
الكلمات كقولنا وليس قرب قبر حرب قبر والتعقيد نحو قوله ساطلب بعد الدار عنكم
لتقربوا على ما فصل كل في موضعه مجروره صفة العبارات فان الفصاحة كما يوصف
بها المتكلم مثل ما يقال شاعر فصيح وكاتب فصيح كذلك يوصف بها العبارات
المفردة نحو كلمة فصيحة والمركبة مثل ما يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة
في النظم ولم يجمع الفصيحة مع ان الموصوف جمع للاختصار كما هو في المبسوطة
وغيره **و لم** من الحروف الجوازم للفعل المضارع وهي تجعله نحو لم يضرب ويسمى
بالجحد المطلق في عرف الصرفيين لانها موضوعة لمطلق الانتفاء فيجوز ان ينقطع
في زمان الاخبار ولما نحو لما يضرب يسمى بالجحد المستغرق بوجوب اتصال نفيها
بالحال وذلك لان لما نفي لقد ضرب فقد ضرب اخبار عن الماضي المتصل بالحال
فكذلك نفيه ولم ليس كذلك لقلة حروفه من ولما هذا من جملة مصداق ما يقال ان زيادة
الحروف تدل على زيادة المعنى وان الشرطية نحو ان تضرب اضرب و لام الامر
اي اللام الموضوعة للامر سواء كان امر الفاعل الغايب والمفعول الغايب
او الفاعل المتكلم او المفعول المتكلم او المفعول المخاطب وهو مكسور وفتحها
ايضا لغة ولا الناهية اي الموضوعة للنهي مطلقا فانها تجيء للمخاطب والغايب
على السواء بخلاف اللام فانها لا تدخل على الفاعل المخاطب في الاغلب وقد يدخل
ليفيد التاء الخطاب واللام الغيبة فيعم اللفظ لمجموع الامرين مع التنصيص على
كون بعضهم حاضرا وبعضهم غايبا كما قرئ في الشواذ فبذلك فلتفرحوا ان قلت

المفهوم مما ذكرنا انه يجي صيغة المتكلم في المعروف من الامر والنهي وقد صرح
ابو حنيفة بخلافه حيث قال في تعريفه غير انه لا ياتي الوجهان للمتكلم في المعروف
من الامر والنهي قلنا معنى كلامه انه لا يجي من غير تاويل لئلا يلزم امر النفس لنفسه
او نهيه عنها والا فوروده في الاستعمال كثير لا يكاد يصح انكاره مثل قوله
فلنتشرع وفلنجي في غير ذلك ولهذا فسر الشريف بقول السكاكي فلنعينهما بقوله
اي اذا كان السابق في الاعتبار الخبر والطلب وجب علينا تعيينهما اشارة
الى ان صيغة المتكلم الطلب ليس على حقيقته بل المراد بها الاخبار عن وجوب
التعيين على من هو بصدد المذكور تدبر فانه نفيس اطو فعل مضارع مجزوم بلم سقط
الياء علامة للجزم لان اصله اطوي بالياء المدة لما بين في موضعه ان حرف العلة
في اخر الفعل المعتل اللام بمنزلة حركة حرف الصحيح في اخر الفعل المعتل الغير
اللام فاعله مستتر فيه وهو انا والجملة معطوفة على استصفيت ذكر منصوب لانه
مفعول لم اطو شي مجرور للاضافة ذكر اليه من حرف جر سائلها مجرور بها والهاء
مجرور المحل للاضافة السائل اليه عايد الى الكتاب لعلته والجار مع المجرور متعلق
بلم اطو الا حرف من حروف الاستثنا وهي اي حروف الاستثنا واوات على معنى
ما به يستثنى في الكلام سواء كان حرفا او اسما او فعلا وحاشا وعدا وغير
وسوى بحركات السين وغيرها مثل سوا بالكسر او بالفتح وما خلا وعدا وليس
ولا يكون ولا سيما وبله وبيد بمعنى غير ولما في مثل قوله تعالى لما عليها حافظ ما
موصولة نذر فعل ماض مع فاعله جملة فعلية صلته وفاعله مستتر فيه عايد الى ما
والموصول مع صلته منصوب المحل على الاستثنا المنقطع من ذكر شي لان
المستثنى ليس من جنس المستثنى منه الذي هو ذكر والعامل عامل النصب في
الموصول مع صلته الا العامل مبتداء والاجزاء او العامل الفعل السابق

ذكره وهو لم اطو بواسطة الا على اختلاف المذهبين او منصوب
على انه بدل من ذكر بدل البعض من الكل لان ذكر ما نذر بعض من ذكر شي
او بدل الاشتمال يرد عليه ان بدل الاشتمال انما يكون لو لم يكن بينهما تعلق
بالكلية والجزئية وههنا ليس كذلك وقد اعترف به قبيل حيث قال بدل البعض
من الكل والعامل فيه لم اطو دون الا بل هو لغو في العلاج اي لم اطو ذكر شي
الا اطوي بالياء ذكر ما نذر بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والاعراب
والجار اعني بحذف متعلق بمنصوب المقدر بين او وعلى ومنصوب على البدل من
ذكر شي بسبب حذف المضاف لانه لولا ذلك الحذف لكان الموصول واجب
النصب على الاستثناء المنقطع من غير سبيل الى ان يكون بدل البعض من الكل
كما لا يخفى وهو اي المضاف المحذوف ذكر وهو اي الذكر المحذوف غير الذكر
الذي هو المبدل منه لان المحذوف المقدر غير الملفوظ المذكور وان اتحدا في
اصل الحروف فافهم واما مجرور المحل على البدلية اما من ذكر شي بدل البعض
من الكل والعامل فيه ذكر اي لم اطو ذكر شي الا اطو ذكر ما نذر فح يكون الذكر
الذي ورد في التقدير هو غير الذكر المذكور اولا لان البدل تكرار العامل وبهذا
هذا يظهر فايدة قوله فيما سبق وهو غير الذكر الذي هو المبدل منه او هو بدل
من السائل في من سائلها والعامل فيه من اي لم اطو ذكر شي مما نذر الى السائل
الى نذرت قيل في هذه السهو لان البدل يكون في غير الموجب ومن سائلها
موجب والجواب المنفي الذكر المتعلق بشي هو من السائل فرجعه اليه فلا سهو
في مقالته لابن اخت خالته ولما كان ههنا اعرابان كل منهما يحتمل الوجهين
ابتداء في تفصيله اولا بابا واو ثانيا ايضا بابا وا وثم لما بقي ههنا احتمال
كون البدل من الضمير المجرور في سائلها ابطله بقوله ولا يجوز ان يكون بدلا

من الضمير المجرور في قائلها لعدم مساعدة المعنى اللزوم كونه ما ذكرنا با
لمسايل وليس كذلك وذلك لان هذا الضمير راجع الى الكتب الثلثة فيكون التقد
لم اطو ذكر شئ من مسايل الكتب الثلثة لان قائلها ما ذكرنا فيرجع مآله الى ان يقال
الا الكتب الثلث ونادرة وسقوط الفايدة وما قيل في وجه الفساد انه لو كان بدلا
يلزم دخول الا بين المضاف وهو المسائل من قائلها والمضاف اليه وهو ما ذكر
بتقدير تنحية المبدل منه اي تبعيده وازالته من البين وهو الهاء في قائلها
فاسد جزما قيل وانما كان فاسدا لان المراد بالتنحية التنحية في المعنى لا التنحية
في اللفظ حتى يلزم ما ذكرتم على انا نقول بعد التسليم يرد هذا على الوجه الاول
ايضا هذا ولكن الحق انه ليس المبدل منه في حكم التنحية لا معنى ولا لفظا اما
الاول فلاشتمالها في غير بدل الغلط فايدة الاجمال ولا والتفسير ثانيا واما
الثاني فلوجوب عود الضمير الى المبدل منه في بدل البعض والاشتمال كما اشتهر
اليه قال في شرح اللب في الالباب ولكونه ليس في حكم التنحية لا يمتنع ابدال غير
المغضوب عليهم عن الضمير المجرور في انعمت عليهم فلو كان في حكم التنحية
مطلقا لما صح ذلك لان التقدير ح يكون صراط الذين انعمت على غير المغضوب
عليهم فيلزم خلو صلة الذين عن الضمير الراجع اليه لان الضمير في عليهم الثاني راجع
الى الموصول وهو اللام في المغضوب واما في قولهم انه في حكم التنحية فايذان
منهم باستقلال البدل بنفسه من غير ذكر المبدل منه ومفارقته التاكيد والصفة
وعطف البيان ومن هنا ظهر لك ان قول الشارح رح لان المراد بالتنحية في
المعنى لا في اللفظ بمراحل عن التحقيق اوشي عطف على ما ندر فيما في حرف
جر ما موصول بينهم منصوب اي لفظ بين منصوب لفظا على الظرفية
وهم ضمير متصل مجرور المحل لاضافة بين اليه وعبارة عن النحاة لانه عايد اليهم

والعامل الظرف اي ناصبه محذوف وهو استقر فاعله الضمير المنتقل اليه
من عامله بعد حذفه مستتر فيه عايد الى ما والعامل مع المعمول اي الظرف
مع فاعله جملة ظرفية صلة ما والموصول مع صلته مجرور المحل بفي متعلق
بشاع وانتشر معطوف على شاع او على ندر والاول اولى لقربه و لم
حرف جزم ادر فعل مضارع مجزوم بلم اصله ادري سقط الياء لالتقاء الساكنين
وهو الظ ان يقال معا اي السكنان الياء والدال فيه اي في المختصر متعلق
بلم ادر شيئا منصوب لانه مفعول لم ادر اجنبيا صفة شيئا الا حرف
استثناء ما موصول كان فعل من الافعال الناقصة مع معموله جملة
فعلية صلتها اسم مستتر فيه عايد الى ما بالزيادة متعلق بقوله حريا بتشديد
الياء بمعنى الجدير واللايق وهو منصوب على انه خبر كان والاصل ما كان
حريا بالزيادة ثم اخر حريا للسجع الموصول مع صلته منصوب المحل
اما على الاستثناء من لم ادر شيئا والعامل لا ادري او انه على خلاف من
ذكر في لم اطو او على البدلية من شيئا والعامل فيه لم ادر دون الا بل هو
لغو في العمل ح والجملة اعني لم ادر مع ما تعلقت فيه معطوفة على جملة لم اطو
فهي اما في محل الرفع ان كانت فاء فقط عاطفة او في محل الجزم ان كانت
فاؤه جزائية ومباحث الاستثناء طويلة لا يليق ذكرها في هذه الاوراق
لكن فيها اي في مباحث الاستثناء ههنا لطيفة من الاستثناء المكرر لا بد
من ذكرها لامتحان الاذهان واختبار الافهام من الخبرة بكسر الخاء المعجمة
بمعنى الامتحان والتجربة وهي اي تلك المسئلة اللطيفة انه لو قال قايل
لفلان علي عشرة دراهم قوله عشرة مرفوع مبتداء ولفلان خبره وعلي
متعلق بالجر لانه في معنى الفعل الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة

الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا ولو قال علي عشرة بتنوين
العوض الا اثنين الا ثلثة الا اربعة الا خمسة الا ستة الا سبعة الا ثمانية
الا تسعة فاللازم في الاول خمسة وفي الثاني واحد لا يليق ذكر وجه التخريج
ههنا ولا علينا ان نبينه بنية فنقول اما ان اللازم في الاول خمسة فلانا
اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد وادخلنا معه ثمانية صارت
تسعة واخرجنا منها سبعة بقي اثنان وادخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا
منها خمسة بقي ثلثة وادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلثة بقي
اربعة ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة فكل وتر
منفي خارج وكل شفع موجب داخل كذا في شرح الرضي وفي التعليق
سبيل هذه المسئلة ان يجمع المثبت على حدة ويجمع المنفي على حدة ثم ينقص المنفي
عن المثبت فما بقي هو المقر به فالمثبت عشرة وثمانية وستة واربعة واثنان
والمجموع ثلثون والمنفي تسعة وسبعة وخمسة وثلثة وواحد والمجموع خمسة
وعشرون فاذا انتقصت الاقل من الاكثر بقي خمسة واما ان اللازم في
الثاني واحد فان القائل لما استثنى الاثنين بقي ثمانية ولما استثنى ثلثة
من تلك العشرة ايضا لغا لانه لابد ان يلغى ذلك الاستثناء من العشرة لا من
الاثنين لان استثناء الاكثر من الاقل لا يصح وهكذا الاستثناءات
الباقية كلها من العشرة فيقول الا تسعة نفي تسعة من العشرة فبقي واحد
واعلم ان عبارة الكتاب في هذا الباب هكذا ولو ذكرت المستثنى الثاني
بعد ما يصح دخوله فيه كان من النفي اثباتا ومن الاثبات نفيا نحو له علي عشرة
الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى الواحد فاللازم خمسة ولو ذكرت
بعده الاثنين الا ثلثة وهكذا الى التسعة فاللازم واحد انتهى ثم قال شراحه

يعني لو ذكرت بعد الا واحد الا اثنين الا ثلثة وهكذا الى التسعة بان يقول
له علي عشرة الا تسعة والا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة
الا اثنين الا ثلثة الا اربعة الى الا تسعة فاللازم واحد لانك اذا قلت الا اثنين
بعد الا واحد صار اللازم سبعة ثم لو قلت الا ثلثة بقي اللازم اربعة ثم لو قلت
الا خمسة بقي اللازم ثلثة ثم اذا قلت الا ستة صار اللازم تسعة ثم لو قلت
الا سبعة بقي اللازم اثنين ثم لو قلت الا ثمانية صار اللازم عشرة ثم لو قلت
الا تسعة بقي اللازم واحدا واعلم ان استثناء المستوعب عن المساوي او انقص
عنه لا يصح الا لفظ ضم اليه ما يخرج عن المساواة وههنا كذلك انتهى اذا عرفت
هذا فلعل الشارح انما قال له علي عشرة الا اثنين الا ثلثة الخ بدون التعرض
للا واحد بناء على هذه العبارة لكن لا يذهب عليك ان الظاهر ان ما في الكتاب
مثل ما ذكره ههنا في الكلام في مسئلة اخرى غير ما لا ينبغي ان يترك فيها الا واحد
كما لا يخفى على المدرك المنصف فهذا احترزنا في وجه تخريج المسئلة الثانية ما ذكرنا
وعليك بالتدبر فانه مبحث يليق بالتدبر واعلم ان في تخريج المسئلة الاولى نوعا
اخر قد لاح ببالي وجاء في خيالي قبل العثور على ما ذكره الاعالي ثم وجدته
هو المرضي عند بعض المحققين من شراح اللباب وهو الذي حققه بقوله واعلم
ان في هذا المثال يكون الكلام المستثنى مستثنى من الاول ويكون المستثنى الاول
الذي مستثنى منه الثاني ان كان منفيا كان او مثبتا وان كان مثبتا كان الباقي
منفيا ونقول وجه الغلط ههنا امران الاول ان يجعل كل وتر كالتسعة والخمسة
والثلثة والواحد منفيا ويجعل كل شفع كالثمانية والستة والاربعة والاثنين
مثبتا الثاني ان يسقط المستثنى من مستثنى منه ثم يضاف ما بقي من هذا المستثنى
الى ما قبله فما بلغ ثم يسقط من هذا المجموع المستثنى الثالث وهلم جرا الى ان يبلغ

الواحد مثلا لو اخرجت التسعة من العشرة يبقى منها الواحد و هذا الواحد
لو اضم الى الثمانية مثلا عادت تسعة فاذا اخرجت من هذه التسعة الثابتة
سبعة بقي اثنان ولو اضم اثنان الى الستة عادت ثمانية ولو اخرجت من
هذه الثمانية الخمسة بقي ثلثة ولو اضم هذا الثلثة الى الاربعة صارت
سبعة ولو اخرجت من هذه السبعة ثلثة بقي اربعة ولو اضم هذه الاربعة
الى اثنين صارت ستة فاذا اخرجت من هذه الستة واحدا بقي خمسة هذا
وههنا فوايد اخرى مهمة لا ينبغي ان يتسامح عنها لطال الكلام منها ان الفعل الواقع
بعد الا لا يقع الا مفرغا ولذا لا يقع الا بعد النفي فاذا وقع بعد الا مضارع
لا يشترط ان يكون قبلها فعل بل وجود النفي كاف نحو ما زيد الا يفعل فاول
بما زيد الا فاعل فيكون خبر المبتداء وان وقع بعدها فعل ماض بشرط ان يكون
قبلها فعل منفي كقوله تعالى وما ياتيهم من رسول الا كانوا او في معنى النفي في القسم
نحو انشدك الا فعلت فان معناه ما اسئلك الا فعلك فهو مستثنى مفرغ ومنها
وقوع الجملة الاسمية بعد الا كقولك ما جاءني احد الا زيد خير منه فاذا وقعت
الجملة بعد المعرفة كانت حالا كقولك ما مررت بزيد الا ابوه قائم وهي صفة في الاصل
واما الواقعة بعد النكرة فهي صفة والاجود ان يكون حالا عند من يجوز الحال
من النكرة و يجوز دخول الواو معها فتقول ما مررت باحد الا و زيد خير منه
ولا يجوز ان يكون بدلا من احد لان الجملة لا تبدل من المفرد ومنها ان حذف المستثنى
يجوز تخفيفا عند قيام قرينة قال ابو سعيد السيرافي انما يحذف من ليس الا وليس
غير ما جنبة دونه غير مما من ادوات الاستثنا ومنها انه ربما يكون مظهر الجواز اضماره
نحو قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو ومنها ان الاستثناء الواقع عقيب الجمل
كقول القائل من قذف زيدا فاجلده واحكم بفسقه ورد شهادته الا ان يتوب

فعند

فعند الشافعي رح يرجع الى الكل وعند ابي حنيفة رح يختص بالجملة الاخيرة وذهب بعضهم
الى التوقف والبحث عنه خارج عن الفن فانا نقول فان قيل فما تقول في قولنا
لا حول ولا قوة الا بالله فان الاستثناء الواقع بعد الجملتين ينصرف الى الثانية
عندنا وهو ههنا منصرف الى الجملتين لان معناه لا حول عن معصية الله الا
بالله ولا قوة على طاعة الله الا بالله قلنا ان الاستثنا المذكور راجع الى الثاني
ويقدر في الجملة الاولى استثنا اخر لدلالة الثاني عليه او نقول ان الحول
والقوة لما كانا بمعنى واحد صح رجوع الاستثنا اليهما لتنزلهما منزلة شيء
واحد ثم ترجمته عطف على زوجته اي سميته الواو للعطف ترجمته فعل ماض
ومفعول الضمير البارز راجع الى المختصر والجملة معطوفة اما على جملة استصفيت
او على جملة لم ازوج والاول اولى من جهة المعنى وان كان بعيدا من جهة
اللفظ ووجه الاولوية لا يخفى على الذوق السليم بكتاب مجرور بالباء متعلق
بترجمت المصباح لا يخفى انه ليس بجملة هذا المركب المجموع فلعل ذكر الكتاب
يكون منحيا تعظيما لشانه مجرور باضافة الكتاب اليه من اضافة العام الى
الخاص كخاتم فضة لينتفض اي لينتفع بعض افاضل جمعته بالمصباح لاستضاءته
بانوار على نمط خرجت عن الحرب حيث ان اللام جارة وان المصدرية
مقدرة بعدها لانها لا تدخل الفعل الا بعد تقدير ان يكون الفعل في قوة الاسم
لكونه في تاويل المصدر كما مر في قوله حتى يعلق وينتفض فعل مضارع منصوب
بها اي بان المصدرية وفاعله الضمير المستكن فيه اي في ينتفض وهو عايد الى
الولد بانوارها متعلق بينتفض والضمير مجرور محلا لاضافة الانوار اليه
راجع الى هذا المختصر والمسمى له بانوار فوائده اللطيفة ومباحث الشريفة
وفي هذا الكلام استعارة بالكناية لان المصنف شبه المختصر بالمصباح فطاهر

واما الازالة الظلم جمع ظلمة كالجملة والجمل اما الازالة اي ازالة الظلمة في المصباح
فظ واما الازالة في المختصر فلانه مزيل الظلمة الجهل بالممارسة متعلق بمزيل
والاشتغال به عطف تفسيري وهي في الحقيقة من اشد الظلمة ثم اثبت له ما هو من
لوازم المصباح بقوله بانوار والتشبيه المذكور اي تشبيه المص المختصر بالمصباح في ضمنه
استعارة مكنية وهذا الاثبات استعارة تخييلية قرينة لها اما مرفوع على انه خبر
بعد خبر او صفة لتخييلية واما منصوب على الحالية فتدبر ويستغني اي يغتنم معطوف
على يستضئ والضمير المستتر فيه عايد الى الولد مغانم منصوب على انه مفعول ليستغني
وهو بمعنى الغنائم جمع غنيمة واضافتها الى أثاره اضافة العام الى الخاص اي مغانم
اثاره فيكون اضافته بمعنى من كخاتم فضة لان المغانم المرادة ههنا هي الاثار الحاصلة
من المختصر كما ان الخاتم هو الفضة فيصح كون الاضافة بمعنى من لان خاصتها هي كون
المضاف محمولا موجوده ههنا والمراد بها اي بتلك الاثار الحاصلة من المختصر ما له
الشريفة التي هي فوق كل مغنم والضمير البارز مجرور المحل لاضافة الاثار اليه راجع
الى المختصر وكسرته فعل فاعل ومفعول وهو اي المفعول الضمير البارز المتصل وهو
عايد الى المختصر والجملة معطوفة على جملة ترجمته ومعنى كسرته طويته طيا وهو ضد
النشر على كسر عبد القاهر لان الثياب المقولة لها انشرت طويت على كسرها القصار
فكان المص شبه هذا المختصر بالثوب المطوي وجعله مشتملا منصوب على انه
حال او مفعول ثاني على حرف جر جملة مجرور بها متعلق بمشتملا ابواب مجرور على
لاضافة الجملة اليها الباب في الاصل باب البيت فنقل لما نحن ههنا به
لانه لا يدخل في شموله الابعد المجاوزة عنه كما لا يدخل في البيت الابعد المجاوزة
عن بابه اصله بوب بدليل ابواب مرفوع على الابتداء الاول صفة
الباب وهو نقيض الاخر اصله اوال على وزن افعل على راي جمهور الاوسط

قلبت

قلبت الهمزة واوا وادغمت بدليل اوائل جمع على اوايل او اوالي وقيل
اصله وولا على وزن فوعل فقلبت الواو الاولى همزة لتناسب قوة المتكلم
في الابتداء ولم يجمع على واول للاستثقال في الصحاح اذا جعلت اولا صفة لم تصرفه
تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا ومعناه
في الاول ولي من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام وتانيثه الاولى وجمعه اول
مثل الاخرى والاخر في الاصطلاحات جمع اصطلاح وهو اتفاق جماعة على تخصيص
شئ لشئ والجار مع المجرور في محل الرفع على انه خبر للمبتدأ النحوية مجرور صفة
الاصطلاحات وانما لم يقل النحويات موافقا للاصطلاحات لانها اي النحوية اسندت
الى ضمير الجمع وهو الاصطلاحات فيجوز الوجهان كما مر غير مرة فان قيل ان النحوية نسبت
بفعل اي فعل الاصطلاح ولا بمعناه مما يشتق من الفعل فاين الاسناد فنقول لانه متعلق
لما يفهم من الكلام السابق اعني الاستفهام الانكاري اي لا اسناد فيه لانه لا وجود
لاي للاسناد والا فيهما اي في الفعل وفيما في معناه ولهذا استمعتهم يقولون ان
الخبر لا بد وان يكون فعلا او بمعنى فعل ولئن سلم فنقول انا زيدا اخوك عمرو غلامك
بمثل هو اخيك وعملوكم قلنا ان الياء فيهما اي في النحوية ياء النسبة فيكون
بمعنى الفعل والتقدير في الاصطلاحات المنسوبة الى النحو فالنحو اسم محض كهاشم
وبصرة فلا يصح الوصف به واذا نسبت وقلت نحوي وهاشمي وبصري الحق بالطراد
بسلك الصفات حتى تقول مررت بالرجل الهندي الغلام على انه فاعله في قولك رجل هندي
غلامه فلا اشكال فيه اي الاصطلاحات بمعنى المصطلح ولهذا اي لكونها بمعنى
المصطلحات جمعت الاصطلاحات اي جيئت بصيغة الجمع الظاهر ان يقال جمع اي
الاصطلاحات وان كانت مصدرا لفظا والمصدر لا يثنى ولا يجمع وهو اي ذكر
المصدر واراد اسم المفعول كثير كاللفظ بمعنى الملفوظ وغيره كالقول بمعنى

المعطوف في الضرب بمعنى المضروب في نحو ذلك ومبنى الاصطلاحات التي
بمعنى المصطلحات عبارة عن الالفاظ المتعددة كالكلمة وانواعها من الاسم
والفعل والحرف وفي انواعه اي انواع الكلام من الجمل الاربع الاسمية والفعلية
والشرطية والظرفية واعلم ان الاصل ان يكون الجملة اثنين اسمية وفعلية
لان المركب المشتمل على المسند والمسند اليه لا يتاتى الا من اسمين او من فعل واسم فان
بدئت باسم تسمى اسمية كزيد قايم وزيد ابوه قايم وان زيدا قايم وهل زيد قايم وما
زيد قايما ونحو هيهات الامر وشتان زيد وعمرو واقايم الزيدان وما قايم الزيدان
عند الجمهور فلانا لصاحب اللباب فانه مثل هيهات الامر وما بعده من الجمل
الفعلية دون الاسمية وان بدئت بفعل تسمى فعلية كقام زيد وهل قام زيد وزيدا
ضربته ويا عبد الله لان التقدير ضربت زيدا ضربته وادعو عبد الله وبه اخذ ابن
الحاجب وصاحب اللب وابن مالك لكن الزمخشري وصاحب اللباب الحقا باعتبارين
اخرين وجعلا معا قسمين اخرين من الجملة وبيانه ان الجملة الفعلية ان تجرد
فعلها عن الشرط ولزوم الاضمار فهي قسم فراق منها يسمونه بذلك الاسم الاصلي
اعني الفعلية والا فان تضمن الشرط يسمونها شرطية سواء كانت مركبة من فعليين
نحو ان تكرمني اكرمك او من شرطيتين معنى نحو ان كان متى زيد يكتب فهو يحرك
يده فمتى لم يحرك يده لم يكتب وان لزم الاضمار فتسمى تلك الجملة ظرفية سواء كان
في ملفوظها الظرف او مقدرا فان الجار والمجرور تسمى ظرفا اصطلاحا كما اشرنا
اليه نحو ما في الدار زيد وما قدامك زيد هذا وقولنا في الشرطية معنى قيد زاده
صاحب اللباب في شرح اللباب قال في قوله معنى اشارة الى ان الشرط لا يجوز
ان يكون جملة شرطية لفظا لانهم لا يوالون بين حرفي الشرط فاذا اوردوا ذلك
لا خلوا كان واسندوه الى ضمير الشان وجعلوا الشرطية جزءه فيكون

والكلام

الجملة

٧٤

الجملة فعلية لفظا شرطية معنى انتهى وقوله التي يتوقف صحة الالفاظ عليها
اي تلك الالفاظ المتعددة والمباحث الاتية فلهذا اي فللتوقف المباحث
الاتية عليها قدم المصنف هذا الباب الكافل في الاصطلاحات على سائر الابواب
هذا واردفه المعقبه بقوله الباب رفع اي مرفوع بالابتداء الثاني
مرفوع المحل على الخبرية للمبتدأ اللفظية مجرورة على انها صفة العوامل
القياسية مجرورة صفتها ايضا ان كاللفظية بعد الصفة وانما قدم هذا
الباب على الباب الثالث لان العوامل المذكورة في الباب الثاني قياسية
وفي الباب الثالث سماعية والقياسية مطردة مثلا قولنا الافعال اللازمة
ترفع الاسم الواحد على الفاعلية والافعال المتعدية ترفع اسما واحدا على
الفاعلية وتنصب اسما اخر على المفعولية فهذا قياس مطرد ولو ترك قوله
فهذا الكان اظهر في جميع الافعال فلك ان تجري انت هذا الحكم في كل فعل سواء
سمع من العرب ولا والسماعية غير مطردة مثلا قولنا ان الباء تجر قوله مثلا
منصوب على المصدرية اي امثل مثلا تجر على وزن تمر صيغة كاشفة للمعاني
وليس لك ان تجاوز انت عما سمعته من العرب ولا شك ان المطرد يستحق التقديم
على غير المطرد ولان ما لا يطرد في كلامهم جري مجرى الشاذ النادر عن القياس
الخارج عن الاصل كذا قال في الضوء قوله النادر اي الشاذ فقط وقوله
الخارج صفة بعد صفة للشاذ والمطرد ليس كذلك فهو اولى بالتقديم
فلذلك قدمه عليه ثم قال الباب الثالث في العوامل السماعية
واعرابه كاعراب السابق لكن قدمه على الرابع لشرفه لان اللفظية السماعية
اقوى لانها تعرف بالحس البصري وفيه بحث لان العوامل اللفظية هي الالفاظ
التي هي اصوات مخصوصة وليست بمحسوسة بالبصر بل السمع فلو قال تعرف بحس السمع

[illegible]

[illegible]

والقلب معا لكان اولى والمعنوي يعرف بالقلب فقط لان اي العامل المعنوي
اما الابتداء الرافع للمبتدا والخبر ووقوع المضارع موقع جنس الاسم
الرافع للمضارع وكون الصفة صفة لمرفوع او منصوب او مجرور العامل
في الصفة عند الاخفش على ما بيّنّا في اخر الكتاب في الباب الرابع
ولا شك ان كل واحد منها معنى عقلي لا يعرف الا بالقلب لا شك في مزية
ما يعرف بالشيئين على ما يعرف بالشيء الواحد يعني الفضيلة فعيلة لا افعيل
لها في الاساس تمزيت عليها تفضلت في جمعها المزايا ثم قدم المصنف

الباب الرابع في العوامل المعنوية على الباب الخامس في فصول من العربية

لان المراد من علم النحو معرفة العامل
والمعمول فالبحث في الرابع من العوامل وان كانت معنوية بخلاف الخامس
فان البحث فيه من التعريف والتنكير والتذكير والتانيث وغيرها فانها من متممات
الفن وليست بمقصودة من هذا الفن وان كانت مقصودة في هذا
والملحق بين المقصود من هذا الفن وبين المقصود في هذا الفن
حيث يشمل الكتاب المقصود الاصلي وغيره بخلاف الاول والمقصود من هذا
الفن مقدم على المقصود في هذا الفن فلهذا قدم الرابع على الخامس
وافرد الصفات في الابواب في قوله من العوامل اللفظية حيث
قال اللفظية ولم يقل اللفظيات بالجمع وغيره مع ان موصوفها جمع وهو
العوامل يعلم مما ذكرنا في الكتب المضبوطة اي في قوله مختصرات المضبوطة
ولعل المضبوطة وقع تصحيفا من المبسوط لكن لا بد ههنا ان نذكر وجه الحصر
اي حصر ابواب الكتاب في الخمسة بان يقال ان المبحوث عنه في هذا الكتاب
لا يخلو من ان يكون موقوفا عليه للمباحث الآتية اولا فالاول هو الباب

الاول

الاول وان كان الثاني وهو ما لم يتوقف عليه المباحث الآتية فلا يخلو من ان يكون
البحث من جهة العاملية اولا فان كان الاول فلا يخلو من ان يكون العامل فيه
قياسيا او سماعيا او معنويا فالاول اي ما يكون العامل فيه قياسيا
هو الباب الثاني والثاني اي ما يكون العامل فيه معنويا هو الرابع وان كان
الثاني وهو ان يكون البحث فيه لا من جهة العاملية فهو الباب الخامس
فان قيل لا يلزم من عدم كون البحث من جهة العاملية ان يكون هو الباب
الخامس الذي في فصول من العربية فلم لا يجوز ان يكون شيئا اخر لم يذكر
فيه قلنا اعلم اولا ان الحصر اي الحكم بالانحصار واما استقرائي لا غير
اما عقلي اي متردد بين النفي والاثبات بجزم العقل بمجرد ملاحظة
مفهومه بالانحصار واما استقرائي لا يكون كذلك بل يستند الى التتبع
والاستقراء هذا هو المشهور بين الجمهور لكن قد اعتبر بعضهم ههنا
قسما اخر يسمى حصرا جعليا وبيانه ان ذلك الاستقراء اما ان يتعلق بجعل
جاعل اي يكون المقسوم مما جعله جاعل على تعداد تلك الاقسام كالمصنف
المجعول على الابواب الخمسة اولا يتعلق بجعل جاعل فان لم يتعلق به فهو مخصوص
بذلك الاسم الاصلي اعني الاستقراء وان تعلق به فيسمونه بالحصر الجعلي اذا
عرفت هذا فنقول هذا السؤال عام الورود في كل حصر جعلي لا عقلي
لان بداهة العقل كافية فيه لا يتطرق اليه الشبهة لكن يرفع
ذلك السؤال العام بالاستقراء يعني اذا لم يكن البحث
من جهة العاملية يلزم ثبوت الخامس بالاستقراء
في اجزاء الكتاب في ابوابه لا بالعقل لان
العقل يحكم بان يكون شيئا اخر
غير الخامس لم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي لا يبلغ كنهه جاد ولا يحصى عد نعمه عاد وجار في بحار عرفانه ارواح العالمين ونار بانوار رحمانيته اشباح العالمين والصلوة على من لم يبق للكفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما الا ازاله وعفاه محمد المبعوث بالهدى والنور المندرج بخير مقدمة القلوب والصدور وعلى آله الكرام واصحابه العظام اما بعد فهذه اوراق لاعراب ديباجة المصباح من فرائد غوايب المفتاح فابتدئ اولا باية من كتاب الله تعالى تبركا وتيمنا وببيت من الابيات ليفيد مهارة وتمرنا معتصما من الله بحبل الرشاد فانه الهادي الى سبيل السداد ومعتذرا بان تشغلني غير هذا عنه وكل والعذر عند كرام الناس مقبول اما الاية فقوله تعالى قال رب اني لا املك الا نفسي واخي قال فعل ماض وفاعله مستتر فيه راجع الى موسى عم رب منادى حذف حرف النداء وياء المتكلم ايضا اجتزاء بالكسر ومحل رب نصب لانه مفعول لان معناه اريد او اعني ربي يا رب مع ما قرنها في محل النصب لكونه مقول القول هكذا قيل لكن فيه نظر لان الجملة التي لا تقع موقع المفرد لا يكون لها محل من الاعراب وهذا مشهور لا اشتباه فيه وهذه الجملة ليست بواقعة في موقع المفرد لان مقول القول لا يكون الا جملة وكذا ما وقعت صلة التشبيه الا ان يقال ان قال ههنا بمعنى ذكر لكن حينئذ لا يكون واقعة في مقول القول والكلام فيما وقعت فيه بل جوابه الصحيح ان هذه الجملة واقعة موقع مفعول قال والمفعول لا يكون الا مفردا في تقسيم الكلام وتحصل المرام كذا في شرح جمال الدين للكشاف وكذا قول النحاة ان الكلام لا يكون

الا من اسمين او اسم وفعل منقوض بالمنادى فانه كلام مع انه مركب من حرف واسم وجوابه ان حرف النداء في تقدير الفعل كما مر فيكون مركبا من اسم وفعل تقديرا فان قيل انه لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق والكذب لان الفعل الذي قدر به النداء كذلك لكن يمكن ان يقال نصرة لهم ان الملازمة ممنوعة وانما تصدق ان لو كان الفعل المقدر به النداء اخبارا لكنه ممنوع لم لا يجوز ان يكون من الصيغ المشتركة بين الاخبار والانشاء كالفاظ العقود كبعت فانه لانشاء البيع تارة والاخبار عنه اخرى وكذا ادعو تارة لانشاء النداء واخرى للاخبار عن الدعوة الاتية ولا بأس لنا ان نذكر معنى الاخبار والانشاء ارشادا وهو ان كل كلام اما لاظهار مدلوله وهو الخبر كقولك زيد قائم فان وصفه لاظهار مدلوله وهو ثبوت القيام لزيد وكذا قولك بعت اذا اردت به الاخبار يكون لاظهار مدلوله وهو صدور الفعل البيع منك في الزمان الماضي او لاثبات مدلوله فهو الانشاء كقولك اضرب فان المقصود منه اثبات مدلوله وهو صدور الضرب من المخاطب وكذا بعت لو اردت البيع الحالي يكون لاثبات صدور البيع منك الان وهذا معنى قولهم الاخبار اثبات ما كان او نفيه والانشاء اثبات ما لم يكن فهذا معنى قول اهل المعاني ان كان لنسبة الكلام خارج تطابقه او لا تطابقه فخبر نحو زيد قائم والا فانشاء نحو اضرب فالبحث طويل الذيل فيه والاولى الرجوع الى ما نحن فيه من بيان اعراب الاية فان في اني حرف من الحروف المشبهة بالفعل ومحل ضمير المتكلم نصب لكونه اسم ان لا املك لا حرف نفي املك فعل مضارع منفي بلا فاعله مستتر فيه وهو انا الا حرف استثناء ههنا نفسي ضمير المتكلم فيه مجرور المحل لاضافة النفس اليه ونفسي منصوب تقديرا بلا املك والاستثناء ههنا مفرغ

لانه معرب عند ابن الحاجب بالاعراب التقديري

يحذف المستثنى منه تقديره لا املك شيئاً من الاشياء او نفساً من النفوس
الا نفسي فلما كان الاستثناء مفرغاً يعرب ما بعد الا بحسب العوامل ههنا
لا املك يقتضي النصب فيكون منصوباً به وانما سمي بعد الاستثناء مفرغاً لانه
فرغ له العامل الذي قبل الا فحذف المستثنى منه وجعل اعرابه لما بعد الا ومحل الجملة
الفعلية المنفية اعني لا املك مع ما عملت فيه رفع لكونها خبر ان وان
مع اسمها وخبرها من مقول القول واخي يحتمل وجوهاً الاول ان يكون
مرفوعاً والواو فيه للعطف وفيه وجوه ايضاً اما ان يكون مبتدأ حذف
خبره اي واخي لا يملك الا نفسه او خبر مبتدأ محذوف اي ومثلي اخي بقرينة
الكلام او عطف على محل اسم ان او عطف على فاعل لا املك لوجود الفاصل
او فاعل فعل محذوف اي ولا يملك اخي الا نفسه او بخبر ان وتقدير الخبر فيكون
عطف جملة على جملة اي لا املك الثاني ان يكون الواو للحال وفيه وجوه
ايضاً الوجهان الاولان مع اخي خبر الثالث ان يكون منصوباً وهو على
وجوه ايضاً اما عطف على نفسي وعلى اسم ان او مفعول معه او بخبر
ان وتقدير الخبر اي وان اخي لا يملك الا نفسه ليكون عطف جملة على جملة
اي لا املك الرابع ان يكون مجروراً والواو للقسم اي وحق اخي او لو او
للعطف اما على الضمير المجرور في ربي اي ورب اخي او على المجرور في نفسي
كذا قيل لكن فيه ضعف يعلم في موضعه ان شاء الله تعالى او على حذف
المضاف اي ونفسي اخي وابقاء المضاف اليه على اعرابه الاول كقوله
اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد في الليل ناراً اي وكل نار على وجه
فجملة الوجوه في اخي ثمانية عشر كذا اعراب هذه الاية في كتب التفاسير
بعضه صريحاً وبعضه تلويحاً والله اعلم بحقيقته واما البيت فكقول ابي

الطيب

ابي الطيب من طلب المجد فليكن كعلي يهب الالف وهو يبتسم اعرابه من موصول
مرفوع المحل للابتدائية طلب فعل ماض صلة الموصول المجد مفعول طلب
فليكن خبر المبتدأ الذي يؤتى بالفاء لان المبتدأ اسم موصول كما سيجيء
بعده وكان في فليكن اما تامة او ناقصة وان كانت ناقصة فكعلي خبره
اي فليكن الطالب المجد مماثلاً لعلي وان كانت تامة فكعلي حال من اسم كان
او صفة لمصدر محذوف اي كوناً كعلي يهب فعل مضارع فاعله مستتر فيه
وهو عائد الى علي الالف مفعوله ومحل الجملة اما نصب بانه خبر كان بعد الخبر على تقدير
الناقصة او على الحال منه على تقدير التامة او رفع على انها خبر مبتدأ محذوف
اي علي هو يهب او صلة حذف موصولها اي كعلي الذي يهب الصلة مع الموصول
في محل الجر لكونها صفة علي او جملة مستأنفة تعني لما قال فليكن كعلي قال
قائل ما شأنه فاجاب بقوله يهب الالف وهو يبتسم الواو للحال وهو
مرفوع المحل على الابتداء ويبتسم خبره والجملة في محل النصب للحالية وهذا
القدر كاف من الاقوال والله اعلم بحقائق الاحوال فلما حان وقت الشروع الى اعراب
ديباجة الكتاب بعون الله العزيز الوهاب تكن قد بدلنا اولاً ببيان امور
اربعة يجب طالب النحو على قراءته الامر الاول في اثبات وجوب قراءته بيانه
ان قراءة النحو واجبة لانها يتوقف عليها الواجب وما يتوقف عليه الواجب فقراءته واجبة واما
بيان الصغرى فلان توحيد الواجب تعالى واجب بلا شبهة وسواء توحيده الكامل
النافع موقوف على علم البيان الموقوف على علم النحو فالموقوف على الموقوف
موقوف على ذلك الشيء فالتوحيد موقوف على قراءة النحو بهذه الوسائط
وسواء ما يتوقف عليه الواجب واجب معلوم في الاصوليين فبعد بيان المقدمتين
ثبت المطلوب وهو وجوب قراءة النحو الامر الثاني في تعريفه ليكون الطالب

من الامور الاربعة

على بصيرة وهو ان يقال النحو علم بقوانين يعرف بها احوال التراكيب العربية من حيث الاعراب والبناء والانصراف وعدمه فعلم من تعريفه موضوعه وهو ما يبحث في العلم عن عوارضه الذاتية وهو هٰهنا التراكيب العربية واعراضها الذاتية احوالها العارضة لها من حيث هي هي من الاعراب والبناء وفائدة حمل هذه الاحوال على هذه التراكيب كقولك هذا الاسم معرب ومبني وغير ذلك الامر الثالث في بيان الغرض من النحو وهو العصمة عن الخطاء في المقالات حتى يكون ذريعة الى علم البيان وهو معرفة دقايق القرآن الى تصديق النبي عليه افضل الصلواة واكمل الرضوان ووسائل توحيد الواجب الذي هو رازق الانس والجان كما قيل الامر الرابع في بيان سبب وضع هذا العلم وهو ان ابا الاسود الدؤلي سمع قارئا يقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله بجر رسوله ثم ذهب الى امير المؤمنين علي رضي الله عنه واخبره عن ذلك فقال امير المؤمنين كرم الله وجهه هذا من المخالطة العجم مع العرب وكثرة المولدين فينا وقال علي رضي الله عنه تعليما ان اقسام الكلمة ثلثة اسم وفعل وحرف الاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن حركة المسمى والحرف ما اوجد معنى في غيره والفاعل مرفوع وما سواه فرع عليه وقال علي رضي الله عنه بعد هذا المقال لابي الاسود انح الى اقصد واجد

بيان التراكيب العربية

هذا

هذا الطريق هذا فلذلك سمي هذا العلم نحوا وهذا المنقول عنه اصل النحو ثم استنبط العلماء الراسخون والفضلاء الكاملون كتبا كثيرة واستخرجوا منه ابحاثا طويلة تسهيلا لتعليم العلم وتيسيرا للمتعلمين فبعد بيان هذه الاصول لا بد من الشروع الى المقصود

فالخص

بع

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قال المصنف رحمه الله اما كلمة متضمنة بمعنى الشرط فلذلك لزم
دخول الفاء في جوابها لزوما اكثريا لا كليا لانه قد يحذف منه الفاء لوجود
ما يدل عليه من التلويح والايماء وانما قلنا انها متضمنة لمعنى الشرط لان اصل
اما بعد حمد الله مهما يكن من شيء فاقول بعد حمد الله فحذف مهما يكن من شيء دوما
للاختصار ثم اقيم مقامه اما فصار اما فاقول بعد حمد الله ثم اخرت الفاء
الى الجواب وهو فاقول لولد الاعز ثم حذف فاقول لدلالة المقام عليه فصار
اما بعد حمد الله اعلم ان اما على ثلثة اقسام مفردة كاما الواقعة في ابتداء
هذا الكتاب ومركبة وهي على وجهين لان الاصل فيها ان ما على ان ان للشرط
وما زايدة للتاكيد فادغم النون في الميم لقرب المخرج فصار اما بكسر الهمزة
ثم فتح لدفع الالتباس منها باما العاطفة فصار اما بفتحها او لان كنت منطلقا
انطلقت فحذف اللام الجارة من لان لانها يحذف كثيرا من ان المصدرية
وان المشددة للتخفيف كقوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى اي لان
جاءه الاعمى كقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا اي لان المساجد لله على
ان اللام متعلقة بلا تدعوا فاضمر كان من ان كنت للاختصار فزيدت
ما عوضا عنه فصار ان ما فادغمت النون في الميم وانتقل الضمير المتصل في كنت
الى الضمير المنفصل فصار اما انت منطلقا انطلقت فاذا عرفت هذا
فاعلم ان اما الاولى متضمنة للشرط واما الثانية للشرط اتفاقا واما
الثالثة ليست للشرط ولا متضمنة له على الاصح وان ذهب الى التضمن بعض

من الكوفيين وفي الاولى اختلاف بين الزمخشري وابن الحاجب
فمذهب ابن الحاجب انها للشرط كان ولو ومذهب الزمخشري
انها متضمنة له واكثر النحاة مايل الى هذا المذهب هكذا قيل ولكن يمكن
ان يكون النزاع بينهما لفظيا لا حقيقيا لانه يجوز ان يكون مراد ابن
الحاجب باما اما الثانية التي اصلها ان ما ومراد الزمخشري باما اما
الاولى المفردة المتضمنة بمعنى الشرط لا الثانية فح لا نزاع بينهما في
الحقيقة بل في اللفظ فليتامل فكلام مزيد عليه واستعمال اما المفردة على وجهين
اما لتفصيل ما اجمله المتكلم نحو اما اوذ واقلين واما من وده فالعالم
واما من قلى فالجاهل ونحو جاءني القوم اما زيد فاكرمته واما بكر
فاهنته واما بشر فاعرضت عنه وهذا على طريق الاستيناف وهو ما وقع
جوابا للسؤال المقدر يعني لما قال المتكلم جاءني القوم فكان قايلا قال
ما فعلتم وقال المتكلم مجيبا عنه اما زيد فاكرمته الى اخره او في اوايل الكلام
المنقطع عما قبلها ومنه ما ياتي في اوايل الكتب فلما اقيم اما هذه مقام مهما
يكن الى اخره تضمنت معنى الابتداء والشرط اللذين في مهما يكن فبالنظر
الى الاول تقتضي ان تدخل على الاسم وبالنظر الى الثاني تقتضي ان تدخل
على الفعل فلا تيان بكلا المقتضيين مشكل لان اجتماع الاسم والفعل
دفعة واحدة متعذر فيليها الاسم دايما ويلزم الفاء في جوابه كثيرا
قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان فاما ما وقع من قوله تعالى فاما
ان كان من اصحاب اليمين الاية وقولهم اما ذهب فعلا ماض فمؤول باما
المنوي فان كان من اصحاب اليمين الاية وباما لفظ ذهب فالمنوي فاللفظ
اسمان والمراد بقولنا يليها الاسم ايم يليها لفظا او تقديرا في الصورتين

وان لم يليها لفظا لكن يليها تقديرا فلا اشكال كما ترى وبعد ظرف
من الظروف المكانية لانه من قبيل الجهات الست لكن استعيرت هنا للزمان
لكونها مضافة الى زمان لفظ تقديره بعد زمن الفراغ من حمد الله وكذا
قولنا جئت بعد الظهر والعصر فحال الجهات الست ثلثة لانها لا يخلو اما ان
استعملت مضافة الى شئ نحو جئت بعد زيد او قبل زيد وكذا باقي الجهات
الست او استعملت مقطوعة عنها فالاول معرب منصوب على الظرفية
ان لم يليها العوامل وان يليها كانت على ما يقتضيه العوامل لانها من قبيل
ما استعملت اسما وظرفا فلا يلزم الظرفية دائما والثاني لا يخ اما ان يكون المضاف
اليه منويا او لا بل يحذف نسيا منسيا ولا يلتفت اليه اصلا فالاول مبني على الضم
نحو جئتك من بعد او قبل وانما بني على الحركة فرقا بين البناء الاصلي والعارضي وعلى الضم جبرا
للمحذوف منها اقوى الحركات والثاني معرب كقول الشاعر فساغ لي الشراب
وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فقبلا منصوب اما خبر كان ان كانت
ناقصة او على الظرفية ان كانت تامة وانما بنيت في الاول لمشابهتها الحروف
في الاحتياج الى ما اضيفت اليه بخلاف الثاني فانها جعلت اسما براسها من غير
التفات الى المضاف اليه فلم يشبهن الحروف فلم يبن فهنا اي في قوله **اما**
بعد حمد الله لم يحذف المضاف اليه فلم يبن بل ترك منصوبا على الظرفية والعامل
فيه اما لقيامه مقام الفعل ورائحة الفعل كافية في عمل الظرف فان اردت
لان ان تقطع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام الذي دخلت
هي عليه حمد الله هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم وهو مجرور لكونه مضافا
اليه لبعد وهو مضاف الى الله وهو علم لذات واجب الوجود تعالى وتقدس
واضافة حمد الى الله اضافة مصدر الى مفعوله والفاعل متروك لفظ تقديره

اما بعد حمدي لله فحذف الفاعل وهو ياء المتكلم لدلالة المقام عليه واضيف
المصدر الى المفعول فكل مصدر من الفعل المتعدي على خمسة اقسام
الاول ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا نحو عجبت من ضرب زيد
عمرا والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك المفعول نحو اعجبني ضرب زيد اي من
ان ضرب زيد بفتح الضاد والثالث ان يضاف الى ما يقوم مقام الفاعل
نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد بضم الضاد والرابع ان يضاف
الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد
والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك الفاعل نحو يستحب تبريد
الصلوة في الصيف اي تبريد المصلي اياها واما مصدر اللازم فقسم واحد
وهو ان يضاف الى الفاعل نحو جئت بعد ذهاب زيد فهذه الاضافة كلها
اضافة معنوية مفيدة للتعريف الا اذا كان المصدر بمعنى الفاعل او بمعنى
المفعول فح يكون اضافته لفظية كاضافتهما كما وقع في اول ديباجة جغمني
الحمد لله كفاء افضاله وقال شريف الدين الجرجاني في شرحه كفاء مصدر بمعنى
الفاعل منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي حمدا كفاء افضاله وكونه
مضافا الى معموله وبمعنى اسم الفاعل جاز وقوعه صفة للنكرة وان كان المضاف
اليه معرفة وهو افضاله واعلم ان عمل المصدر على ثلثة اقسام الاول
ان يعمل خاليا عن الالف واللام والاضافة فح يرفع وينصب كالفعل نحو
عجبت من ضرب زيد عمروا اي من ان ضرب زيد عمروا وهذا اقوى احوال
الثلثة لقوة شبهه الفعل ح لانه نكرة كالفعل والثاني ان يعمل
مضافا كما مر وهذا ضعيف من الاول لانه معرفة بخلاف الفعل لكن
عار عن الالف واللام فبهذه الحيثية يشابه الفعل فيعمل عمله والثالث

وهذا نسخة

ان يعمل معرفا باللام نحو اعجبني الضرب زيد عمروا وهو اضعف من القسمين
الاولين لكونه معرفة صورة ومعنى ولذلك لا يعمل الا في الضرورة كقوله لقد
علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا وهو نادر
مع انه يحتمل ان يكون نصب مسمعا بفعل مقدر وهو اعني او بمصدر آخر
منون تقديره عن الضرب ضرب مسمعا لا يقال قد ثبت عمله في التنزيل
فكيف يحمل على الضرورة وهو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فالسوء متعلق
بالجهر وهو عامل فيه مع انه مصدر معرف باللام لان المراد ههنا بالعمل العمل
بغير واسطة وفي الاية بواسطة حرف الجر فلا ينتقض في بمعنى صاحب
وضعت للتوصل في جعل اسم الجنس صفة لشيء كالفرس والمال والانعام مثلا
لا يقال جاءني زيد الفرس بل يقال ذو الفرس وذو المال كذا لا يقال الى لله
الانعام بل يقال ذي الانعام ولا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى العلم
والضمير لفقدان الجنسية فيهما واما قوله لا يعرف ذا الفضل من الناس
الا ذووه فشاذ لا يقاس عليه شيء فيجيء به ههنا لجعل الانعام صفة
لله وهو اي ذو من الاسماء الستة المعتلة المضافة وهي ابوه واخوه
الى اخره فانها بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا في الاكثر بشرط
كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها ان لم تضف يكون اعرابها بالحركة
نحو جاءني اب ورأيت ابا ومررت باب وان كانت مضافة الى ياء
المتكلم يكون اعرابها تقديريا او يكون مبنية او واسطة بين المعرب
والمبني وهذا اضعف وذو ههنا بالياء لانها مجرورة على انه صفة
لله كما مر وهو مضاف الى الانعام وهو ايصال الخير لا لغرض ولا لعوض
لكن انجراره لكونه مضافا اليه لذي جاعل مجرور لكونه بدلا من الله

ولايجوز

81

ولا يجوز ان يكون صفة له لان جاعل نكرة والله معرفة والمطابقة
شرط بين الصفة والموصوف في التعريف والتنكير لاتحادهما في الصدق
دون البدل لانه اذا ابدل النكرة من المعرفة فالوصف حسن عند
اكثر النحاة وواجب عند ابن الحاجب قال في الكافية اذا ابدل النكرة
من المعرفة فالنعت اي فالنعت واجب لكن وجوبه وحسنه اذا كان
البدل عين المبدل منه كقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة لا مطلقا
لكن هذا مذهب الكوفيين وعند البصريين لا يشترط كونه على لفظ
المبدل منه كذا في اللباب فان قيل لم يتعرف جاعل ههنا بالاضافة
قلنا لانها لفظية غير مفيدة للتعريف بل للتخفيف بسقوط التنوين
لان الاصل جاعل النحو لا معنوية حتى تفيده يعني ان الاضافة قسمان
لفظية وهي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله او المفعول الى ما يقوم
مقام الفاعل اذا اريد بهما الحال والاستقبال نحو مررت برجل
ضارب زيد الآن او غدا او معمور الدار كذلك واما اسم الفاعل
الذي اريد به الماضي او الاستمرار فمعنوية مفيدة للتعريف نحو مررت
بزيد ضارب بكر امس او مالك عبيده او الصفة المشبهة الى فاعلها
نحو مررت برجل حسن الوجه وما عداها معنوية مفيدة للتعريف
او التخصيص اذا كان المضاف اليه معرفة او نكرة نحو جاءني غلام زيد
او رجل وانما افادتهما هذه الاضافة دون اللفظية لان الاتصال
ههنا في اللفظ والمعنى وفي اللفظية في اللفظ فقط والمعنى على الانفصال
ولهذا سميت لفظية فجاعل اسم فاعل اضيف الى مفعوله وهو
النحو يراد منه الحال والاستقبال ابدا لانه عامل في المفعولين وهما

في مفعوله نسخة

النحو والكاف كالملح ولا يعمل ما لم يكن بمعنى الحال او الاستقبال
والاعتماد باحد الاشياء الستة كما سيجيء فيكون اضافته لفظية
في تقدير الانفصال غير مفيدة للتعريف فلا يصلح ان يكون صفة له
فيكون بدلا منه ويجوز فيه الرفع والنصب ايضا اما الرفع فعلى انه
خبر مبتداء محذوف اي هو جاعل النحو واما النصب فبتقدير اعني
جاعل النحو او امدح فان قيل بعد جعلكم اياه بدلا منه فاي قسم
من اقسام البدل لان اقسامه اربعة بدل الكل من الكل كقوله
تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين وبدل البعض عن الكل
نحو جاءني القوم اكثرهم او بعضهم وبدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه
وبدل الغلط نحو مررت برجل حمار بعين اذا اراد ان يقول مررت
بحمار فسبق لسانه الى رجل ثم تداركه فقال بحمار لدفع هذا الغلط
فيكون الغلط في المبدل منه فمعنى بدل الغلط بدل الشيء عن الغلط
وهذا لا يكون الا من غير ذوية وحكم في جاعل النحو ان يكون من الاول
ولا الثاني لاشعارهما الكلية والجزئية وهو متعال عنهما ولا من الثالث
لان الاشتمال انما يستعمل في الاجسام غالبا ولا من الرابع وهو ظاهر
فلا يكون جاعل بدلا من الله لان انتفاء الاقسام عنه باسرها يدل على انتفاء
المقسم عنه وهذا معنى قول اهل المعقول ولا وجود للعام الا في ضمن
الخاص والافراد قلنا ان التحقيق ههنا ان القول ببدلية
جاعل من الله مجاز مرسل من قبيل اطلاق اسم المتبوع على التابع
لان البدل في الحقيقة موصوف محذوف وهو اله لان تقديره اله
جاعل النحو وعمله يدل على هذا التقدير لاشتراطه بالاعتماد اما على

الموصوف

الموصوف او على غيره اذ لو لم يكن التقدير كذلك لبطل الحصر بلزوم
ترك الواجب على مذهب ابن الحاجب وهو وجوب النعت اذا ابدل
النكرة من المعرفة او ترك الحسن على مذهب الجمهور كما مر بيانه فيكون
ح من القسم الاول بمعنى بدل العين من العين لا بدل الكل من الكل
حتى يلزم ما ذكرتم من ابهام الكلية والجزئية وبدليته حاصل على المجازية
من القسم الثالث وان امكن كونه من الاول فمعنى الاشتمال وجود
التعلق بينهما كما صرح به النحاة فلا يلزم ما ذكرتم من ابهام الجسمية
هذا لكن يبقى هنا سؤال اخر عن اقسام البدل وهو قولنا جاءني زيد
غلامه او اخوه او حماره من اي قسم من الابدال الاربعة قلت انه
من الرابع وهو بدل الغلط لان عدم كونه من الاول والثاني
ظاهر وكذا من الثالث وهو بدل الاشتمال لان شرطه كون المتبوع
بحيث يطلق ويراد به التابع وكون النفس عند ذكره منتظرة ومتشوقة
الى ذكر التابع وهذا الشرط منتف هنا فلم من المثال فلا يكون
من بدل الاشتمال فتعين انه بدل الغلط لانحصار الاقسام في الاربعة
كذا في حواشي المطول لشريف الدين الطحاني لكن فيه ما فيه لا يخفى على
الفطن في الكلام متعلق بجاعل و المفعول الثاني لجاعل محذوف له كالملح
اما الكاف وحده ان جعلناها بمعنى المثل والى رجح المجرور وان جعلنا
حرف جر اي كاينا كالملح و في الطعام متعلق بجاعل ايضا فكلاهما
ظرف لغو لا مستقر فان قلت ما الفرق بين اللغو والمستقر قلت
ان الظرف انما يكون مستقرا اذا اجتمع فيه امور ثلثة الاول ان يكون
المتعلق متضمنا فيه والثاني ان يكون المتعلق من الافعال العامة

اي في الجار والمجرور

كالحصول والكون والوجود والاستقرار والثالث ان يكون مقدرا
غير مذكور واحترازنا بالشرط الاول عن مثل مررت بزيد فان المتعلق
هو المرور والمرور ليس متضمنا في الجار والمجرور بل هو امر خارج عن الظرف
واحترزنا بالثاني عن قولنا زيد في الدار اذا قدر متعلقه بقرينة دالة عليه
فههنا يكون المتعلق مقدرا في الظرف لكنه ليس من الافعال العامة
ولذلك احتاج اليها واحترزنا بالثالث عما اذا كان المتعلق متضمنا
للظرف من الافعال العامة لكنه مذكور لفظا نحو زيد حاصل في الدار واذا
لم يوجد هذه الشروط الثلثة يكون الظرف لغوا مثال المستقر زيد
في الدار اذا قدر المتعلق حاصل او مستقر او موجود في الدار ومثال
اللغو زيد حاصل في الدار ومررت بزيد وما له حظ من الاعراب هو المستقر
ولا يتم الكلام بدونه بل هو جزء الكلام وليس اللغو كذلك لانه متعلق بعامله
المذكور والاعراب لذلك العامل ويتم الكلام بدونه تأمل ولا تغفل لانه
بحث شريف **والصلوة** مجرورة معطوفة على حمد اي تابعد الصلوة
وهي من الله رحمة ومغفرة ومن عباده دعاء ومن الملائكة استغفار
فان قلت ليس للصلوة الا معنيان لغوي وهو الدعاء وشرعي وهو الاركان
المعلومة والافعال المخصوصة فمن اين جاز ان يكون الصلوة من الله
بمعنى الرحمة قلت لما كان للصلوة حقيقة وهي الدعاء والاركان
المعلومة والافعال المخصوصة وغاية وهي الرحمة ولما كان معناها
الحقيقي غير مقصود من الله لانه يدل على الاحتياج والله منزه عنه حمل على
غايته وهي الرحمة فاعلم ان حروف العاطفة عشرة عند النحاة ومنهم
ابن الحاجب وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام وبل ولكن

ولا وتسعة عند البعض ومنهم الزمخشري وهي ما عدا اما لان فيها مانعا
في كونها للعطف من وجهين الاول وقوعها قبل المعطوف عليه
في قولنا جاءني اما زيد واما عمرو والثاني دخول حرف العطف عليها في واما
فلو كان حرف العطف لامتنع دخول حرف عطف اخرى عليها الاخرى لانه
لا يقال جاءني زيد واو عمرو فلهذين المانعين لم يجعل للعطف فالحاصل
انهم لم يجعلوها حرف عطف لوروده والسؤال على من يجعلها في قولنا
جاءني اما زيد واما عمرو بان يقال ان حرف العطف فيه اما الاولى او الثانية
فان كان الاولى فما المعطوف عليه وان كان الثانية فاي حاجة الى
الواو التي هي حرف عطف وحل هذا الاشكال مبني على تمهيد مقدمة
وهي ان للنحاة في اما المسبوقة بمثلها ثلثة اقوال فيقول بعضهم ان اما
ليست عاطفة لا الاولى والثانية والعاطف هو الواو واما اما ههنا
فللترديد والتقسيم فقط ويقول بعضهم ان العاطفة اما الثانية دون
اما الاولى وجيء الواو ليكون للعطف اما الثانية على اما الاولى للترديد فيكون
اما الاولى للترديد فقط واما الثانية للترديد وعطف عمرو على زيد في المثال
المذكور ويقول بعضهم اما الاولى واما الثانية مجموعهما حرف عطف الواو
حتى كما قلنا قد عطف اما على اما واما الاولى والثانية قد عطفت عمروا
على زيد فاندفاع السؤال على هذه الاقوال الثلثة ظاهر فافهم فالبحث
عن المعاني هذه الحروف العاطفة وبيان الفرق بينها لا يليق بهذا المقام
على نبيه على حرف جر يجر ما بعدها والضمير في نبيه مجرور المحل لكونه مضافا
اليه للنبي وهو راجع الى الله والجار والمجرور متعلق بالصلوة والنبوة
وهي على وزن فعولة كالذكورة والانوثة والنبي وهو من النبوة وهي

ما او تفع من الارض فح يكون معنى النبي الذي شرف على ساير الخلق
وهو ح فعيل بمعنى المفعول او من النبا وهو الخبر فالنبي من اخبر
عن الله تعالى وهو ح فعيل بمعنى الفاعل فان قلت ما الفرق بين النبي
والرسول قلت بينهما عموم وخصوص مطلق لان الرسول من له كتاب
رباني والهام الهي والنبي من له الهام الهي اعم من ان يكون له كتاب
او لا فكل رسول نبي من غير عكس فكلما اطلق النبي على رسولنا محمد عم
فالمراد به النبي الذي هو بمعنى الرسول لما وجد بدونه تحقيقا بمعنى العموم
فلبنا ملح في هذا المقام ولذا جعل قوله **محمد** عطف بيان للنبي مجرورا وعطف
البيان انما يكون باسم مختص بالمعين عند اكثر النحاة وعند بعضهم لا يلزم كونه مختصا
واستدل بقول الشاعر والمؤمن العايذات الطير يمسحها ركبان
مكة بين الغيل والسند فان الطير عطف بيان للعايذات مع انه ليس باسم
مختص بها لكن لا يشترط كون الكثير اوضح من الاول لجواز ان يحصل الايضاح
من اجتماعهما وهو الايضاح غالبا وان جي به للمدح كما قال صاحب الكشاف
ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام عطف بيان
جي به للمدح لا للايضاح كما تجي الصفة كذلك والفرق بينه وبين الصفة ان
الصفة مشتقة غالبا بخلافه وبينه وبين البدل ان البدل مقصود
بالنسبة في الكلام وذكر المبدل منه كالبساط له وعطف البيان بالعكس لان
المقصود فيه هو الاول دون الثاني ووصفه بكمال الغاية بقوله **سيد**
اي مقتدي **الانام** اي الخلايق سيد مجرور على انه صفة محمد والانام مجرور
لكونه مضافا اليه سيد ثم الصفة اما للتخصيص وهو عند النحاة عبارة عن
تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم لان رجلا بحسب الوضع يحتمل

لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاحتمال
والاشتراك وخصصته بفرد من افراد العالم او للتوضيح وهو عبارة
عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد العالم او التاجر لان زيدا
محتمل التاجر وغيره فلما قلت التاجر فوضحته وعينته او للمدح نحو زيد
العالم او للذم نحو زيد الجاهل او للترحم نحو زيد الفقير او للتاكيد
نحو ذهب امس الدابر فان الامس دال على الدبور والدابر تاكيد له
وهذا اي كونه للمدح انما اذا كان الموصوف معلوما قبل الوصف
والا يكون من قبيل التخصيص والتوضيح والصفة هنا اي في قوله
محمد سيد الانام للمدح والمدح قوله **وعلى آله** معطوف على نبيه والضمير
راجع الى محمد والجار والمجرور متعلق بالصلوة واصل آل اهل او اول
وعن الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل واويل وخص
استعماله في الاشراف ومن له خطر دنيا وياكان او اخراويا بخلاف الاهل
واصحابه جمع صاحب كطاهر واطهار وهو معطوف على آله والضمير مجرور
المحل لاضافة الاصحاب اليه راجع الى النبي عم **مؤيدي** اي مقوي والمؤيد
اصله مؤيدين وهو جمع مؤيد اعرابه بالحروف حالة الرفع بالواو والنون
نحو جاءني المؤيدون وحالة النصب والجر بالياء والنون نحو رايت المؤيدين
ومررت بالمؤيدين وكذا كل جمع بالواو والنون وكذا اعراب التثنية
لكن حالة الرفع بالالف والنون نحو جاءني المؤيدان وحالة النصب والجر
بالياء والنون نحو رايت المؤيدين ومررت بالمؤيدين وكذا كل تثنية
وههنا حالة الجر لوقوعه صفة للمجرور وهو اصحابه لكن سقط نونه
بالاضافة لكونه مضافا الى **الاسلام** لان الاضافة لا تجمع مع النون

والتنوين لانهما يدلان على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال
فلا يجتمعان ولا تسقط الياء من الكتابة لئلا يلتبس بالمفرد فان قلت
لم لم يجز تحريك الياء بتحرك ياء التثنية عند التقاء الساكنين نحو مررت بغلامي
القوم قلت لانها لو كسرت لزم اجتماع الكسرات بخلاف ياء التثنية
فان ما قبلها مفتوح ولا يجوز ايضا الفتح والضم وهو ظاهر
واسم الفاعل هنا وهو المؤمني يتعرف بالاضافة وجعل صفة للمعرفة واتجاه
لكونه بمعنى الماضي لان تاييده صمم الاسلام في الزمان الماضي واذا كان اسم
الفاعل بمعنى الماضي او الاستمرار يتعرف من الاضافة كما مر ومعنى الاسلام شهادة
ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله واقام الصلوة وايتاء
الزكوة وصوم شهر رمضان وحج البيت ان وجب ومعنى الايمان
الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره
والفرق بينهما بالعموم والخصوص كالمطلق والعام هو الاسلام والخاص
وهو الايمان لان معنى الايمان عبارة عما يظهر من الاعتقادات الحقيقية ومعنى
الاسلام عبارة عما يظهر من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقادات
الحقيقية يظهر آثارها على صفحات الاعمال وآثار الاعتقادات الحقيقية
عن الاعمال الصالحة فيكون كل مؤمن مسلما وليس كل مسلم مؤمنا اذ رب
شخص يرى مسلما في الظاهر غير منقاد ومعتقد في الباطن وعند اكثر
المتكلمين هما لفظان مترادفان فكل مؤمن مسلم وبالعكس هذا معناهما
الاصطلاحي واما اللغوي فالايمان هو التصديق والاذعان والقبول
والاسلام هو الدخول في السلم والوصول بانه البحث مذكور في الاصول
فلما قال المص اما اورد جوابه بالفاء بقوله فان لولد الاعز

الفاء جواب اما لتضمنها معنى الشرط كما مر وان حرف من حروف المشبهة
بالفعل وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل وعمل هذه
الحروف نصب الاسم ورفع الخبر مثل ان زيدا قايم وكذا غيره فـ لولد
منصوب على انه اسم ان والاعز منصوب ايضا على انه صفة الولد
وشابهت هذه الحروف الافعال بلزومها الاسماء كالافعال وكونها
مبنية على الفتح كالافعال الماضية وانها ثلاثي او رباعي كالافعال
فلما شابهتها بهذه المشابهة الحق منصوبها بالمفعول ومرفوعها بالفاعل
وهذا مذهب البصريين وعند الكوفيين الخبر مرتفع بما هو مرتفع به قبل دخول
هذه الحروف ولا عمل للحروف فيه ومن خصايص هذه الحروف ان
لا يجوز تقديم اخبارها على اسمائها فلا يقال ان قايم زيدا مثلا لئلا يساوي
الافعال في العمل الا اذا كان الخبر ظرفا فانه يجوز تقديمه على الاسم
لتنزله منزلة الاسم بين الظرف والمظروف من شدة الاتصال كقولك
ان في الدار زيدا وفي التنزيل ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم
وقد يحذف اخبارها في نحو ان مالا وان ولدا اي ان لنا ولدا هذا في الظرف
واما في غير الظروف فكقوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم فان الذين
كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام قال صاحب اللباب واما الاسم
فلا يحذف لان الاسم مشبه بالمفعول والخبر بالفاعل والمشبه بالمفعول
اضعف من المشبه بالفاعل فلضعفه لا يحذف الا اذا كان ضمير الشان مثل
ان في الدار قايم فقد جاء في غير ضمير الشان حذف الاسم لضرورة الشعر
كقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي غليظ المشافر اي ولكنك
هكذا قيل ولكن فيه نظر لانه يجوز حذفه من غير ضمير الشان من غير ضرورة

كقوله فليت فعت النم عنى ساعة اي فليتك او فليته وقد قال ابن
عصفور يجوز حذف اسمائها هذه الحروف في فصيح الكلام فالاولى على هذا
ان يقال انه حذفه في خبر الشان الكثرة في غيره فليتامل ثم دعا المصنف
بهذا الوالد الاعز بقوله لا زال اي دام وثبت لان النفي وهو لا لما
دخل على ما فيه النفي وهو زال يفيد الاثبات ولا زال فعل من افعال الناقصة
وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وعاد
واض وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ وما برح وما دام
وليس هذه الافعال تدخل على المبتدا والخبر فترفع الاول وتنصب
الثاني تشبيها لهما بالفاعل والمفعول في الافعال التامة مثل كان زيد قايما
وكذا غيره فاسم لا زال مستتر فيه مرفوع المحل راجع الى الولد كاسمه جار ومجرور
مع متعلقه خبر لا زال اي كاينا كاسمه فيجوز ان يكون الكاف بمعنى المثل
فيكون خبر لا زال وحده اي لا زال مثل اسمه سعودا بدل من كاسمه بدل
الكل من الكل او بدل الاشتمال لان الاشتمال اعم من اشتمال المبدل منه
او البدل بل وجود التلبس من احد الطرفين يكفيه كما تقرر وما قيل ان
سعودا خبر لا زال وكاسمه حال من الضمير المستكن في لا زال ليس بجيد لان
الحال قيد لعامله وهو دعاء للولد والقيد ينافيه لان الدعاء المطلق افصح
واولى من المقيد وانما يقال لهذه الافعال ناقصة لانها لا تتم باسمائها كلاما
تاما ومن ثم عدلوا عن تسمية مرفوع هذه الافعال فاعلا المقصود عن الفاعل
وهو ان لا يتم الكلام به وهكذا القول في منصوبها حيث لم يسم مفعولا به لانه
ليس على رسمه وهو كونه فضلة يتم الكلام بدونه ويجوز تقديم اخبار هذه
الافعال على اسمائها مثل كان قايما زيد لانه كتقديم المفعول على الفاعل

وهو جايز وفي هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على انفسها مثل قايما
كان زيد وهو على ثلثة اقسام قسم يجوز على الاتفاق وهو من كان
الى راح لانها افعال صريحة فجاز تقديم المنصوب عليها وقسم لا يجوز
اتفاقا وهو ما في اوله ما وهي مانعة من التقديم لانها اما نافية فلها صدر
الكلام واما مصدرية فلا يتقدم معمول عليها وقسم مختلف فيه وهو ليس
والصحيح الجواز نحو قايما ليس زيد لوقوعه في القران نحو الا يوم ياتيهم ليس
مصروفا عنهم واذا تقدم معمول معموله فتقديم معموله اولى وهذه
الجملة اعني جملة لا زال الى قوله لما استظهر جملة معترضة بين اسم ان وخبرها
لا محل لها من الاعراب لان الجملة لا تستحق الاعراب لم تقع موقع المفرد وما
يقال ان الجملة المعترضة من لا زال الى قوله ادت ليس بشيء لان العامل
في لما ادت وادت مع معموله خبر ان وهو وان اخر لفظا لكنه مقدم رتبة
فيكون المعترضة الى لما لا الى ادت والى اهل جار ومجرور لانه
مضاف اليه لاهل والجار مع المجرور متعلق بقوله مودودا وهو معطوف
على سعودا تقديره ومودودا الى اهل الخير ثم اخر رعاية للسجع
ويسقط ما قيل ان حق الظرف اللغو التاخير ابدا انما يكون فضلة وحق
المستقر التقديم اعلاما بكونه عمدة ومحتاجا اليه فههنا قدم اللغو وهو
قوله الى اهل الخير على قوله مودودا اعني سقط هذا السوال بقوله
قدم رعاية للسجع وان كان حقه التاخير فانه قبل مثل التشبيه في النكتة
في تقديمه على كفوا في قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد وانه ظرف لغو متعلق
بقوله تعالى كفوا قلنا انما قدم له عليه للاهتمام بشانه اذ الاية مسوقة لنفي
المكافاة عن ذات الله تعالى وهذا الغرض حقيقا من هذا الظرف فكان تقديمه

اتم تامل ثم قصد المص الى بيان سبب دلالة التلميذ بهذا الولد فقال
لما استظهر اي قراء وحفظ عن ظهر القلب اعلم ان لما تجي على اربعة
اوجه فعل نحو لم لما لموا وجازمة اذا دخل على المضارع نحو لما يركب
وبمعنى حين اذا دخل على الماضي نحو جئتك لما ضرب زيد اي حين ضربه
وبمعنى الا اذا لم يدخل عليها نحو في قوله تعالى لما عليها حافظ اي الا عليها
حافظ وفي قوله لما استظهر بمعنى حين لدخولها على الماضي وهو ههنا
اسم مبني الاتحاد الصوري بين كونها اسما وكونه حرفا فسبب بنائه لكن
فانها مبني حال الاسمية لمجيئه اسما على صورة الظرفية كذلك لما استظهر
فعل ماض فاعله مستتر فيه عايدا الى الولد ومحل الجملة الفعلية جر
لكونها مضافا اليها للما والجملة التي اضيف اليها لا بد ان يكون فعلية لما
فيها اي في لما من معنى المجازات والعامل فيها اردت تلميذه وقت
استظهاره دون استظهر لانه مضاف اليه للما والمضاف اليه لا يعمل
في المضاف والا لزم كون الشيء عاملا في نفسه وهو غير جائز **مختصر**
منصوب على انه مفعول استظهر وهو مضاف الى **الاقناع**
اضافة المسمى الى اسمه نحو سعيد كرز اي مختصر الذي هو الاقناع **وكشف**
اي ازال **عنه** اي عن المختصر الواو في كشف للعطف وكشف فعل ماض
فاعله مستتر فيه عايدا الى الولد ومحل الجملة جر لكونها معطوفة على جملة
استظهر **بحفظه** الباء فيه للاستعانة اي كشف عنه باستعانة
حفظه وهي حرف جر وحفظه مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بكشف
والضمير بحفظه مجرور المحل لكونه مضافا اليه للحفظ ويجوز ان يكون عايدا
الى الولد فيكون من الاضافة المصدر الى الفاعل والمفعول متروك تقديره

بحفظ

بحفظ الولد المختصر ويجوز ان يكون عايدا الى المختصر فيكون من اضافة المصدر
الى المفعول والفاعل متروك تقديره بحفظ المختصر الولد **فضلة** منصوب
لانه مفعول كشف وهو مضاف الى **الاقناع** وهي ما تغطي المراة به راسها
وفضلة ما تدلى اي وجهها وفيه استعارة بالكناية لان المص شبه
المختصر بالمراة المحبوبة في المقبولية وميلان النفس اليها واثبت له ما يلازمها
من القناع وهذا التشبيه المضمر استعارة مكنية والاثبات المذكور استعارة
تخييلية وهي قرينة للمكنية فهما متلازمان وجودا وفي كشف استعارة
تبعية لان معناه ازال صعابه ونال بمراده وطرح الجهل عن نفسه
واحاط اي ادرك الشيء بتمامه وكماله واعرابه كاعراب كشف من غير
فرق **بمفرداته** متعلق باحاط اي جميع مسائله واحكامه والضمير مجرور المحل
لكونه مضافا اليه للمفردات عايدا الى المختصر **حفظا** منصوب على التميز
وهو فاعل في المعنى لان المعنى احاط حفظه والتميز اما بمعنى الفاعل كهذا
وكقوله تعالى واشتعل الراس شيبا اي شيب راسي وبمعنى المفعول كقوله
تعالى وفجرنا الارض عيونا اي عيون الارض **واتقن** اي احكم واثبت
وهذه الجملة الفعلية معطوفة على الجملة احاط او استظهر وباقي اعرابه
ظاهر **ما** موصولة لا بد لها من صلة مشتملة على عايد الى الموصول لان الموصول
مع صلته لما تنزل منزلة الشيء الواحد فلا بد من شيء يصل بينهما ويجوز حذف
هذا العايد اذا كان منصوبا نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا اي
بعثه ونحو ذلك والصلة لا بد ان يكون من احدى الجمل الاربع الاخبارية
اي الاسمية نحو الذي ابوه منطلق زيد والفعلية نحو الذي انطلق ابوه
عمرو والظرفية نحو الذي في الدار خالد والشرطية نحو الذي ان تكرمه يكرمك

بشر وقوله فيه اي في المختصر صلتها والضمير المستكن في فيه المنقول من حصل بعد حذفه لان تقديره اتقن ما حصل فيه فاعل للظرف وعايد الى ما والضمير البارز في فيه مجرور المحل راجع الى المختصر والموصول مع صلته منصوب المحل على انه مفعول اتقن ولما كان في قوله ما فيه من الابهام بينه بقوله من النحو والجار مع المجرور منصوب المحل على انه حال وهي اما لبيان هيئة الفاعل نحو جاءني زيد راكبا او المفعول نحو رأيت زيدا ماشيا وهذا اكثري لانه قد يقع الحال من المبتدا والخبر والمضاف اليه لكنه قليل لا يكون الا في كلام المصنفين وهذا الحال اما لبيان هيئة الفاعل ان جعلنا ما حالا من الضمير في فيه لانه فاعل الظرف كما مر والعامل فيها الظرف او لبيان هيئة المفعول ان جعلنا ما حالا من الموصول لانه مفعول اتقن والعامل فيها هو عامل اتقن لان عامل الحال هو عامل في ذي الحال ومن في من النحو بيانية ومن البيانية مع مدخولها صفة لما قبلها ان كان ما قبلها نكرة نحو رايت رجلا من قبيلة قريش وحال ان كان ما قبلها معرفة كما في ما فيه من النحو لان الموصول مع الصلة معرفة وكقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان فان من الاوثان حال من الرجس فان قيل كيف يمكن ان يكون الموصول مع الصلة معرفة وكل منهما نكرة وانضمام النكرة الى النكرة لا يفيد التعريف قلنا يمكن ان يحصل من الاجتماع والانضمام هيئة مفيدة للتعريف وان كان كل منهما نكرة كقول بعض المنطقيين ان انضمام الكلي الى الكلي يفيد الجزئية او نقول ان الصلة يجب ان تكون معلومة عند المخاطب فح جاز ان يوضح وتخصص المبهم الذي هو الموصول فاعلم ان قول النحاة ان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال

اما

اما هو مذهب اكثرهم والا ينتقض بقوله تعالى وان هذه امتكم امة واحدة فامة حال فالعامل فيها اسم الاشارة وامتكم ذو الحال والعامل فيها ان كذا في شرح التسهيل لفظا ومعنى منصوبان على التميز من اتقن لان الاتقان قد يكون من جهة اللفظ والمعنى معا فهو تميز عن الجملة وبمعنى المفعول لان معناه اتقن لفظه ومعناه اودت فعل فاعل ان مصدرية المنظ فعل مضارع منصوب بان فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب المحل لانه مفعول المنظ عايد الى الولد منصوب المحل على انه مفعول اودت واودت مع ما عمل فيه مرفوع المحل على انه خبران اي فان الولد الاعز مرادي تمنيطه او مريدا انا تمنيطه ومعنى المنظ اذيقه واطعمه وفيه استعارة مكنية لان المص شبه في نفسه كلام الامام بالمطعومات اللذيذة المرغوبة ثم اثبت له ما يلازم المطعومات من الاذاقة والاطعام وهذه الاثبات استعارة تخييلية كما مر ومعناه الحقيقي التربية والتعليم من كلام مجرور بمن متعلق بالمنظ الامام مجرور لانه مضاف اليه للكلام المحقق مجرور على انه صفة للامام والحبر مجرور معطوف على المحقق ومعنى الحبر العالم المتقن قيل هو مقلوب من البحر لان العالم مجمع العلم كما ان البحر مجمع الماء والعلم والماء سبب طهور واما الماء فظاهر واما العلم فبقوله من صار حيا بالعلم لم يمت ابدا فبهذا المناسبة يطلق الحبر المقلوب من البحر على العالم المتقن المدقق من دق الشيء اذا علم على وجه اليقين واطلع فيه على سر خفي وهو مجرور صفة الحبر ابي مجرور بدل من الامام بكر مجرور مضاف اليه لابي والكلام في ابي

كالكلام في ذي الانعام وابي بكر كنية الامام وهي من اقسام العلم
لان العلم ما جعل علامة بمعنى اللغة لا بمعنى الاصطلاح اما ان يصدر به
باب او ام او لا فالاول كنية كابي بكر وابي عمرو وام كلثوم وام سلمة
والثاني اما ان يقصد به الذم او المدح او لا فالاول اللقب والثاني العلم
عبد القاهر عطف بيان لابي بكر بن سقط الهمزة من ابن لوقوعه
بين العلمين وهو مجرور لكونه صفة عبد القاهر وهو مضاف الى عبد
المضاف الى الرحمن الجرجاني وهو مجرور صفة بنيه للامام
لان المراد معرفة لا معرفة آبائه سقى فعل ماض فاعله الله ومفعوله
ثراه اي قبره ومنزله منصوب تقديرا والضمير مجرور محلا لانه مضاف
اليه لثراه عايد الى الامام وسقى قد يتعدى الى المفعولين كقوله تعالى وسقاهم
ربهم شرابا طهورا وجعل فعل ماض من الجعل وهو من افعال القلوب
يتعدى الى مفعولين الممتنع الاقتصار على احدهما فاعله مستتر فيه عايد
الى الله الجنة مفعوله الاول مثواه اي مكانه مفعوله الثاني والهاء
فيه كالهاء في ثراه وهذان الفعلان اعني سقى وجعل ان لفظا
انشاء معنا في معنى الامر لانهما دعاء والدعاء في قوة الامر وانما عطفت
على الاخبار باعتبار الصورة ولا محل لهذه الجملة من الاعراب لعدم
وقوعها موقع المفرد وهو ظاهر فاعلم ان الاعراب على ثلثة
اقسام لفظي وتقديري ومحلي فاللفظي في خمسة مواضع الاول
فيما آخره صحيح نحو زيد وعمرو نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد
وكذا غيره او في حكم الصحيح وهو ما في آخره ياء او واو ساكن ما قبلها
نحو ظبي ودلو فانه في حكم الصحيح في تحمل الحركات الثالثة نحو هذا ظبي

ورايت

ورايت ظبيا ومررت بظبي وكذا دلو والثاني في الاسماء الستة المعتلة
المضافة الى غير ياء المتكلم نحو ابوه واخوه وهنوه وحموه وذو مال
وفوه والثالث في التثنية مثل الزيدان نحو جاءني الزيدان ورايت
الزيدين ومررت بالزيدين والرابع في الجمع المصحح والواو عشرون
واخواتها نحو جاءني الزيدون ورايت الزيدين ومررت بالزيدين
ويلحق بالجمع المصحح الواو عشرون واخواته والخامس في كلا
معنا فالى مضمر حالة النصب والجر بالياء مثل رايت كليهما ومررت
بكليهما فان اعراب هذه الاسماء اي من الاسماء الستة الى ههنا
بالحروف لفظا لان حروف الاعراب فيها ملفوظة والتقديري في
سبعة مواضع الاول في الاسماء التي في اواخرها الف مقصورة
سواء كانت للتانيث مثل حبلى او منقلبة عن الواو والياء مثل
عصا ورحى وغيرهما وانما كان اعراب هذه الاسماء تقديريا لعدم
قبول الالف الحركة ما دام الفا والثاني ما اضيف الى ياء المتكلم مفردا
نحو هذا غلامي ورايت غلامي ومررت بغلامي او جمعا موصوفا بانه
اعرابه بالحركة نحو هذه مسلماتي ورايت مسلماتي ومررت بمسلماتي في احوال
الثلثة في الاصح وفي قول غير الاصح حالة الجر لفظي لوجود الكسرة
واحترزنا بقولنا موصوفا بان اعرابه بالحركة عن جمع المذكر
السالم فان اعرابه حالة الاضافة الى ياء المتكلم لفظي في النصب
والجر نحو رايت مسلمي ومررت بمسلمي لوجود الياء التي هي علامة
النصب والجر فيهما وتقديري في الرفع نحو جاءني مسلمي اصله مسلموي
فالياء المدغمة في ياء المتكلم منقلبة عن الواو التي هي علامة الرفع

والالف لا يقبل الحركة لان الالف يقتضي المد والحركة يقتضي القصر ولا يجوز اجتماع المتضمين في حالة واحدة ولاجل هذا لا يقبل الحركة

مقدرة في اليا فيكون الاعراب في حالة الرفع تقديريا والثالث
ما فيه اعراب محكي كما في جملة منقولة نحو تأبط شرا علم شخص او مفردا
في قول الحجازيين من زيدا في استفهام من يقول ضربت زيدا وذلك
ان كل اسم كان معربا في الاصل وحكي فتلك الاعراب فاعراب المحكي
تقديري ونحو خمسة عشر علما على الفتح في قول والرابع في الاسماء
المنقوصة وهي الاسماء التي في اواخرها ياء مكسور ما قبلها نحو القاضي
والداعي حالة الرفع والجر نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي بالاسكان
لاستثقال الضمة والكسرة على اليا وفي حالة النصب لفظي لخفة الفتحة
عليها نحو رأيت القاضي بالنصب وقد يجئ بالاسكان في حالة النصب ايضا
للضرورة كقوله مهلا بني عمنا مهلا موالينا لا تنبشوا بيننا ما كان
مدفونا والاستشهاد في موالينا بالسكون حالة النصب لانه مفعول
لامهل المقدر الدال عليه مهلا وكذا في مثل اعط القوس باريها بالسكون
حالة النصب خاص في الجمع المصحح مضاف ملاقيا ساكنا بعده نحو جاءني
صالحوا القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم فاعرابه بالواو
رفعا وبالياء نصبا وجرا لكنهما سقطتا في اللفظ لالتقائهما الساكن
بعدهما وهو لام التعريف في القوم فاعلم فالذي به الاعراب غير ملفوظ
بها فهو معرب تقديرا بالحروف اذ لا اعتبار بالخط بل المعتبر هو اللفظ
وليس في اللفظ واو ولا ياء وقولنا ملاقيا ساكنا بعده يشمل الاتي ساكنا كان
من نحو لام التعريف والاسم الذي اوله همزة وصل نحو جاءني صالحوا ابنك
فلو لم يلاق ساكنا كقولك صالحوا بلدك وصالحي بلدك كان الواو والياء
ملفوظا بهما فح كان معربا بالحروف لفظا فلذلك احترز عنه التاسع في الاسماء

السنة

السنة اذا لاقاها ساكن بعدها فهي معربة بالحروف تقديرا نحو ابو البشر
وابيت بالبشر ومررت بابي البشر العاشر التثنية مضافة ولا
قاها ساكن بعدها حالة الرفع نحو هذان ثوبا ابنك اعرابه بالالف
وهي ساقطة في اللفظ لسكون ما بعدها فهو معرب تقديرا بالالف
بخلاف النصب والجر نحو نظرت الى ثوبي ابنك بكسر الثاء فيهما لان اعرابهما
بالياء وهي باقية فيكون معربا لفظا وهو ظاهر وانما اطنبت الكلام في
هذا المقام لانه من مزالق الاقدام مما يحتاج اليه دائما واما المحلي ففي
الاسماء المبنية كالموصولات والمضمرات واسماء الاشارات وكالافعال
الماضية والجمل والحروف فان الاعراب في هذه المذكورات محلي لا لفظي ولا
تقديري والفرق بين التقديري والمحلي انه التقديري انما يستعمل
حيث استحق الكلمة الاعراب لكن لا يظهر فيها الاعراب لمانع كما في
الاقسام المذكورة في الاعراب التقديري والمحلي انما يستعمل حيث لم يستحق
الكلمة الاعراب لاجل بنائها على حين انها وقعت في محل لو وقع فيه غيرها
لظهر فيه الاعراب فالمانع من الاعراب في المحلي مجموع الكلمة لبنائها بخلاف
المانع في التقديري فانه حرف الاخير فالتمثال حتى يعلق اي تثبت من علق
الشيء اذا تشبث وبيان هذا التركيب موقوف على تمهيد مقدمة
وهي ان حتى يجيء على ثلثة معان احدها للجر نحو اكلت السمكة حتى راسها
فح ان المجرور اما ان يكون ما ينتهي به المذكور قبلها كالراس في اكلت السمكة حتى
راسها فان الراس ينتهي به السمكة لانه الجزء الاخير منها او ينتهي
المذكور عنده ذلك المجرور نحو نمت البارحة حتى الصباح ينتهي الليلة
عنده لانه ليس بجزء منها بل ملاق بها ثم اختلف النحاة في ان ما بعدها هل

يدخل فيما قبلها ام لا فقال عبد القاهر في ان ما بعد ما يدخل فيما قبلها كالراس
ويتم الصباح في المثالين المذكورين وكذا عند ابن الحاجب وجار الله وعند
اكثر النحاة لا يدخل هكذا قال ابن جني وابو نصر الا ان هذا الاختلاف لا يستقيم
مطلقاً بل الوجه ان يقال ان كان المذكور بعدها بعضا للمذكور قبلها
يدخل كالراس مثلاً والا فلا يدخل كالصباح وعلى هذا اشار في كلام المبرد
في المقتصد وابن الوراق في الفصول والثاني كونها للعطف نحو جاءني زيد
حتى عمرو ورايت زيدا حتى عمروا ومررت بزيد حتى عمرو ولكن شرطها مجانسة
ما بعدها لما قبلها لانها للغاية او للدلالة على احد طرفي الشيء والغاية
والطرف لا يكونان الا من جنس المغياة وذي الطرف فلا يقال جاءني القوم
حتى حمار ولا رايت الرجل حتى امراة ولا اكلت الخبز حتى الرمان والثالث
كونها ابتدائية اعم من ان يكون ما بعدها مبتدا وخبرا نحو جاءني القوم حتى زيد
ذاهب او كلاما مستقلا نحو جاءني العلماء حتى ذهب الجهلاء فاذا عرفت هذه
المقدمة فاعلم انها في قوله حتى يعلق يجوز ان يكون جارة بمعنى كي وان المصدرية
مقدرة بعدها والفعل منصوب بها لان حرف الجر لا يدخل الفعل الا بعد
تقدير ان بعده والشرط ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها نحو
اسلمت حتى ادخل الجنة وههنا كذلك لان العلوق بطبعه امر مستقبل مترتب
بالنسبة الى ما قبلها وهو ارادة التغليظ والجملة اعني يعلق مجرورة المحل بحتى
متعلق بالتغليظ والمجرور وههنا هو العلق بطبعه شيء ينتهي المذكور قبل حتى وهو
ارادة التغليظ عنده لانه وهو ظاهر ويجوز ان يكون عاطفة فيكون يعلق
معطوفا على الملفظ فيكون الجملة منصوبة المحل لكونها معطوفة على الجملة
التي كذلك وهي الملفظ لانها مفعول اردت وشرط كونها للعطف وهو كون

ما بعد

ما بعدها مجانسا لما قبلها موجود ههنا لان ههنا للدلالة على احد طرفي الشيء
وهو ارادة تعليم العلم للولد وطرفاه ارادة تغليظ والعلق بطبعه فيكون
بين التغليظ والعلق مجانسة ولا يجوز ان يكون ابتدائية لان ما بعدها ليس
بمبتدا وخبر ولا كلام مستقل منقطع عما قبلها فلا يكون ابتدائية امعن نظرك
في هذا البحث فانه من غوامض النحو وبطبعه متعلق بيعلق والضمير مجرور
المحل لاضافة الطبع اليه عائد الى الولد وهو ما يكون مبدا الحركة مطلقة
سواء كان لها شعور كحركة الحيوانات والافلاك ولا كحركة الاحجار
والطبيعة ما يكون مبدا الحركة من غير شعور هكذا قال الامام في شرح
الاشارات والفرق بين الطبع والطبيعة بالعموم والخصوص مطلقا والعام
هو الطبع والمراد ههنا من الطبع الذات يعني بطبعه بذاته ونفسه
من لفظه مجرور بمن والها ايضا مجرور محلا للاضافة لفظه اليه عائد
الى الامام فهو من اضافة المصدر الى الفاعل الحلو مجرور وصفة اللفظ
والجار والمجرور في محل النصب على انه حال من فاعل يعلق وهو ما
الموصول في ما تبتغيه اي يسيل منه متعلق بتبتغيه والضمير المجرور
بمن عائد الى الموصول ينابيع مرفوع بانه فاعل تبتغيه وهو جمع ينبوع
وهو عين الماء النحو مجرور مضافا اليه لينابيع ومحل الموصول مع
الصلة مرفوع على انه فاعل يعلق وانما قلنا ان من لفظه حال من فاعل يعلق
لانه لا يجوز ان يكون حالا من الضمير المجرور في منه لوجوه الاول
ان الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول كما مر وهذا الضمير ليس بفاعل
ولا مفعول فلا يكون حالا منه الثاني انه اذا كان ذو الحال معرفة
يجوز تقديمه على الحال وهذا الضمير معرفة فيجوز تقديمه على هذه الحال مع

اي ذو الحال

من لفظ الحلو فيكون تقديره حتى يعلق بطبعه منه من لفظ الحلو وهذا
التقدير غير جايز لانه يلزم منه تقديم ما في حيز الصلة وهو منه على الموصول
وهو ما وما في حيزها لا يتقدم عليه لانه في حكم الصلة والصلة لا تتقدم على
الموصول وكذا ما في حكمها الفا لتشان من لفظ مقدم على هذا الضمير والحال
لا يتقدم على صاحبها المجرور في الاصح لا يقال ان المحذور لازم على تقدير
جعلكم اياه حالا من الموصول لان الحال خبر الشيء اصلها ان يكون متأخرا
عنه فيكون في حيز الصلة ايضا لانا نقول لا نسلم ما ذكرتم بل اللازم في تقديم
ما في حيز الموصول وما في حيزه لا يكون من تتمة الصلة التي كالجزء من
الموصول في تقديم ما في حيز الموصول جايز **فنظرت** الفا للعطف هذه
الجملة على جملة اردت ويجوز ان يكون الفا علامة لجزا الشرط محذوف تقدير
الشرط هكذا اذا كان كذلك اي اذا كان الولد مستحضرا للمختصر ومحيطا بمفرداته
فنظرت فيكون الجملة مجزومة المحل على انها جواب الشرط **في مختصراته**
متعلق بنظرت والضمير المجرور المحل لكونه مضافا اليه للمختصرات عايد الى
الامام **المظبوطة** مجرور لانها صفة المختصرات فان قيل ان المختصرات
جمع والمظبوطة مفرد فكيف يكون صفة منها والمطابقة شرط بين الصفة
والموصوف في الافراد والجمع اذا كانت الصفة فعلا له وقايمة به كما سيجي
وههنا كذلك لان المظبوطة قايمة بها قلت ههنا قاعدة وهي ان الصفة
اذا اسندت الى ضمير الجمع كانت في حكم الفعل في جواز الوجهين الافراد
والجمع كما ان الفعل كذلك في قولنا النسا جاءت وجئن على لفظ الواحد
والجمع وههنا ان المظبوطة اسندت الى ضمير المختصرات فيجوز الجمع والافراد
فافراد المصنف للاختصار وكذا الكلام في قوله **دون** منصوب على الظرفية

[right margin note, partly legible:] ...يلزم ... ما في حيز الموصول... المعطوف...

والعامل فيه نظرت **كتب** جمع كتاب مجرور لانه مضاف دون اليها
المبسوطة مجرورة على انها صفة الكتب **فوجدت** الفا فيه كالفاء
في نظرت وهو يتعدى الى مفعولين الاول **اكثرها** منصوب على انه
مفعول وجدت والها مجرور المحل لكونه مضافا اليه لاكثر وعايد
الى المختصرات **تعاورا** اي تداولا واستعملا نصب على التمييز من اكثر لانه تم
بالتنوين تقديرا فنصب على التمييز لان كل تنوين سقط بالاضافة كهذا التنوين
او بالتركيب كخمسة عشر لفاصلة وعشرة ثابتة تقديرا وان سقط لفظا **بين**
منصوب على الظرفية فالعامل فيه تعاورا **الايمة** جمع امام مجرور لانه مضاف
والمفعول الثاني لوجدت قوله **المائة** منصوب وبدل من اكثر على تقدير
ان وجدت يتعدى الى مفعول واحد بدل البعض من الكل **والتتمة** منصوبة
معطوفة على المائة وكذا قوله **والجمل** وهذه الثلثة اعني المائة والتتمة
والجمل اسم كتاب للشيخ عبد القاهر وهذا الاعراب اذا كان وجدت بمعنى صادفت
اما اذا كان بمعنى علمت يتعدى الى مفعولين احدهما اكثر والثاني المائة وما بعدها
معطوف عليها **فاستطلت** فعل عطف على الفا فيه كالفا المذكورة قبل
وهو ماخوذ طال يطول فيتعدى بالنقل الى باب الاستفعال **ان** مصدرية
الكلف فعل مضارع منصوب بان فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز
المتصل منصوب محلا على انه مفعول اول الكلف وهو عايد الى الولد وهو
يتعدى الى مفعولين ومفعوله الثاني قوله **جمعها** والها مجرور المحل لاضافة
الجمع اليها عايد الى الكتب الثلثة والجملة الفعلية اعني الكلف ما عملت فيه
منصوب المحل على انها مفعول استطلت **واحمد** اي ان احمله معطوف على
الكلف وهو يتعدى الى مفعولين ايضا الاول الضمير البارز المتصل والثاني

[left margin note:] معناه انه لو كان فيه تنوين لسقط لاجل الاضافة واما لم يكن فيه قدر لو كان فيه لحذف لاجل الاضافة كاضافة الاسماء الغير المنصرف كما وقعت في قوله اكثرها لانه اكثر افعل تفضيل غير منصرف بصفة ووزن الفعل فافهم

[left margin note, partly legible:] قوله ... في الاصل انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة ... [illegible]

قوله دفعها والها مجرور المحل لكونه مضافا اليه لدفع والضمير عايد
الى الكتب الثلثة كراهة مصدر منصوب لانها مفعول له من استطلت وهو
مضاف الى مفعولها وهو ما موصول فيها اي في كتب الثلث والضمير في فيها
عايد الى ما صلته والموصول مع الصلة مجرور المحل لاضافة كراهة اليه
وذكر الفاعل متروك تقديره كراهتي ما فيها من الاشياء جمع الشيء
كقول واقوال عند الكسائي وعند سيبويه اصله شيئاء على وزن فعلاء
كحمراء استكرهوا اجتماع الهمزتين فنقلوا الهمزة التي هي اللام موضع الفاء
بينهما الف فنقلوا الهمزة الثانية الى موضع الفا فصارت اشياء على وزن
افعاء فعلى الاول منصرف وعلى الثاني غير منصرف وهي مجرورة بمن والجار مع
المجرور في محل النصب على الحال من الموصول وهو بمعنى المفعول بيان
الموصول المعادة اسم المفعول من الاعادة مجرورة على صفة الاشياء
والكلام فيه كالكلام في المظبوطة واعلم ان شرط نصب المفعول له
ثلثة الاول ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل والثاني ان يكون مصدرا
والثالث ان يكون مقارنا للفعل المعلل في الخارج وان لم يوجد هذه الشروط
يكون مجرورا باللام نحو جئتك لاكرامك الزايد لفقدان الشرط الاول فان
المجيء فعل المتكلم والاكرام فعل المخاطب جئتك للسمن لفقدان الشرط الثاني فان السمن
ليس بمصدر وخرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس لفقدان الشرط الثالث
فيجيء تكميله هذا في محله ان شاء الله تعالى و اي الواو للحال ان للشرط
في الاصل كانت فعل الشرط وهو من الافعال الناقصة كانت اسمه مستتر
فيه وهو عايد الى الاشياء لا تخلو فعل مضارع منفي بلا جزاء الشرط وهو
منصوب المحل لانه خبر كان والشرط مع فعله وجزائه جملة شرطية متصلة

عنها

فاعلم انه حال متداخلة لانه الحال المتداخلة هي التي يكون حالا من ضمير الحال وحال كلمة حال من الاشياء وهو حال من ما الموصول لا الحال المترادفة لان الحال المترادفة عبارة عن ان يكون الحالان كلاهما حالين من ذي الحال الواحد

عنها معنى الشرط وقعت في موضع الحال من الاشياء وهي في معنى المفعول
لانها عبارة عن ما الموصولة في كراهة ما فيها وهو مفعول لكراهة
تامل وسيجيء التحقيق بهذه المسئلة في بحث الحال من الافادة مجرورة
بمن متعلق بلا تخلو فاستصفيت فعل وفاعل والجملة معطوفة على استطلت
منها والها مجرور المحل بمن عايد الى الكتب الثلثة متعلق باستصفيت
هذا اسم من اسماء الاشارة مبني على الفتح لشبهه الحروف
في الاحتياج الى المشار اليه كما ان الحروف محتاجة الى متعلقاتها
لكن محله النصب لانه مفعول استصفيت المختصر منصوب لانه صفة لهذا وتابع
المبني تابع لمحله ونفيت معطوف على استصفيت عن حرف جر كل
مجرور به متعلق بنفيت والتنوين فيه عوض عن المضاف اليه اي عن
كل واحد منها اي من الكتب الثلثة ما مصدرية تكرر فعل ماض والضمير فيه
عايد الى كل وهو في تقدير المصدر بما مفعول نفيت عن كل تكرر ولا يجوز
ان يكون موصولة لانه يلزم ان يكون المنفي نفس المسئلة المتكررة وهو غير
جايز لان المراد نفي التكرر دون المتكرر لانه يلزم مثلا ان لا يكون مسئلة
الفاعل مرفوع مذكورة في الكتاب وبطلانه بين ولو حكم يجوز نفيها
لم يكن الكتاب مشتملا لهذا المسئلة وهو غير المراد بل مودي الى الفساد
وهكذا قيل لكن ما فيه لانا لا نسلم انه يلزم من نفي المتكرر نفي نفس المتكرر التي
هي مسئلة نحوية لان المتكرر هو الموصوف بصفة المتكرر ولا يلزم من نفي
المجموع نفي كل جزء اعني الموصوف مع الصفة لان نفي المجموع قد يكون
بنفي قيد من القيود فلم لا يجوز ان يكون هنا كذلك فنفي المتكرر بنفي تكرره
ولا بنفي نفسه حتى يلزم ما ذكر ثم او نقول يجوز ان يكون ما موصولة بتقدير

اي عن عدم الاشتمال الكتاب المسئلة النحوية

المضاف هكذا ونفيت عن كل منها تكرار ما تكرر حتى يستقيم الكلام فافهم
فانه من مزالق الاقدام استقلالاً منصوب على انه مفعول له من نفيت
او على انه حال من ضمير نفيت بمعنى مستقلاً للمعاد متعلق باستقلالاً
وهو مصدر بمعنى الاعادة التكرار واستقلالاً معطوف على استقلالاً
فجاز فيه الوجهان ايضاً للمفاد متعلق باستقلالاً وهو اسم المفعول
من افاد يفيد واللام فيه اما للعهد والمعهود وهو الولد المذكور او بمعنى
الجنس فالمراد كل من استفاد من هذا المختصر وقول من قال ان
اللام فيه بمعنى الذي لانه في الصفة وهي فيها بمعنى اسم موصول لا حرف
تعريف فلا يكون للجنس باطل لانا نقول لم لا يكون اللام للجنس على مذهب
المازني فان اللام عنده في الصفات مطلقا سواء كانت بمعنى الحدوث
كالضارب وغيره او لا كالمؤمن والكافر حرف تعريف ولو سلم فلا نسلم
ان الموصول ينافي الجنسية والاستغراق كقولك اكرم الذين يأتونك
الا زيدا او اضرب القايمين الا عمروا ونحو ذلك فانها في هذين المثالين
للجنس والاستغراق والا لما صح الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى
في المستثنى منه على تقدير السكوت فليتامل غير منصوب على الحالية
من ضمير استصفيت مدخر مجرور لاضافة الغير وهو اسم فاعل من
الافتعال اصله مذتخر جاز مدخر بالدال المقلوبة ومذخر بفك
الادغام فضل منصوب على انه مفعول مدخر النصيحة
مجرورة لاضافة فضل اليها وانما عمل مدخر في فضل لانه اريد
به الحال او الاستقبال واعتمد ايضا على غير وهو في معنى النفي يعني ان
عمل اسم الفاعل مشروط بشرطين الاول كونه بمعنى الحال او الاستقبال

والثانية اعتماده على احد الاشياء الستة الاول حرف النفي نحو ما قايم
زيد او ما في معناه كما في قول الشاعر وان امرأ لم يغن الا بصالح لغير
مهين نفسه بالمطامع فان مهين عمل في نفسه لاعتماده على غير والثاني
حرف الاستفهام ملفوظاً صريحا نحو اقايم زيد او مقدراً كقوله ليت
شعري مقيم العذر قومي ام الهجر والثالث المبتدا صريحا نحو زيد
قايم ابوه او منويا كقوله وكم مالئ عينيه من شيء غيره والرابع الموصوف
نحو مررت برجل عالم ابوه والخامس ذو الحال بان يكون اسم الفاعل
حالا نحو جاءني زيد راكبا غلامه ويجوز فيهما الاعتماد تقديرا والسادس
الموصول نحو الضارب ابوه قال ركن الدين العلوي في كبير الكافية
بعد الموصول غفل عنه المصنف وزاد بعضهم على وجوه الاعتماد نحو
ان يعتمد على حرف النداء نحو يا طالعا جبلا وبعضهم على ان نحو ان قايم الزيدان
وهذا الاشتراط عند البصريين واما عند الكوفيين والاخفش فلا اشتراط
عندهم فعلى هذا قولنا قايم زيد فقايم فيه عند البصريين خبر مقدم
على المبتدا لا غير وعند الكوفيين والاخفش يحتمل الامرين احدهما
ان يكون مبتدا وزيد مرفوع بانه فاعله ساد مسد الخبر والثاني
خبر مقدما وزيد مبتدا واما قايم الزيدان والزيدون فممتنع عند البصريين
لامتناع ان يكون قايم خبرا عن الزيدان او الزيدون لكونه مفردا وجايز
عند الكوفيين والاخفش على تقدير ان يكون مبتدا وما بعده ساد
مسد الخبر وكذا الخلاف بعينه من غير تفرقة في عمل الظرف في الاعتماد
وعدمه في حرف جر دعاية مجرور به متعلق بمدخر وهو مصدر مضاف
الى مفعوله وهو عبادة وذكر الفاعل متروك تقديره في دعايتي عباده

عباراته والضمير البارز المتصل مجرور المحل لاضافة العبارات
اليه عايد الى الامام الفصيحة مجرورة صفة العبارات ولم تجمع مع ان
الموصوف جمع للاختصار كما مر في المطبوطة ولم من الجوازم وهي
خمسة لم لما ان ولام الامر ولا الناهية اطو فعل مضارع مجزوم
بلم سقط الياء علامة للجزم لان اصله اطوي وفاعله مستتر
فيه وهو انا والجملة معطوفة على جملة استصفيت ذكر منصوب
لانه مفعول لم اطو شيء مجرور لاضافة ذكر اليه من حرف جر
مسائلها مجرور بمن والها مجرور المحل لكونه مضافا اليه
للمسائل عايد الى الكتب الثلثة والجار مع المجرور متعلق بلم اطو الا
حرف من حروف الاستثناء وهي الا وحاشا وعدا وغير وسوى
ونحوها ما موصولة ندر فعل ماض صلته فاعله مستتر فيه عايد الى ما
والموصول مع الصلة منصوب المحل اما على الاستثناء من ذكر الشيء
والعامل فيه الا او الفعل السابق ذكره وهو لم اطو بواسطة الا على
الاختلاف المذهبين او على انه بدل من ذكر بدل البعض من الكل او بدل
الاشتمال والعامل فيه لم اطو اي لم اطو ذكر شيء الا اطو ذكر ما ندر
بخلاف المضاف وهو ذكر وهو غير ذكر الذي هو المبدل منه فافهم واما
مجرور المحل على البدلية اما من شيء والعامل ذكر اي لم اطو ذكر شيء
الا ذكر ما ندر او عن مسائلها والعامل فيه من اي لم اطو ذكر شيء
الا من المسائل التي ندرت ولا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور في
مسائلها لعدم مساعدة المعنى لان هذا الضمير راجع الى الكتب
الثلثة فيكون تقديره لم اطو ذكر شيء من مسائل الكتب الثلثة الا الكتب

النادر وهو ظاهر الفساد وما قيل في وجه الفساد انه اذا كان بدلا
منه يلزم دخول الا بين المضاف وهو المسائل والمضاف اليه وهو ما ندر
بتقدير تنحية المبدل منه والها في مسائلها فاسد لان المراد بالتنحية
التنحية في المعنى لا في اللفظ حتى يلزم ما ذكر تم او شاع معطوف على
ما ندر فيما في حرف جر ما موصولة بينهم منصوب على الظرفية وهم ضمير
متصل مجرور المحل لاضافة بين اليه عبارة عن النحاة وعامل الظرف
محذوف مستتر فيه فاعله عايد الى ما والعامل مع المعمول جملة ظرفية
صلة ما والموصول مع الصلة مجرورة المحل بفي متعلق بشاع والنشر
معطوف على شاع او على ندر والعطف اولى ولم حرف جزم اذ فعل مضارع
مجزوم بلم اصله اذي سقط اليا لالتقاء الساكنين وهو اليا والذال
فيه اي في المختصر متعلق بلم اذ شيئا منصوب لانه مفعول لم اذ
اجنبيا صفة شيئا الا حرف استثناء ما موصولة كان فعل من
الافعال الناقصة صلتها اسمه مستتر فيه عايد الى ما بالمزيادة متعلق
بقوله حريا وهو منصوب على انه خبر كان والاصل ما كان حريا بالزيادة
ثم لقي حريا للسجع والموصول مع صلته منصوب المحل اما على الاستثناء
من لم اذ شيئا والعامل الا او لم اذ كما مر في لم اطو الا ما ندر او على
البدلية من شيئا والعامل فيه لم اذ والجملة اعني لم اذ مع ما عملت
فيه معطوفة على جملة لم اطو ومباحث الاستثناء طويلة لا يليق ذكرها
في هذه الاوراق لكن فيها مسئلة لطيفة في الاستثناء المكرر ولا بد
من ذكرها لامتحان الاذهان واختبار الافهام وهي اذا قال قائل
لفلان علي عشرة دراهم الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة

قوله عشرة مرفوع مبتدأ ولفلان خبره

الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحد ولو قال له علي عشرة الا اثنين الا
ثلثة الا اربعة الا خمسة الا ستة الا سبعة الا ثمانية الا تسعة فاللازم
في الاول خمسة وفي الثاني واحد لا يليق ذكر وجه هنا **وترجمت** بفعل
فاعل ومفعول وهو الضمير البارز راجع الى المختصر والجملة معطوف
على الجملة استصفيت وعلى جملة اذ والاول اولى من جهة
المعنى **بكتاب** مجرور بالبا متعلق بترجمت **المصباح** مجرور للاضافة الكتاب
اليه من اضافة العام الى الخاص كخاتم فضة **ليستضي** اي ليستنير اللام
للجارة وان المصدرية مقدرة بعدها لانها لا تدخل الفعل الا بتقدير ان
بعدها ليكون في تقدير الاسم لكونه في تاويل المصدر كما مر في حتى يعلق
ويستضي فعل مضارع منصوب بان المقدرة وفاعله الضمير المستكن فيه
راجع الى الولد **بانواره** متعلق بيستضي والهاء مجرور محلا لاضافة
الانوار اليه راجع الى الكتاب المراد بانوار مسائله اللطيفة ومباحثه
النفيسة وفيه استعارة بالكناية لان المص شبه هذا المختصر بالمصباح
في ازالة الظلم اما الازالة في المصباح فظاهر واما في المختصر فلانه مزيل
لظلمة الجهل بالممارسة والاشتغال به وهي في الحقيقة من اشد
الظلمة ثم اثبت له ما هو لازم المساوية للمصباح بقوله بانواره والتشبيه
المذكور استعارة بالكناية وهذا الاثبات استعارة تخييلية قرينة بها
ويستغنم اي يغتنم معطوف على ليستضي والضمير المستتر عائد الى الولد
مغانم منصوب مفعول ليستغنم وهي جمع الغنائم واضافتها **اثاره**
اضافة العام الى الخاص اي مغانم من اثاره لان المغانم هي اثار الحاصلة
من المختصر **فكررته** فعل فاعل ومفعول وهو الضمير البارز المتصل وهو عائد

اي مستعار من كسر الطاير بجناحيه لفا منها اليه للوقوع والقفص

الى المختصر والجملة معطوف على جملة ترجمت ومعنى كررته اي طويته
وجعلته مشتملا **على عدة** حرف جر مجرور وربها متعلق بكررته **ابواب**
مجرورة باضافة عدة اليها **الباب** مرفوع على الابتداء **الاول**
صفته **في الاصطلاحات** الجار مع المجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا
النحوية مجرورة صفة الاصطلاحات وانما لم يقل النحويات لانها اسندت الى الضمير
الجمع وهو الاصطلاحات فتجوز الوجهان كما مر فان قيل ان النحوية ليست بفعل
ولا بمعناه فاين الاسناد لان الاسناد لا وجود له الا فيهما قلنا ان اليا
فيها يا النسبة فيكون في معنى الفعل اذ التقدير التي في الاصطلاحات المنسوبة الى النحوية
فلا اشكال وهي اي الاصطلاحات بمعنى المصطلحات فلذا جمعت وان كانت
مصدرا لفظا وهو انه ذكر المصدر واراد به اسم المفعول كثيرا كاللفظ بمعنى الملفوظ
وغيره وهي عبارة عن الالفاظ المتعددة كالكلمة وانواعها من الاسم والفعل
والحرف والكلام وانواعها من الجمل الاربع الاسمية والفعلية والشرطية
والظرفية التي يتوقف عليها المباحث الاتية ولهذا قدم هذا الباب على
سائر الابواب واردفه بقوله **الباب** رفع على الابتداء **الثاني**
مرفوع تقديرا على انه صفة الباب **في العوامل** الجار مع المجرور مرفوع
المحل على الخبرية **اللفظية** مجرورة على انها صفة العوامل **القياسية**
مجرورة صفتها ايضا بعد الصفة وانما قدم هذا الباب على الباب الثالث
لان العوامل فيه قياسية وفي الثالث سماعية والقياسية مطردة مثلا
قولنا الافعال اللازمة ترفع الاسم الواحد على الفاعلية والمتعدية ترفع
وتنصب فهذا قياس مطرد في جميع الافعال وكل ان تجري هذا الحكم في كل فعل
والسماعية غير مطردة مثلا قولنا ان البا واخواته تجر ولم واخواته تجزم

سماعي منحصر فيما سمع وليس لك ان تجاوز عما سمعته ولا شك ان المطرد يستحق
التقديم على غير المطرد فلذلك قدمه عليه قال **الباب الثالث في العوامل**
اللفظية السماعية واعرابها كاعراب السابق لكن قدمه على الرابع لشرفه
لان اللفظية السماعية اقوى لانها يعرف بالحس البصري والقلب معا
والمعنوية بالقلب فقط فلا شك في مزية ما يعرف بالشيئين على ما يعرف بالشيء
الواحد ثم قدم **الباب الرابع في العوامل المعنوية على الباب**
الخامس في فصول من العربية لان المقصود من علم النحو معرفة العوامل والمعمول
فالبحث في الرابع من العوامل وان كانت معنوية بخلاف في الخامس فان البحث
فيه من التعريف والتنكير والتذكير والتانيث وغيرها فانها من متممات الفن
وليست مقصودة من هذا الفن وان كانت مقصودة في هذا الفن والفرق
ظاهر بين من هذا الفن وبين في هذا الفن والمقصود من الفن مقدم على
المقصود في الفن فلهذا قدم الرابع على الخامس فان قلت الصنف في الابواب
في قوله في العوامل اللفظية وغيره مع موصوفاتها جمع مما ذكرنا في الكتب
المطبوطة لكن لا بد هنا ان يذكر وجه حصر الابواب في الخمسة بان يقال ان
المبحوث عنه في هذا الكتاب لا يخلو من ان يكون موقوفا عليه المباحث الآتية
اولا فالاول هو الاول وان كان الثاني فلا يخلو اما ان يكون البحث فيه من جهة
العاملية اولا فان كان الاول فلا يخلو من ان يكون العامل فيه قياسيا او سماعيا
او معنويا فالاول هو باب الثاني والثاني هو الثالث والثالث
هو الرابع وان كان الثاني وهو ان يكون البحث فيه لا من جهة العاملية فهو الخامس
فان قيل لا يلزم من عدم كون البحث من جهة العاملية ان يكون الباب الخامس
فلم لا يجوز ان يكون شيئا آخر قلنا هذا سؤال عام في كل حصر جعلي لا عقلي

[illegible]

لكن يدفع بالاستقراء يعني اذا لم يكن البحث من جهة العاملية فهو الباب
الخامس بالعقل لان العقل يجوز ان يكون شيئا آخر غير الخامس
تمت بعون الله وحسن توفيقه وصلى الله على سيدنا
محمد وآله وصحبه اجمعين تاريخه
١٢٩
تم

[illegible]

حاشية متوسط للسيد الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الاستاذ العلامة ممهد قواعد النحوية بانی الکلام الصرفية ناظم عقود المعقول
صاحب كنوز المعقول ناشر ابدية الفروع والاصول الذي لا عالم النحو كخو
تاج العلى الدنيا والدين في زمانه سراج الفضلاء المتبحرين في اوانه تاج
الملة والدين محمود الفاري في قوله اللفظ ما يتلفظ به الانسان يدخل
في تعريفه كلمات الله لانه مما يتلفظ به الانسان ويدخل المجاز في الحد وان كان
غير مستعمل في الموضوع له لانه يصدق عليه انه لفظ وضع لمعنى مفرد وغير مستعمل فيما وضع
له ولذا قيد في تعريف هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت فتامل قوله والمراد
من المعنى المفرد هو ان لا يدخل جزء لفظه معنا لو قال المعنى المفرد هو ما لا يدل الجزء
من لفظه دلالة لكان اولى ليدخل فيه عبد الله علما والحيوان الناطق علما قوله الجنس له
الجنس والفصل اذ يستعملان في الحقائق الموجودة كالانسان ومعنى الكلمة مفهوم
اصطلاحي قوله وجمعه عشر فيه بحث فان جمعه عشر من اقسام المعنى الذي هو
من اقسام الاسم فيكون كلمة فلا يحترز عنه قوله ومعنى لا لفاظ الغير الدالة جعل
الغير الدالة جعل الغير بمعنى المغاير وعرف باللام والمحققون على ان اضافة غير
ومثل اضافة معنوية فلا يصح وجعل اللام في المضاف لكن وقع في عبارات المصنفين
احيانا ولذلك قال بعض الشارحين لعدم اجتماع اللام فيهما مضافا وتقابلا
انه يقول ح الخ اي حين لو كان المعنى اعم من اللفظ وغيره فالسؤال المرتب على
الجواب الاول وسبب ورود الاعتراض اعتبار الافراد في التعريف قوله
وهو مركبا اي ذلك المفهوم هو معنى قولنا مركبا لفظ فان اللفظ مركب تقييدي
كقولنا رجل عالم فلا يتم جزءا اصلا قوله وهذا المفهوم ليس بمركب اي بالقياس
الى لفظ الخبر فان جزء لفظ الخبر لا يدل على جزء هذا المفهوم وان كان هذا المفهوم

مركبا

مركبا بالنسبة الى قولنا من نعته ان يحتمل الصدق والكذب فيلزم ان يكون
مفهوم واحد بالقياس الى لفظ مفردا وبالقياس الى آخر مركبا وذلك جائز كما في
معنى الانسان بالقياس الى لفظ الانسان والحيوان الناطق فانه بالنسبة الى
الانسان مفرد وبالنسبة الى الحيوان الناطق مركب قيل في تقديره وهو مركب
اي هذا المفهوم معبر عنه بقولنا مركب من نعته ان يحتمل الصدق والكذب وهذا
المفهوم ليس بمركب لان الافراد والتركيب مما هو من خواص الالفاظ اي مما يوصف
اللفظ اولا وبالذات والحق في تعليل عدم تركيب هذا المفهوم عدم دلالة جزء
لفظ الخبر على جزء هذا المعنى وهذا يعني ان هذا المفهوم وهو الامر الذهني يعني لا
لفظ فتامل وقيل في توجيهه وهو مركب اي زيد قائم مركب من نعته كذا وهذا
المفهوم الذي هو معنى الخبر ليس بمركب فلا تناقض والحق في الجواب ما ذكرناه
اولا قوله لزم اجتماع التذكير والتانيث فيها اي في قائمة فيه بحث ووجه ما ذكر
في الحاشية نعم في الاستعمال عند التجرد عن التاء يستعمل في المذكر قوله من ذكر ذلك
المتعلق ذكر المتعلق في الحرف لتحصيل الغاية وهو التوصل الى جعل الجنس صفة
للشيء قوله بمثل ذو انما قيد بمثل ذو ليدخل فيه الاسماء اللازمة مثل فوق
وتحت وغيرهما قوله الكلام الى الخ لو قال الكلام ما فيه الاسناد لكان اخصر ولا دفع
للاشكال قوله يشترك يم ابوه في قولنا زيد قائم ابوه فانه ليس بكلام اعلم انا
ان الاسم الفاعل معموله حالات الاولى العمل في المضمر مثل زيد قائم وهو مع
فاعله مفرد والثانية العمل في الظاهر كما في قولنا زيد قائم ابوه وهو مع فاعله مفرد
عند المحققين والثالثة لو كان واقعا في صلة اللام عاملا في المضمر او في المظهر بمعنى
بمعنى الفعل وهو مع فاعله جملة وليس بكلام والرابعة واقعا بعد الف الاستفهام
وحرف النفي فانه مع فاعله كلام فلا تغفل قوله لو قال تركب لزم ان يكون

الامر خارجا عن الحد فيه بحث لان المركب ينقسم الى اللفظي والتقديري
والتقديري فلو قال تركب لم يلزم خروج الامر عن الحد وقيل لو قال تركب
لم يدخل في الحد الكلام الذي قد يتركب اكثر من كلمتين لان المتبادر من التركيب
الكلمتين ما يتركب من كلمتين فقط بخلاف المتضمن فانه يتناول ما فيه
كلمتان او اكثر واجيب بان الكلام انما يتحقق بالاسناد المقتضي للمسند
اليه والمسند فقط وهما اما كلمتان او ما يجري مجراهما من الكلمات خارجة
عن حقيقته عارضة له قوله ليست باولية لا حاجة الى تقييد الدال لانه بالاولية
لان اسماء الافعال عند المص ما كان بمعنى الامر او الماضي بل التحقيق
على ما ذهب اليه ابن الحاجب ان اسماء الافعال موضوعة في الاصل بمعنى
المصدر واستعمل مجازا بمعنى الافعال المخصوصة فليست مقترنة باحد
الازمنة الثلثة باعتبار اصل معناه ووضعها فيدخل في الحد كما يدخل
اسم الفاعل المقترن بالزمان واما ما وجد به كلامه فهو توجيه الكلام
بما لا يرتضي صاحبه قائله قوله زيد ضارب عمرا غدا او مضروب امس
لو لم يقيد بامس وغدا لكان اولى واصوب قوله لانه يصدق على
على مجموع انه دال الى آخره فيه بحث لان لفظ دال يدل على الزمان
وان كان هذا الجزء دالا والجواب المحقق ان دل وان كان يدل على
الماضي لكن دلالته على المضي غير مقصودة بل المراد مطلق الدلالة
فتامل في امثال هذه الحدود ليتضح لك ما هو الحق قوله ويمكن
ان يجاب عنه اي عن النقض من الوجهين فلا يرد ان الظاهر ان يقول
عنهما قوله لكن حذفت الكلمة المراد بالحذف عدم الذكر صريحا
والا فالكلمة مذكورة بلفظ ما ولو جعل ما عبارة عن اللفظ اندفع

نقض

نقض واحد قوله اما اذا اريد به واحد بعينه الخ الحق ان المراد
بالواحد هو الواحد المعين والفعل المضارع خارج عن الحد سواء
قلنا انه حقيقة في احد الزمانين مجاز في الآخر او قلنا بالاشتراك
اللفظي لانه معين بحسب الوضع والتعيين فان قال ش نقلا لان عدم
اقترانه بالزمان المعين انما هو بحسب العارض لانه في اصل وضعه
لاحد الزمانين هذا والجواب الذي ذكره يوجب عدم خروج
الغبوق والصبوح عن حد الفعل مع عدم دخوله في حد الاسم وقد
يفرق بينهما بان الصبوح ومثله يدل على زمانه بحسب الوضع
واما دلالته على احد من الثلثة معينا كما هو الحق او على واحد غير مقيد
بالتعيين وعدمه كما اختاره الشارح فلا قوله لان ذكره ههنا
بالمطابقة وهناك بالالتزام فيه بحث فان دلالة قوله لانها اما ان تدل اه
على تعريف الاسم والفعل والحرف ليست بالالتزام بل الاولى ان يقال
ذكره هناك ليس مقصودا بالتعريف وهنا مقصود قوله
الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومعنى الاطراد يلزمه المنع
انما قلنا يلزمه المنع ولم يقل الاطراد هو المنع لان الاطراد ان لا يوجد
الحد بغير المحدود والمنع ان يكون مانعا من دخول الغير ولا يخفى مغايرتهما
لكن بينهما تلازم ومعنى الانعكاس الجمع فانه عبارة عن ان يوجد الحد
لو يوجد المحدود وهذا عين معنى الجمع قوله وغير منعكسة اي
لا يجب ان يكون منعكسة فان الخاصة قسمان شاملة وغير شاملة
قوله لان الفعل خبر قبل المسند له يكون الفعل خبرا اما الخبر الذي
في مقابلة الانشاء او خبر المبتدأ وكلاهما غير مستقيم اما الاول فلانه

فلان الفعل كما يكون اشد يكون خبرا او اما الثاني فلان الفعل قد لا يكون
خبرا للمبتدأ والجواب ان المراد بالخبر المسند اطلاقا للخاص على العام
وانما قال دخول الخبر الى آخره التحقيق ان دخول الخبر ودخول حرف
الجر كلاهما مستقيم وقوله حرف الجر يدخل الفعل كما يقال زيد مرفوع
بقام لان قام ليس بفعل قطعا لعدم دلالته على الحدث في الزمان كما
يقال قام فعل ماض فان قام مبتدأ والمبتدأ لا يكون الا اسما وقوله
بقام اي لهذا اللفظ وقوله قام فعل ماض اي هذا اللفظ فعل ماض
قوله واما تنوين التمكن اراد بالتمكن الرسوخ في الاسمية اي هو
بمكان لم يخرج عنه الى شبه الفعل فاستوفى ماله في الاصل من الاعراب
فالمتمكن الاسم المعرب والامكن المعرب المنصرف والمبني غير متمكن قوله لانه
الفعل مسند الى الشيء وايضا الى آخره الاولى في التعليل ان يقال الفعل
موضوع لان يسند بمعنى مصدره الى شيء فلا يجوز جعله مسندا اليه
والا يخرج عن وضعه قوله فلما قال لم يشبه مبني الاصل الى آخره قيل اراد بقوله
لم يشبه لم يناسب حتى يخرج من الحد المبني الذي اكتسب البناء من المضاف
اليه مثل زمان قام زيد تامل قوله لان المركب من حيث انه مركب
قد يكون مبنيا قيل قوله قد يكون مبنيا مثل خمسة عشر وقد لا يكون مثل
بعلبك وقيل اراد بقوله قد يكون مبنيا مثل زيد قائم فان الجملة من حيث
هي جملة مبني قوله ولئلا يخرج عنه نحو اسم الفاعل لكونه شبيها بالماضي
في وقوعه موقعه فيه بحث لان الماضي هنا شبيه باسم الفاعل لان الاصل
الخبر ان يكون اسما فيكون قام شبيها بالقائم لا العكس فتامل قوله لئلا يتوجه
النقض بمثل غلام زيد فان لفظ غلام في غلام زيد مركب مع غيره

تركيبا اضافيا مع انه ليس بمعرب لعدم تحقق عامله في هذا التركيب ورد
عليه بانه لو اريد بالتركيب الاسنادي لم يدخل في الحد الا المسند اليه والمسند
لانهما مركبان تركيبا اسناديا وح يخرج المضاف اليه وتوابع المعمولات
كالمفاعيل وما يشبهها عن الحد فالاولى ان يقال المراد التركيب
مع العامل فيرد المبتدأ والخبر الا على قول يجعل منهما عاملا في الآخر تركيب
تحقق معه العامل وح لا اشكال وقد يقال المراد بالتركيب التركيب الاسنادي
كما علم من شرح المفصل ومثل غلام زيد في قولنا جاءني غلام زيد معرب
لكونه جزء من التركيب الاسنادي لما هو واقع في التركيب الاسنادي لا لكونه
جزءا من التركيب الاضافي ومثل ضربت زيدا معرب لكونه واقعا في التركيب الاسنادي
اعلم انه لو قيل تبدا وقيل لو قيل ابتداء لانتقض بالمنادى النكرة فانه يشبه كاف
الخطاب في الافراد والخطاب في معرفة قطعا قوله لجواز ان يعرف هذا الحكم
ر باستعمال العرب الغرض من [illegible] ومن علم النحو ان يعرف احوال الكلمات في التركيب
من لم يتتبع لغة العرب لم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها
مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحهم فالمقصود
من معرفة مفهوم المعرب مثلا ان يعرف انه صادق على اسم مخصوص كزيد مثلا
فيعرف ح انه مما يختلف آخره في كلامهم فيجعل آخره مختلفا قوله لكان اوجه قيل
معنى قول المصنف آخره اي آخر المعرب فلا يفيد قوله وحصول كل واحد منها بعد
ما لم يكن موجبا للاختلاف فيه بحث لانه يكون موجبا لاختلاف آخر المعرب الذي
هو المقصود قوله نحو ما احسن زيدا الى آخره لا شك ان قولنا ما احسن زيدا
حسن فيه افضل التفضيل والاضافة في باب افعل التفضيل الى المعرفة انما
للزيادة المطلقة او للزيادة على من اضيف اليه وكلا المعنيين في غير ظاهر على ما لا يخفى

عمل من له ادنى حس فتامل في الرجوع الى احد القسمين **قوله** علم الفاعلية
الباء فيها ليست للنسبة كما ذهب اليه الشارح لانه يلزم ان لا يكون علما للفاعل
كما لا يخفى وقول من قال يلزم منه بطريق الاولى ان يكون علما للفاعل لا اعتداد له
بل الحق ان يقال معنى الفاعلية كون الشيء فاعلا فان الرفع ليس علما
للفاعل بل لهذا المعنى فان قلت يلزم من هذا التوجيه ان لا يكون علما للمبتدأ
والخبر وغيرهما قلت معناه الرفع علم لكون الشيء فاعلا حقيقة او شبها
فيدخل فيه المبتدأ والخبر وكذا الحال في المفعولية **قوله** كالمبتدأ والخبر واسم
كان وما لو لم يكن اسم كان لكان اولى لان اسم كان عند المص فاعل فلا تغفل
قوله لانه يخرج عوامل الفعل لان اعراب الفعل انما هو على سبيل الشبه بالاسماء
كما ستعرفه فان كان بخلاف ذلك فلعلة وكذا اصل الاعراب ان يكون ملفوظا
فان كان متعددا فلعلة وكذا اصل الاعراب ان يكون ملفوظا كل قسم منها
مشترك في نوع اي افراد كل قسم يشترك في نوع من الاعراب مثلا افراد
المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف يشترك في نوع من الاعراب وهو
الاعراب بالحركات الثلاث وعليه فقس **قوله** ولقائل ان يقول في العبارة
نظر لان في هذه العبارة عطف معمولي العاملين مختلفين لان الفتح عطف على
الضمة والعامل الباء ونصبا على رفعا والعامل المفعول المقدر الذي
اقيم الجار والمجرور مقامه وهذا ليس بشيء لان هذا جائز عند المص اذا المجرور
مقدم في المعطوف عليه فهو مثل في الدار زيد والحجرة عمرو والحق ان وجه
النظر ان المفرد المنصرف ليس كلا منه ملتبسا بالضمة يعني ذات المفرد بل اعراب
المفرد فالعبارة الصحيحة اي الظاهرة في المقصود ان يقول والحق
ان رفعا تمييز فمعناه المفرد حاصل بالضمة او حصل بالضمة اي حصل

رفعهما

رفعهما بالضمة لانه في نوع الفاعل فلا عناء وعليها تامل **قوله** فان قيل
المراد بالاول الحق ان المراد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع وشبههما
والاسماء الستة فالجهة لسماعيل حققه المصنف في شرحه وهذا كما
ان المفرد في باب المنادى مقابل للمضاف وشبهه ونحو تطبيقه فتامل
لذكر احكامها بعد قيل فيه نظر لانه لم لا يجوز ان يهمل قيدا يشعر به ما بعده
ويذكر قيد الكثرة وان كان مشعرا به قلت لا محذور فيه الا ان هذا الامر اجتمعا
بانه ذلك والجواب ما ذكر في الحاشية الاخرى **قوله** يشكل بمثل
مسلمات علما الى اخره الجواب ان قوله جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة
اعم من ان يكون منصرفا او غير منصرف فلما قال غير المنصرف علم انه غير شامل
للجمع المؤنث حال كونه علما واما الاشكال بنحو جوار فدفوع بان عدم
انصرافه مختلف فيه وقد اشار بقوله ونحو جوار رفعا وجرا كقاض
قوله وهو كونها مكبرة الجواب انه لو اراد بصيغة المكبر فاستغنى عن ذكره
قيل يفضل انه لا بد من ذكر مضافة الى غير ياء المتكلم للاستغناء اجيب بانه لو لم يذكر
لتوهم ان المضاف الى المظهر مثل اخو زيد ليس من هذا القبيل فذكر لدفع
هذا التوهم وقال الى غير ياء المتكلم لانه لو قال مضافا الى غير ياء المتكلم
لم يكن الضابط جامعا لخروج مثل اخونا منه **قوله** ولو جاز ان يقال
عشرون فيه بحث لان التغيير واقع في الواو والنون مثل رضون وسنون
لما كان الجمع غير قياسي وهكذا لك لانه ليس بعلم ولا صفة حشر وطين
بالشروط المعتبرة **قوله** وفي علامة التثنية فالجمع يصلح ان يكون اعرابا بان
تقلب بعضها الى بعض قيل هذا يدل على ان علامة التثنية الالف
والياء ثم قلبت احديهما الى الاخرى وان علامة الجمع هي الواو والياء

ثم قلبت احديهما الى الاخرى وقد يقال المراد بالقلب الصرف فلا اشكال
ح قوله لا سيما حالة الاضافة هذا الاستثناء يسمع في كلام النحاة فقصد
اصطلاح كلامهم والحق انه غير محتاج اليه لان الاعراب ليس اتفاقا للبس الواقع
فتامل قوله وليس النون عوضا عن الحركة اي عن الحركة الاعرابية في المثنى
والمجموع كما في الفعل الذي يضربان ويضربون كذا قيل وفيه بحث لان من قال
النون عوض عن الحركة لم يرد انه عوض عن الحركة الاعرابية في المثنى والمجموع
كما في الفعل بل اراد انه عوض عن الحركة التي كانت في المفرد وقد ارتفعت
بالحاق المثنى والمجموع والفايدة في التعويض ان رعاية الاصل بقدر
الامكان واجب قوله وانما تعذر الاعراب لفظا اي آخره فان قلت فتاي
من قبيل عصاي او من قبيل غلامي قلت الفايدة انها لو كانت من باب عصى
لقيل انها معربة تقديرا اتفاقا في جميع الاحوال ولو كانت من باب غلامي
لكان عند بعض النحاة مبنيا وعند بعض معربا بالاعراب التقديري في
الحالين فلا تغفل قوله واختار المصنف انه تقديري في الاحوال
الثلث لما ذكرناه وبان هذه الكسرة موجودة قبل التركيب المقتضي
للاعراب غلامي قوله واللفظ فيما عداه اعلم ان اعراب التقديري عند
بعض المتاخرين غير منحصر فيما ذكره المص بل مثل قولنا ابو البشر وصالحوا
القوم ومثل الجملة المحكية كزيد قايم اذا جعل علما والمفرد المحكي مثل من زيدا
في جواب من قال رايت زيدا وغير ذلك من الاعراب التقديري ولم يذكر
الزمخشري مثل مسلمي من التقدير فليس في كلام المص افراط ولا تفريط قوله
غير المنصرف ما فيه علتان اي علتان معتبرتان فلا يرد نحو هند لفا صرف
لان احدى العلتين في حكم العدم نظرا الى الخفة المقاومة لها قوله

الحكاية

الحكاية والتركيب فهذا المذهب مردود جدا وزاينة في البيت منصوبة
الخ لا يخفى ما في هذا الاعراب من التكلف والحق ان النصب تقديرا عين
والرفع على انه زاينة بدل من النون اي والنون نعت زاينة وزاينة صفة
لنون فلما حذف الموصوف وهو نون اقيمت الصفة وهو زاينة مقامه
وجعلت لان النون والمبدل في حكم المنحى اي ونون زاينة او صفة فيكون
من قبيل ولقد امر على اللئيم يسبني ولا يقال ان اللام زايدة فان قلت
النحويون يعدونه من الاسباب الالف والنون الزايدتين ولم يعلم
في كلام المصنف زيادة الالف قلنا النون الزايدة قبلها الف تكون
الالف فيها الا زايدة وهذا علم باستقراء كلامهم فلا فرق بين العبارتين
فزيادة النون التي قبلها الف يستلزم زيادة الالف قطعا واما الالف
الزايدة بعدها نون فقد يكون النون بعدها زايدة وقد لا يكون
الا ترى ان حسان وحبان وقبان يجوز انصرافه وعدم انصرافه مع ان
الالف زايدة قطعا لاحتمال اصالة نونه وزيادته قوله وزينب
للتانيث المعنوي والتعريف فمن الظاهر ان يقال وزينب للتعريف
العلمي والتانيث المعنوي فان زينب مثال لقوله ومعرفة قوله ولهذا
لو سميت امراة بمسلمات نحو مسلمات علما منصرف عند الزمخشري لان هذه التاء
ليست متمحضة للتانيث بل هي دال على الجمعية ايضا فلا يقوى قوة المتمحضة
فلا يعتد بها في منع الصرف وقد صرح بذلك في الكشاف في بحث
عرفات وقال الفاضل التانيث بالتاء لفظا او تقديرا معتبر في
باب منع الصرف وعرفات ليست التاء فيه للتانيث ولا تاء مقدرة
فمنصرف قوله ويجوز صرفه يعني بالجواز المعنى الذي يجامع الوجوب

فلا يرد عليه لان الواجب على المص ان يقول تجب صرفه للضرورة وتجوز
للتناسب هذا مع ان الضرورة قسمان قسم يجب فيه الصرف كما مثله
وقسم لا يجب وذلك لعدم الانكسار الوزن بل للزوم الزحف
كما في قوله اتوني بن حرمون عميني شلوع فان ابن حرمون لو لم ينون
لزم منه الزحاف وهو جائز قوله اعد ذكر نعمان لنا اعترض عليه
بانه نحو نعمان المنون لضرورة الشعر يصدق عليه انه فيه علتين
من تسع فالحكم بكونه منصرفا يوجب كون الحد غير مانع وقد يقضي عنه
بعض المحققين فان معنى كلامه ويجوز صرفه الحكم اي دخول التنوين
والكسر التابع له فلا يلزم منه كونه منصرفا فيبقى الحد مانعا وقيل الضرورة
يندفع بدخول التنوين فلا حاجة الى الكسر قلت للنحويين مذهبان
في علامة دخول الكسر احدهما دخول الكسر مستقل في المنع كالتنوين
ويدل عليه ظاهر قول المصنف في حكمه انه لا كسرة ولا تنوين الثاني ان امتناع
الكسر تبع لامتناع التنوين للعلتين فلما دخل التنوين فيه للضرورة
دخل الكسر فدخول الكسر في نعمان يؤيد المذهب الاول والمذهب الثاني
اقرب الى التحقيق وذلك ظاهر للمتامل قوله خروجه الى اعلم ان العدل
فيه عدول عن الصيغة الاصلية بحسب اللفظ والمعنى بشرط ان يكون
اصل المعنى باقيا بحاله وح لا ينتقض بضارب المأخوذ من الضرب ولا بمثل
اكلب وانيب من الجمع والتصغير الواردين على خلاف القياس فان قيل
باي قيد يخرج الضارب عن الحد فيه خروج عن الصيغة الاصلية التي
هي المصدر الى صيغة اخرى وهي فاعل قلنا ليس فيه خروج عن صيغة
الاصلية وان كان فيه خروج عن صيغة الاصلية لان المصدر

صيغة

صيغة اصلية لاسم الفاعل اما صيغة الاصلية ففاعل مثلا واما خروج
مثل احكن فلان العدول فيه بحسب اللفظ دون المعنى قوله كثلاث
ومثلث فثلث كان اصله ان يكون على صيغة ثلاثة ثلاثة بخلاف ضارب
المشتق من الضرب لانه ليس اصله ان يكون على صيغة الضرب بل هنا
اخذ صيغة من صيغة اخرى لا خروج الاسم عن صيغته الى اخرى فلا يرد
ان ضاربا فيه العدل والصفة فيلزم ان يكون غير منصرف قوله وتحقيق
العدل في جمع بعضهم يقولون انه معدول من جمع كبر وعليه انه فعلا
قياس في فعلا الذي لم يجمع مذكرها بالواو والنون ومذكر جمعاء يقال
فيه اجمعون هكذا قيل ويمكن ان يقال ان اجمعين في جمع اجمع ليس بقياسي
لانه ليس علما ولا صفة معتبرة لان الصفة المعتبرة شرطها في الجمع
ان لا يكون افعل فعلاء فجمعه كلا جمع فصح قول المتقدمين انه معدول
عن جمع واعترض بعضهم انه لا يصح انه معدول عن جماعى لان ذاك
قياس فعلاء التي لا تجيء مذكرها على افعل كصحراء ومذكر جمعاء تجيء على
اجمع فاذن يكون معدولا عن جمعاوات قوله وجمعاء فعلاء غير صفة اي غير
صفة حقيقية والا فهي صفة وفعلاء الصفة تجمع على افعل قوله وقطام
في تميم اعلم ان فعال الذي هو علم الاعيان مؤنثا ثلثة مذاهب احدها
البناء مطلقا وهو مذهب اهل الحجاز وثانيها الاعراب مطلقا وهو
مذهب قليل بني تميم وثالثها التفصيل وهو ان ما في اخره راء مبني وغيره
معرب وهذا مذهب اكثر بني تميم قوله وبيانه ان اسحم هو اسم
للحية فيكون معناه اسم الحية المتصفة بالسواد لا للحية مطلقا فباعتبار
ذات الحية في مفهومه خرج عن الوصفية لكن لم يخرج عنها بالكلية

اذ قد اعتبر في مفهومه الاتصاف بالسواد وكذلك حال ادهم فانه
اسم للحية التي فيها سواد وبياض لا للحية مطلقا ولو غلبا على الحية مطلقا
يكون الحكم ايضا كذلك وليس في كلام ابن الحاجب ما يدل على خلافه قوله
بل علامات التذكير فيه بحث لان اربعة مؤنث لفظي لصدق الحد عليه
وينقلب هاء في الوقف وهو اي الانقلاب خاصة تاء التانيث
ولذا قال بعض المحققين لا يقوم دليلا على ان الوصف العارض غير
معتبر في باب منع الصرف قوله لا نسلم ان التانيث في الجمع حقيقة
قيل فيه نظر لان كلامنا في التانيث المعنوي اعم من ان يكون حقيقيا
او غير حقيقي وفيه بحث لانه ليس معنى كلامه ان فيه تانيثا حقيقيا
حتى يتوجه عليه ما ذكره المعترض بل معناه ان التانيث في الجمع لكونه
بمعنى الجماعة وفي الجمع تانيث لفظي فليس في الجمع تانيث الا بهذا
الاعتبار قوله ان سمي بمثل شات وذات في الصحاح انك اذا وقفت
على ذاة قلت ذاه بالهاء فدل على ان اصلها الهاء لكن لما وصلت
بما بعدها صارت تاء قوله وانما قال بغير هاء ليخرج الاحتراز عن
مثل صياقلة واجب لانه جمع واما مدائني لى الاحتراز عنه لانه ليس جمعا
وهو ظاهر ولا منقولا عن الجمع لان المنقول عن الجمع انما هو مداين
علما لا مدايني فتدبر هذا الا ان يكون باء النسبة في المفرد فاما لو كان
فيه فلا اخلال بالصيغة فيكون غير منصرف نحو كراسي في جمع كرسي قوله
سلمنا ان فيه تانيثا لقائل ان يقول لو سلم ان فيه تانيثا لزم ان يكون
عدم انصرافه للتانيث والعلمية لانهما سببان لمنع الصرف وكونه غير منصرف
قبل التنكير بسبب الغرابة بالجمعية المحققة لا بهما فتامل فانه دقيق

قوله

قوله يلزم ان يقول شرطه ان يكون جمعا في الاصل لو قال في الاصل لتوهم
ان لنا جمعا عارضا يحترز عنه بهذا كما ان قوله في الاصل ثم باب الوصف
العارض فعدم الذكر اولى واما ان الجمعية الاصلية معتبر فيعلم من قوله
لانه منقول عن الجمع قوله ولم يتعرض المص لهما وعدم التصرف هو الصواب
لان كون الجمل سببا امر محقق بل هو احتمال فكون الجمع مقدارا احتمال
فلم يتعرض لهما هناك بل اكتفى بذكرهما هنا قوله لان الاصل في
جوار جواري للاعلال على الوجه الذي ذكر يوجب ان يكون جوار
حال الجر غير منصرف لضرورة بجواز اصله كجواري ولا نقص بحذف
الياء فتامل فالحق ان يعل جوار قبل النظر الى منع الصرف كما علم صريحا
من شرح المصنف لان الاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا او في حكمه
اعترض عليه بان التركيب الاضافي لو كان معتبرا في باب منع الصرف لكان
تاثير عدم الصرف في الجزء الثاني لا في الجزء الاول كما في بعلبك فانه غير منصرف
وتاثير التركيب انما هو في الجزء الثاني الذي هو بك لا في الجزء الاول الذي
هو بعل لانه مبني فالتركيب الاضافي مثل غلام زيد لو كان معتبرا في منع
الصرف لزم ان يكون زيد في غلام زيد يمنع منه الكسر والتنوين والدليل
المذكور لا ينفي اللزوم لان الاضافة في قولهم وجميع الباب باللام او الاضافة
يراد بها المضاف لا المضاف اليه ويمكن الجواب ان يقال التركيب
الاضافي لو كان معتبرا في باب منع الصرف فتاثيره اما باعتبار المضاف
او باعتبار المضاف اليه لا يجوز ان يكون باعتبار المضاف اليه لما تقرر
من ان التركيب الاضافي اذا جعل علما فاعرابه باعتبار المنقول عنه
فتحقق انه لا تاثير في منع الصرف في الجزء الثاني فلو كان معتبرا لكان تاثيره

باعتبار التأثير في الجزء الاول وفي جزء الاول هذا المحذور وعدم التعرض
لشق الاول الذي هو الاهم لانه معلوم عند من له ادنى شروع في الفن
والله اعلم بالصواب قوله تابط شرا او شاب قرناها في الجملة
التي صارت علما مذهبان احدهما البناء كما كانت قبل العلمية والثاني
الاعراب التقديري وبه صرح الفاضل والتعليل واضح على مذهب
الاول دون الثاني والقائل بالمذهب الثاني يلزم عليه عدم الصرف ولكن
لا يلزم قوله ووجوب الاحتراز عن مثل سيبويه لا يجب الاحتراز
عن سيبويه وخمسة عشر لان بناءهما يعلم من هذا المختصر ولم يعلم بناء
التركيب الاسنادي منه فوجب ذكره قوله سكران لم يوجد في
الصيغة الاوزانا واصلا وهو فعلان لان مضموم الفاء كعريان
يتعين فيه الصرف لان مؤنثه على فعلانة بالتاء وفعلان بالكسر صفة
ليس موجودا في الصفات قوله ولم يختلف ايضا في ندمان
قيل المراد ندمان بمعنى النديم من المنادمة لان ندمان من الندم بمعنى
النادم فان مؤنثه ندمى فيكون غير منصرف وفاقا كسكران قوله
كضرب وشمر اذا سمي رجل بها قيد التسمية برجل لانه لو كانا علمين
لامراة لم يتعين باعتبار الوزن قوله اما للاشتراك بان يقع فيه اشتراك
اتفاقي فيه بحث لان الاشتراك الاتفاقي ليس مقتضيا للتنكير بل
التنكير بان يجعل لواحد من الامة المسماة او اشتهر بمعنى من المعاني
كقولهم لكل فرعون موسى والحق ما ذكره بعض المتاخرين والاعتراض
على الطريق الاول المشكوك وانما قلنا ان الاشتراك الاتفاقي ليس
بمقتض للتنكير اذ لو كان مقتضيا لكان الاعلام المشتركة نكرات لكن

المص قال لو صح واحد لدخول الاعلام المشتركة فليتنبه قوله
وباب ثلث فستثنى من هذا الباب التحقيق ان ثلث لو سمي
به رجلا يكون منصرفا لزوال الصفة والعدل الذي هو تابع لها واما
بعد التنكير فهو غير منصرف عند سيبويه لاعتبار الوصفية الاصلية
والعدل تابع للوصف هذا كلام محقق وكتب الفن ناطقة به قوله
وقال قوم انه غير منصرف لوجود العلتين التعليل يدل على ان عدم
الانصراف لوجود العلتين ولا شك ان هذا التعليل لم يثبت المدعى
لان المدعي عدم الانصراف مطلقا ففي مثل احدكم لا يبقى العلتان
بل واحد قوله ولم يقل اسم اسند اليه الفعل لو قال اسم اسند اليه
الفعل لدخل ايضا نحو اعجبني ان ضرب زيد في تعريف الفاعل كما ان
قوله تعالى وان تصوموا خير لكم داخل في تعريف المبتدا بانه الاسم
المجرد فلو قال في تعريف المبتدا والاسم في تعريف الفاعل لم يفتقر فذكر
في احدهما ما وفي الاخر الاسم تفننا في العبارة قوله لا كاسم المفعول
ليس على ما ينبغي لدخوله في شبهه وخروجه عنه بقوله على جهة
قيامه به وانت تعلم انه لو قال اسند الفعل غير شامل لضرب زيد
لكان خلفا من القول وكذا قوله لا كاسم المفعول فتامل يمكن التجاوز
معناه ليس الغرض دخول اسم المفعول في شبه الفعل وان كان داخلا
يسقط السؤال والحق ان يكون الفعل مقدما اعلم انه لو قيل في تعريف
الفاعل ما اسند اليه الفعل او شبهه لتم التعريف على قول من
جعل زيد في نحو ضرب زيد فاعلا وعلى قول من لم يجعل فاعلا بزيادة على
جهة قيامه به قوله والثاني ان يكون الفعل في بابه قبل فيتسلط لانه

ليس شرطه ان يكون قائما به بل على جهة قيامه به قلت ليس المراد له
يكون الفعل قائما به القيام الحقيقي فقط حتى يتوجه عليه النظر بل اعم من
الحقيقي والمجازي كما يجراه وهذا ظاهر للمتامل بعد ما حقق قوله على جهة
قيامه به قوله اسند اليه الفعل اى اسند اليه الفعل لا الاصطلاحي
باعتبار مدلوله والضمير في قوله او شبهه راجع الى الفعل الاصطلاحي
لا الى مدلوله لفعل الاصطلاحي لان لا معنى لشبه مدلوله فيتم الكلام
ويندفع النظر قوله في جواب من قال من قام لا يقال لا تطابق بين
السؤال والجواب لان السؤال جملة اسمية والجواب جملة فعلية
لانا نقول التطابق حاصل معنى لان تقديره اقام زيد ام قام عمرو
الى غير ذلك فعدل الى من قام قصدا للاختصار قوله لان الكلام في تنازع
الفعلين المراد من قولهم لا تنازع في ضمير التنازع المتصف
بالوصف المذكور المصطلح عليه وهو انه لو اعمل الثاني اضمر الفاعل
في الاول او حذف الفاعل على مذهب الكسائي او اعمل الفعلان على
مذهب الفراء او اضمر في الآخر ولا شك ان الاضمار غير مفيد للمعنى المقصود
فتامل ويعلم منه انه لو اقتضى الفعلان الى الفاعل اعلم ان في قوله ويعلم
منه الى قوله لجاز عند الفراء سهوا فاحشا لان المبحث ان الفعل
الاول لو اقتضى الفاعل يضمر او يحذف عند الكسائي خلافا للفراء
فانه لا يجوز احد الامرين للزوم احد الامرين المحذورين اما الاضمار
واما حذف الفاعل في القسمان الاخران وهو ان الفعلين يقتضيانه
النصب او الاول النصب والثاني الرفع فحكمه غير معلوم مما ذكر فابل الظاهر
انه وافق البصريين لعدم ذينك المحذورين اما الحكم في القسمين

الاولين

الاولين باعمال الفعل الاول فهو احد الاحتمالات والاحتمال الثاني
اعمال الفعلين لو اقتضيا الفاعل والثالث ان يذكر الضمير في الاخر لو
اقتضى الاول الرفع والثاني النصب فبناء على ولا تعتبر ما ذكره قوله فتظهر قول
ابن الحاجب لا ان يمنع مانع فتظهر يتعين في قوله فتظهر الرفع اى فانت
تظهر لان النصب لا وجه له الا بالعطف على يمنع وفاه ظاهر لان
قوله الا ان يمنع مستثنى مفرغ من قوله والمفعول على المختار اى
اضمرت المفعول على المختار في كل زمان الا في زمان يمنع المانع وفي
زمان الاظهار وانما ذكرت هذا مع وضوحه لان كثيرا من المحصلين
غلطوا فيه بل سمعت ان بعض الشارحين لهذا الكتاب وقعوا فيه
قوله والفصيح المختار الا ما هو الافصح ويمكن التوجيه بان قوله ما
هو الافصح بمعنى ما هو الاولى والاحرى فيعبر عنه بلفظ الافصح قوله
وهو اجتماع النقيضين فيه بحث لان السعي اخص من الطلب
ولا يلزم من نفي الخاص نفي العام ويمكن ان يقال السعي والطلب
بمعنى ويان لغة واما ما ذكره المعترض فهو عرف طارئ فلا تقدح
قوله فلو وقع موقع الفاعل لكان مسندا او مسندا اليه فيه بحث
لانه يشكل بقولنا اعجبني ضرب زيد عمرا لان الضرب مسند اليه والجواب
الذي ذكره في الحاشية غير دافع لهذا النقض فان اجيب باختلاف
الجهتين فقد اجبنا ايضا باختلافهما والحق ان اقامة الثاني مقام
الفاعل جائز عند الالتباس على ما هو مذكور في الكتب المعتبرة
خصوصا عند من جوز حذف احد المفعولين وهو مذهب المختار وعليه
البعض وفي مفعول الكل مفعولية ما لا يحتاج الى قوله مفعوليته

ما لان الكل مفعول قطعًا فتبك ان ما ذا بع ذكر لمناسبة الاولى ومشاكلة
ولا يخفى ما فيه من التعسف لما بيد قوله او الصفة الواقعة الخ اعلم ان
ما قايم الزيدان انما كانت الصفة فيه مفيدًا على مذهب تميم واما على
مذهب الحجاز فقايم اسم لما وما بعده فاعل سادّ مسدّ خبر ما
فان قيل قيل التجريد عن العوامل اللفظية معتبر ههنا كما في القسم
الاول ام لا فقد يجاب عنه بالمنع والا لخرج الكان قايم زيد اي يمنع
الاعتبار والحق ان التجريد شرط في القسم الثاني ايضا ولهذا قيل الصفة
المعتمدة على حرف النفي ويمنع صحة الكان قايم الزيدان لان شرط الاعتماد
مفقود والمراد من الواقعة في المعتمدة فيشكل بمثل قايم ابوه
زيد والحق ان اقايم ابوه زيد الواقع فيه بعد همزة الاستفهام
هو زيد حقيقة تقديره ازيد قايم ابوه فلا يرد الاشكال فلا يصح
زيد اقايم ابوه فان كنت في شك فعليك بالتتبع قوله على مختاره في
باب اسماء الافعال الجواب ان التعريف على ما هو المشهور المصطلح
عليه عند النحاة واعراب اسماء الافعال بالوجه الذي ذكره مخترعًا
وفيه ثلثة مذاهب احدها انه لا محل لها من الاعراب والثاني ما ذكره والثالث
ما اختاره الفاضل وقال النصب على المصدر اوجه عندي وفي كل
واحد منها اشكالات لا يليق بحال المبتدي قوله فان طابقت مفردا
اعترض بان الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام يتعين
ان يكون مبتداء فكيف يصح قوله فان طابقت الصفة المذكورة جاز
الامران وجواز الامرين مناف للتعين قلت تقدير الكلام فان طابقت
الصفة المذكورة بحسب الظاهر مفردًا جاز الامران حقيقة فتامل فانه

دقيق قوله المسند الى المبتداء فيه بحث لو كان المراد بالمسند
المسند الى المبتداء لكان في الحد استدراك بين لان قوله المغاير
للصفة لاخراج مثل قولنا اقايم الزيدان وليس بمسند الى المبتداء بل
الى الفاعل والحق ان تقدير الخبر هو الاسم المجرد وكيف لا يكون الخبر اسما
حقيقة او تقديرا فانه من اقسام المرفوعات التي هي من اقسام الاسم فوجب
الاندراج تحت الاسم ولو قيل في تعريف الخبر المجرد المسند الى ما تقدمه لفظا
او تقديرا لكان وافيا بالمقصود ويندفع عنه النقض بلكنه ولم يحتج
الى قوله المغاير للصفة المذكورة قوله واصل المبتداء التقديم هذه
المسئلة التي بعدها من قوله وقد يكون المبتداء نكرة انما هما في القسم الاول من
المبتداء لا الثاني على ما لا يخفى على من له ادنى تامل قوله فصار سلامًا ماده الاثبات
عن النصب الى الرفع للثبات والبقاء والدوام في الجملة الاسمية فعدل
انما يكون لو كان الخبر اسما مثل زيد قايم اما لو كان الخبر فعلا مثل زيد
ضرب او يضرب فليس يفيد الدوام بل التجدد فسلام عليك على مذهب الاكثرين
من النحاة ان الخبر متعلق بالفعل لا يفيد الثبات الجواب انهم لا يمنعون
قطعا بل يدعو الاول فجاز ان يقدر عندهم بالاسم نظرا الى مقتضى
المقام وان ابوا الا التعلق بالفعل فلا نسلم ان على قول الاقلين في لا يفرقون
مطلق السلام الى آخره يمكن الجواب بان المراد المطلق الذي قاله المتكلم
كما يقال ان مات سلام ابيه قوله لان الجملة الشرطية جملة فعلية بالحقيقة الاولى
ان يقال جملة فعلية او اسمية لان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص
والجملة الخبرية هو الجزاء والقيد المخصوص هو الشرط فالجزاء ان كانت فعلية
فالجملة فعلية وان كانت اسمية فالجملة اسمية كما يقال ان اكرمتني فانا اخوك

وما قلنا ان الجملة الشرطية جملة خبرية قول صاحب المفتاح وقيد الجملة الخبرية
لان ذكر هذا الكلام في مباحث الخبر لا في مباحث الانشاء فالشرطية جملة
خبرية او انشائية مقيدة بقيد مخصوص قال بعضهم على ان الانشاء والواقع
في الجزاء بتاويل الخبر فلا تغفل قوله فالصواب ان يقال فيه بحث
ان كون الخبر ظرفا ليس بشرط في وجوب تقديم الخبر نقول الان عندي ان ما بك
اجلالا وما بك قدرة علي ولكن ملأ عين حبيبها فان حبيبها مبتداء وملأ
عين خبره وليس بظرف قوله فلم يقع الاشكال حتى اي حين زيد بالجار
والمجرور او بالمتعلق المجرور وعلى الله عبدك متوكل ليس الخبر هو الجار والمجرور
بل الخبر المتوكل قوله وهو الغفور الودود فان قلت هذا المثال ليس
بنص في تعدد الخبر لاحتمال ان يقال الودود ذو العرش المجيد صفات للغفور
قلت هذا الاحتمال لا يدفع التعدد لان الغفور وفعال خبران نعم لو قيل
ان الغفور الودود وذو العرش المجيد بدل منه بدل الكل يدفع التعدد
فالجواب انا لا نثبت التعدد بهذا المثال فالاحتمال الراجح كاف فيما
قصد التمثيل بل المتساوي قوله لان الشرط قد اخذ ما يقتضيه من الجواب
فيه ان الشرط الذي هو الصلة قد اخذ ما يقتضيه واما ما تضمن معنى الشرط
اي الذي ان يكرمني اكرمه لم ياخذ ما يقتضيه والاولى التعليل بان الشرط
في هذا الباب بان يدخل المبتداء على فعل صالح للشرطية وان يكرمني غير صالح
لكونه شرطا لعدم الصحة ان اذا يكرمني قوله واعلم ان بعضهم الحق ان المفتوحة
لا يخفى ان هذا مناف لما ذكره من قوله لا وجه لتخصيص ليت ولعل بهذا الحكم
اي الاخر والحق ما ذكره هنا لانه قد يدخل الفاء على خبر ان في القران وفي الشعر
وعلى خبر لكن في الشعر قوله وفيه نظر هذا السؤال لا يرد على المصنف

لانه

لانه مستثنى نحو لولا زيد وتقديره لولا زيد موجود ولم يدع التعميم ووجود
القرينة بشرط والقرينة هنا دلالة لولا على الوجود فانه لما كان خاصا
لا يدل لولا عليه فلا يجب الحذف قوله وقصد المقارنة لقائل ان يقول لا فائدة
في قوله وقصد المقارنة لانه لما كان بمعنى مع تكون المقارنة مقصودة
والا لزم ارتكاب خلاف ما وضع له فلا حاجة الى ذكر قصد المقارنة الجواب
ان ذكر المقارنة يحتاج اليه والا ينتقض بمثل قولنا زيد وعمرو ماشيان
لما اريد بالواو المعية فانه لا يجب الحذف في هذه الصورة قوله تقديره
كل رجل وضيعته مقرونان الخ الحاصل ان التقدير الثاني هو الصحيح لا التقدير
الاول واعترض بان خبر المبتداء الاول واجب الحذف فلم يذكر خبر المبتداء
الثاني اجيب بانه لو ذكر خبر المبتداء الاول مثل قولنا كل عمل وجزاؤه مقرونان
فلاجل اللبس حذف الخبر الثاني لان حذفه لا يؤدي الى محذور واثباته يؤدي
الى محذور لا لانه داخل في ضابط وجوب الحذف الجواب بان المسند اليه [illegible]
والجواب الصحيح ان يقوم ابوه في ان زيدا يقوم ابوه بتاويل الاسم داخل
في تعريف الخبر وقائما ابوه خارج عن الخبرية وابوه فاعل له كما ان قائم ابوه
في زيد قائم خبر للمبتداء قوله لاستلزام نفي العام نفي الخاص مسلم الا ان غرض
المتكلم من الخبر افادة الثاني مع ما يقصده والمقصود انه يخبره بنفي رجل في الدار
لا نفي رجل مطلقا فلا يتم المراد قوله وان ابن قليب لا براح الاستشهاد
بهذا البيت في اعمال لا لا يتم لانه يمكن ان يكون براح خبر لا براح مبتداء ولي الحذف
خبر لا لانهما اسم وخبر وهذا نظير مثل كرهت كراهيتي وقد يجاب بعض الشارحين
بان المراد من قولنا كرهت كراهيتي كرهت كراهية مثل كراهيتي فيدخل في التعريف
ويبقى الحد جامعا وفي هذا الجواب نظر لان المعترض اورد السؤال بكرهت

كراهيتي الذي يقع كراهة المتكلم عليها لا بانا ولا المجيب فالسؤال باق
بحاله والجواب ان المراد بقوله معناه هو المعنى الشخصي ومحال ان يقع
كراهة المتكلم على كراهة الشخص فتامل قوله وقد يكون الفايدة في ذكره
مع كونه معلوما من التوبيخ السابق ليست بواضح بل سبق الاول الدلالة
على ان هذا القسم والرابع التصريح بمخالفته مع صاحب الكتاب وان كان
في اكثر المواضع قوله لانسلم انه للتاكيد بل للنوع فيه بحث لان التاكيد
هنا ليس مقابلا للنوع بدليل ان النحاة مثلوا بقولهم زيد قايم البتة
وهو للنوع قطعا وهذا القول غير ما نقول ونحن نجزم بانه لو قيل له على
الف درهم اعترافا جاز ما لوجب حذف فعله مع انه للنوع والجواب
الحاسم للشبهة ان المراد بقوله مضمون الجملة غير المحتملة التي هي عاملة في
المفعول المطلق وله على الف درهم فزيد قايما قوله ولا شك ان المصدر
لا يدل على الزمان والمكان الا بالالتزام فيه بحث لان الفعل الحقيقي
الذي هو المصدر لم يدل على الزمان والمكان بالالتزام لجواز ان يتعقل
الفرد ولم يخطر بالبال الزمان والمكان وشرط دلالة الالتزام اللزوم
العقلي بحيث يمتنع ان يدرك المفهوم الاصلي بدون اللازم هذا لو اعتبر
في الدلالة الكلية وبعضهم اكتفوا في الدلالة بالجزئية وبهذا المذهب
يصح كلامه قوله وفيه نظر لان هذا التوجيه لا يدفع الاعتراض لعدم خروجه
عن الحد والتحقيق ان الحدود النحوية يعتبر الحيثية فيها بمعنى ما وقع عليه فعل الفاعل
كما ذكر لهذا المعنى وظاهر ان زيدا ضربته لم يذكر الا لكونه مسندا اليه
فتامل ولكن على بصيرة فيما سواه من الحدود قوله ولانه لا يتقدم عليه في اكثر المواضع
لو لم يكن لفظه فقد لم يفد ايضا التقديم في المواضع التي يجوز تقديمه على الفعل

فيها

فيها بل معناه يجوز التقدم نعم لو كان معناه يجب التقدم لكان الامر كذلك
والحق ان معنى قوله قد يتقدم انه يتقدم قليلا اي بالنسبة الى عدم التقدم
وان كان التقدم في نفسه كثيرا او التقدم اعم من ان يكون على سبيل الجواز
او الوجوب وقوله تعالى وانتهوا خيرا لكم في تعذر انتهوا خيرا لكم من قبيل
ما يجب حذف عامله بحث لان عدم التلفظ بالفعل في القران العزيز لا يدل
على الوجوب نعم لو ورد مثل هذا التركيب في كلام العرب ولم يتلفظ
اصلا بفعله لكان من الواجب قوله ولا جملة في قوله ولا جملة فيه بحث
لان المفرد هنا مقابل للمضاف وشبهه والجملة ان لم يكن علما لا يصلح
ان يكون منادى قطعا وان كان علما فيدخل في المفرد المعرفة فيبنى على
الضم محلا على ما اختاره المصنف اي ابن الحاجب في تقدير اعلم قدره صاحب
الكتاب فلا تغفل قوله وليس مثل يا هذا ويا هؤلاء كذلك فيه بحث
والحق ان معنى قوله علم يرفع به اعم من الرفع لفظا او تقديرا او محلا
ومثل يا هذا ويا حذام ويا فساق داخل في الثالث قوله لانه حركته فيه
بحث لان الافراد هنا مقابل الاضافة وشبهها ويا الزيدان ليس بمضاف
وشبه به على ما ستعرف ولو كان يا الزيد حرك بسبب لحاق اللام
لكان يا زيدان حركتا بالحاق الالف وهو منتف قطعا وللتنبيه على اعراب
الاولى وبناء الثانية قال ويخفض اولا وينصب ثانيا والحق في التعليل ما ذكره
المحققون من ان حرف الجر لا يلغى فيجب ان يكون معربا فتامل فان في هذا التعليل
قوله لوجوب تغايرهما وجوب التغاير بين المضاف والمضاف
اليه لا يستدعي ان يكون مخاطبا اصلا لجواز التغاير بوجه اخر وهو
محقق ولو صح ما ذكره لم يصح تمثيله بقوله يا زيد اخاك ولا يجاب

بانه تابع ويحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع لان ما ذكر في بيان امتناعه
لو تم ليس اخر الفظيا لصح مثل هذا فيه قوله وهذا المخالف لما ذكرنا
او لا بعض المخالفة اي هذا النقل موافق لما نقله المص عنه في بعض الصور
ومخالف له في بعضها اما الموافقة ففي مثل يا زيد والحسن لان الرفع في الباع
يختار على النقلين واما المخالفة ففي مثل يا زيد والنجم لان على الوجه المنقول
اولا يختار النصب وعلى المنقول ثانيا يختار فيه الرفع ويا زيد والرجل من قبيل
الموافقة ايضا قوله لانها توابع معرب اي توابع معرب مرفوع وتوابع
المرفوع مرفوعة كذا ذكره المص في شرحه لما عرفت ذلك لم يتجه اعتراضه
قطعا قوله ليدخل فيه وفي الجواب ان المراد بالصحيح الاصلي فلا
ينقض بمثل حي كما قال لم يستقم لانتفاء جنته بجواز طاه تامل قوله اعلم
ان الموت استعملوا صيغة النداء ولهذه النكتة عدل عن حرف النداء الذي
هو احق الصيغة والمراد الصيغة المشهورة في باب النداء قوله بعد
جعل احترازه عن قولنا زيد قائم الاولى ان يحترز بقوله لشغل الفعل
عما ليس بعده فعل ولا شبهه مثل زيد اخوك لان مثل زيد قائم ولم يدخل
في القسم الثاني فلا يحترز عنه بالقسم الاول وهذا الاحتراز انما يصح لو لم يقيد
الاسم بالمفعول به والا لم يدخل مثل زيد اخوك في كل اسم مفعول به فلا يحترز
عنه والش رح يختار بان المراد بقوله كل اسم كل مفعول به لدفع الاعتراض
الذي ذكره لكنه لم يقطع بهذا الجواب قوله لو سلط عليه اي لو فرغ لو انفك
المص بقوله مشتغل عنه بضميره بمعنى ان المانع من العمل فيما قبله هو العمل
في الضمير ليتم التعريف ولا يندفع الاعتراض بانه عبارة عن الاحتراز بن
قاصرة وقد يجاب عنه بان المفهوم عرفا من عبارته بجواز التسليط
المستلزم

المستلزم بعدم المانع اللفظي والمعنوي اعلم ان عبارته عن الاحتراز بن
قاصرة بسبب القصور ان صدق الشرطية لا يستلزم صدق الطرفين فيخرج
لم يخرج مثل زيد هل ضربته عن الضابط لانه لا تسليط ولا نصب في قبل
علة القصور انه فهم من التسليط التقديم والحق ان المراد من التسليط
انه بحيث يصح عمله قبله عند حذف الضمير قوله لو ذكر معطوف على معمول
ناصب بتحذير اعترض عليه بانه في هذا ضمير يعود الى الموصوف لانه
هو معمول وليس في المعطوف على التقدير ضمير فلا يصح العطف والجواب
ان ذكر ضميرا يعود الى المعمول والمحذر منه بدل منه ويكون من اقامة الظاهر
مقام المضمر فتامل قوله وبيان ذلك ان الفعل كضرب مثلا يدل على الزمان
المعين وفيه بحث فان الفعل لا يدل على الزمان المعين مثل اليوم والليلة
كما انه لا يدل على المكان المعين مثل المسجد والدار واجيب بان الفعل
الاصطلاحي دال على الزمان المعين الذي هو الماضي او المستقبل والحال
واليوم والليلة وامثالهما من الجزئيات ذلك الزمان فان الفعل
لا يدل عليه قطعا كما يدل الفعل على المكان المعين فكذا يدل على المكان
المبهم لجواز تعقل الفعل المصطلح واللغوي بدون المكان قطعا
نعم ان المكان لازم لهما في الوجود والفرق بينهما كفرق الفجر فافهم
قوله وفيه نظر لانه يشكل بمثل ضربت زيدا وعمروا معه فيه بحث
فان الاشكال مندفع لانه لو كان معه مذكورا مع قولنا ضربت زيدا
وعمروا لم يكن الواو للمصاحبة بل المصاحبة حينئذ مستفادة من مع فيكون مثل
جاءني زيد وعمرو معه الى غير ذلك في النقض الثاني نعم لو لم يقيد
بقولنا معه واريد بالواو المصاحبة فلا اعتراض بان قص وتحتاج

في دفعه الى المحل قوله بخلاف الظرف يحتمل ثلثة معان احدها ذكره
الشرح والثاني ان معناه بخلاف الظرف الذي هو حال فانه يصح
تقديمه على العامل المعنوي بخلاف الظرف الغير ان يكون حالا اولا قوله
لجواز قولهم تمرة كلتي بسراتي فيه بحث لان هذا المثال ليس فيه
اسم الاشارة فيتعين ان يكون العامل اطيب بخلاف ما نحن بصدده قوله
اجيب بان المعنى المقصود في البابين مع اتحاده موجب ان يكون العامل فيهما
واحد والا لم يبق المعنيان قوله نحو الاكرمين افعالا فيه بحث
اذ الاكرمين افعالا امثل حسنون وجوها من قبيل رفع الابهام عن النسبة
لا عن المفرد فلا يكون مما نحن فيه قوله واحد الجواب ان الشرط معقد
بالذهن والجزاء بالخارج فلا يكون الجزاء والشرط متحدان فيفيد قوله
ان حملناه على مقتضى النص الى اخره فيه بحث لان نفسا في قولنا
طاب زيد نفسا من قبيل الكنا عن متعلقا ما انتصب عنه بدليل صحة
الاضافة لاسيما عند من قال بتجرد النفس قوله ثم ان كان اسما
يصح جعله الخ ولقائل ان يقول المدرك بالجعل في قوله يصح جعله لما
انتصب عنه ان ما يكون الحمل به هو او اعم منه ملحوظ فان كان الاول
لم يصح في الابوة وان كان الثاني يصح في الدار والعلم وقد يقال المدرك
بالجعل ان يكون للشئ جهتان قريب وبعيد فجهة القريب عبارة عن جعله
لما انتصب عنه والبعيد عبارة عن جعله لمتعلقه والابوة كذلك لانه يشمل
الابوة ما انتصب عنه اعني زيد وابوة من ولده وكذلك العلم والدار
فان قلت يصح ان يقال العلم له جهتان علمه وعلم من ولده فلا يتم الفرق
والجواب انه لا يتصف زيد بعلم ابنه ويتصف زيد بابوة ابنه

ابيه وللمنافة محال قوله وان كان صفة الى اخره فان قيل لم لا يجوز
ان يقال طاب زيد فارسا غلامه فلا يكون في الا المتعلق ما انتصب
عنه قلت ح يتعين ان يكون حالا لان المعنى في الغلام لا يصح الا بشرط
الاعتماد وفي التمييز الاعتماد مفقود فتامل قوله الطواعب الى اخره وهذا
مردود لان الرواية صحيحة والرواية الاخرى على تقدير الصحة لا ترد
الرواية الصحيحة نعم لو قيل ليس فيه تقديم لفظ يصح ان يكون تمييزا من النسبة
الكبد ورد الى الحبيب اي ما كان النفس الحبيب يطيب لفرق لكان حق
قوله لان الا لو كانت الصفة لم يجب النصب لجواز ان التقييد الا غير الصفة
ليس بغير به لازيلية الضمير في قوله وهو راجع الى المجرور ولا مدخل
فالعدالة الى للصفة فيه فالاولى ترك التقييد ولو قال فذكر المستثنى
منه لكان سديدا حتى لا ينتقض بمثل قرأت الا يوم كذا وان امكن
دفع النقض بتمحل قوله لان المبدل في حكم الساقط فيه بحث لان قولهم
في حكم الساقط ليس على ظاهره كما صرحوا به اعلم انه لا يلزم من نفي الدليل
الخاص نفي المدلول بل من نفي الدليل مطلقا فتامل قوله وما لي الا آل
احمد شيعة وما لي الا مشعب الحق مشعب فيه تقديم المستثنى على المستثنى منه
لو كان شيعة فاعلا للظرف واما لو كان شيعة مبتدا تقدم عليه
خبره فلا يكون فيه تقديم المستثنى على المستثنى منه قوله اي لا يجوز ان يقال ما
زيد شيئا الا شئ اي لا يجوز ان يقال ما زيد شيئا الا شئ على البدل واما
على الاستثناء فيجوز فان قيل كيف جاز الاستثناء وسوق باب
الشئ عن نفسه قلنا تعذر المستثنى بمثل حقيرا او لا يعبأ به ليصح الاخراج
قوله ولقائل ان يقول لا حاجة الى قيد غير المحصور الا ان يقال المراد

بالجمع الجمع وما اشبه وح يظهر فايدة غير المحصور وبهذا التوجيه
صرح بعض المحققين **قوله** الا الفرقدان يمكن ان يقول قوله الا الفرقدان
على لغة من يجعل التثنية مطلقا بالالف ومنه قوله صلى الله عليه وسلم
من احب كريمتاه وقول الشاعر قد بلغا في المجد غايتاه فيندفع هذا
الضعف وضعف آخر وهو ان كلا اذا اضيف كان الوصف للمضاف
اليه لا الكل نفسه **قوله** مثل كانت الحبل الشكل لي حبل يعلم في قول المصنف
ولذا انتفى الاعراب لفظا والقرينة لفظ حكم خبر كان حكم المفعول كما
ان اسمها حكمه حكم الفاعل وهو فاعل على ما صرح به بعض ووافق المصنف
هذا القول في قوله كما وضع لتقدير الفاعل على صفة **قوله** ويجوز كون واحد آخر
فيه بحث لان لا رجل لنفي واحد غير معين فلا يجوز ان يكون واحد من الرجال
فيها نعم لو كان يفيد نفي واحد معين لجاز كونه واحد آخر غيره معين فيها
تامل **قوله** والثاني انها لو فتحا التوهم لا يخفى عليك ان هذا التوهم وجه
لصحة هذا الوجه والا فتحهما وفتح احدهما جائز بالفصيح قطعا **قوله**
ولا بمعنى ليس لا يتعين ان يكون لا بمعنى ليس وعلى تقدير التسليم بعلم انه
عامل فقوله على ضعف لا يخلو من ضعف **قوله** مبني وهو ...فان قلت
لم لا يجوز في قولنا يا زيد الطويل البناء بل يتعين الاعراب مع ان الموصوف
في البابين بناؤهما عارض قلت الفرق ان الصفة ههنا للتخصيص فيسحب
النفي عليها بخلافها ثمة فانها للتوضيح والمنفي في الحقيقة هنا هو الوصف
وفي المنادى هو الموصوف والصفة موضحة لا مدخل لتاثير حرف النداء
فيها **قوله** ونعت المبني الاول مفردا يليه فيه سؤال مشهور وهو ان القيد
الاخير وهو يليه يغني عن ذكر الاول ويمكن الجواب بانه لو قيل

انه نحو لا رجل ظريف عاقلا الوصف لكن يليه لاتحاد الصفة التي
هي ظريف بالموصوف فكانه لا فصل بين عاقل والرجل فقيد الاول
لاخراج مثل هذا المثال ويليه لاخراج مثل لا رجل في الدار ظريف
قوله وان لم يكن النعت كما ذكرناه بنا الاعراب هو الرفع والنصب
لا يريد ان الرفع والنصب جائزان معا في كل واحد من المواضع بل يتعين
احدهما كما في لا رجل في الدار فانه لا يجوز فيه الرفع **قوله** والعطف
على اللفظ الى لفع اعلم ان في قوله اطلاقا الا انه مقيد بما اذا كان
المعطوف غير معرف ولا مضاف لفظ الجز في نحو لا غلام والعباس
الرفع وفي مثل لا غلام وانا رجل لا النصب فالمثال يرشد الى
ذلك فان قلت في مثل يا زيد ابن يتعين فيه البناء ولم يجز الاعراب
قطعا كما عرفت في باب النداء ان مثل هذا المعطوف حكمه حكم
المستقل ولم يجز فيما نحن فيه البناء قطعا قلت لان البناء هنا لتضمنه
من الاستغراقية وحرف العطف ضعيف لا يصلح لان يقوم مقام من
بخلاف المنادى فان حرف العطف قائم مقام يا فيتعين فيه البناء **قوله**
فبقي لا بلا خبر تقدير الخبر جائز شايع قطعا وبنو تميم لا يثبتونه
اصلا **قوله** وعمل لا في المعارف هو غير جائز فيه ان صورته نكرة
لوجود اللام فلا يكون عمل لا في المعرفة صورة وهو محذور عند سيبويه
قوله لا اجلها فيه بحث لان التعريف بدون هذا القيد تمام وما قيل
ان فايدة القيد اخراج مثل قل هو الله احد على قراءة من حذف التنوين
فان التنوين فيه ساقط لالتقاء الساكنين ممنوع لانه لو صدق
عليه ان المضاف اسم مجرد تنوينه لا لاجل الاضافة ولم يكن فيه ...

التقدير لكان مقيدًا بل هذا القيد موجب لخروج مثل الضارب
الرجل والحسن الوجه والضاربك فلم يكن التعريف جامعًا قوله فان مثل
قولنا هذا مضروب زيد اضافة معنوية لان في مضروب ضميرا يرجع
الى هذا فاضافة مضروب الى زيد اضافة معنوية مفيدة للتعريف
قوله واللفظية الى آخره اعلم ان كلام المص يقتضي ان يكون الاضافة
في مثل ضارب زيد وحسن الوجه في تقدير حرف الجر ولا يخفى بعده فان
قيل ضارب زيد في تقدير ضارب لزيد واللام فيه لتقوية العمل
فلا يبعد عن التوجيه واما في مثل الحسن الوجه فلا يخفى بعده اعلم
ان المص عرف المضاف اليه وزيد في ضارب زيد مضاف اليه قوله
وتثنيتهما وجمعهما اعلم ان المراد بقوله وتثنيتهما وجمعهما فهو تثنية
الضمير يعني الضاربكما والضاربهما لا تثنية الصفة وجمعها اعني
الضاربك والضاربه لان المراد بالضاربك وشبهه ليس منع تنوين
ولا نون فتامل قوله فانه تجب الاضافة في ضارب في وجوب الاضافة
هنا وعدم الوجوب في الضاربك محل تامل الفرق بينهما غير خاف على
متقن الصنعة قوله متماثلان في العموم والخصوص تماثلهما في الخصوص
بين واما تماثلهما في العموم فيحتاج الى دقة نظر فتامل قوله وتأويله الى العلم
وعورض بانه يمتنع ايقاع الكتابة واسناده في سعيد كرز وكتب سعيد
كرز الى المثنى قوله فلا فائدة في الغاية ان الاضافة الى المضمر يجوز
عند بعضهم فصرح بان مذهبه مخالف لمذهب هذا البعض على ان
التخصيص لان المبحث اضافة الاسماء الستة الى ضمير المتكلم وكيفية التلفظ
بعد الاضافة وذو من الاسماء الستة فنبه على انه لا يضاف الى المضمر

كما لا يضاف

كما لا يضاف الجملة الباقية اليها فقد لاح فائدة التخصيص قوله
التوابع الخ تعريف التوابع منقوض بالخبر الثاني والمبتدأ الثاني لصدق الحد
عليهما كما لا يخفى والجواب انه ليس باعراب سابقهما لان المراد ان اعرابه
بسبب اعراب سابقه وظاهر ان اعرابهما ليس بسبب اعراب السابق
ليس اعرابهما من جهة واحدة لان المراد في صحة الجمع ان عاملهما بالشخص
ويرد النقض بالتوابع المفردة المعرفة في المنادى لانه كان مرفوعًا
حملا على اللفظ لان اعراب السابق النصب محلا ولا محال للرفع وقد يجاب
بان المراد باعراب السابق الاعراب او ما يشبه الاعراب السابق وقولنا
يا زيد الظريف مثلا بالرفع وان لم يكن باعراب السابق لانه اعرابه
نصب لكن بما يشبه الاعراب لان حركة المنادى مشابهة للحركة الاعرابية
من حيث العروض فتأمل واشكل في هذا يا هذا الرجل فانه مرفوع قطعًا
لانه المقصود بالنداء وليس باعراب السابق وما تكلفنا في الجواب
السابق لا يجاب هنا قيل هذا من كلام المحشي فيه جانب للخطأ الى جانب
المعنى كانه قيل توصل هذا الرجل ويمكن ان يجاب عن الاشكال السابق
بهذا الجواب قوله لما لم يكن لا اعراب الا فيه بحث لانه يمكن اعراب الا لانه
اسم بمعنى غير فان قلت صورته الحرف وله اعرابه محلا وكذا مذ ومنذ
ونظايرهما وقوله لكونه حرفا فاسد لانه اسم قطعا كما لا يخفى على من له دربة
في الفن قوله فالاول يتبعه في الاعراب لا يخفى ان قوله في الاعراب
مستدرك لانه لما عرف التوابع علم قطعا يتبعه في الاعراب قوله
والموصوف اخص الى آخره اعلم ان المراد بالاخص الاعرف بالمنادى
المانع في التعريف فيكون الحيوان الضاحك من قبيل المساوي لا من قبيل

الاخص كما توهمه قوله يلزم مما ذكرتم اللزوم غير مسلم لان الكليتين
لا تنعكس كنفسها وتوضيحه ما ذكر في الحاشية وما ذكره بعينه في شرح
المفصل للكافية ويمكن ان يقال ان معنى كلام المص انه يكفي في كون
الموصوف موصوفا الاخصية او المساواة فح ورود السؤال ظاهر
قوله العطف تابع اعترض على هذا التعريف بمثل قولنا جاءني زيد بل عمرو
لان المتبوع ليس مقصودا بالنسبة بل التابع مقصود فلا يكون
تعريف العطف جامعا ولا تعريف البدل مانعا ولذا زاد بعضهم
في تعريف البدل بانه مقصود بالنسبة دونه من غير حرف الجواب
ان قولنا جاءني زيد مقصود بالنسبة في الجملة ومثل قولنا جاءني
رجل حمار المتبوع غير مقصود ابتداء لانه قصد النسبة الى حمار
فسبق لسانه الى ذكر زيد فالمتبوع في العطف مقصود ابتداء
وان لم يكن مقصودا دواما وفي البدل ليس بمقصود اصلا فانه
يدفع النقض عن التعريفين بلا زيادة قيد واحد قوله بتوسط
الى قوله خاصة بعد تمام الحد قوله بتوسط الى قوله لو اكتفى بقوله تابع
بتوسط الى قوله يكفي واما قول المص في شرحه لو اكتفى لدخل في التعريف
مثل جاءني زيد العالم والعاقل صفة مع صدق التعريف عليه
فيجاب عنه بانه يجوز ان يكون صفة وعطفا باعتبارين فوصفيته باعتبار
دلالته على معنى متبوعه وعطفيته باعتبار التوسط المذكور ولهذا
اكتفى الفاضل عليه قوله فما بكت الايام الى قوله لو سلم عدم الاحتمال
بلا مقدر مضاف لم يكن بعيدا واما على تقدير المضاف اي ورب
الايام فلا يكون بعيدا بل هو الصواب واول البيت لا ينافيه قوله

ومن ثم لم يجز الى لعن الدليل الاول فاسد لانتقاضه بمثل قولنا
ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو فانه يجري فيه مع انه جائز كما لا يخفى
على العارف والحل انه ذاهبا فيه ضمير راجع الى عمرو وهو اسم ما فانه
وان كان متاخرا لفظا متقدم رتبة قوله لو كان المجرور مقدما
يحتمل انه يكون معنى هذا الكلام ان كان المجرور في الكلام فالشرط
تقدمه على المرفوع والمنصوب وان لم يكن المجرور فيه فالعطف
جائز وح يصير صور الجواز كثيرا وبهذا ذهب صاحب الموشح
وان يكون معناه الشرط وجود المجرور فيه وتقدمه فانحصر الجواز
في صورتين فان نظرنا الى المناسبة المصحح فالحق الاول وان نظرنا
الى ما ورد في الاستعمال والحق الثاني والله اعلم قوله فلما قال
يقدر خرج ايضا الصفة من هذا القيد لان الصفة ليست مقررة
لامر المتبوع لان المراد بتقرير امر المتبوع ان يدل التابع على ما دل
عليه المتبوع والصفة ليست كذلك فان كنت على ريبه فيما قلت فعليك
بشرح من الكافية قوله ان الحد المذكور لا يتناول اجمع لانسلم ان اجمع
واخواته لا يقرر امر المتبوع بل في قولنا جاءني القوم كلهم اجمعون فاجمعون
مقرر للقوم كما ان كلهم مقرر والتقرير الثاني اتم من الاول قوله
وان في ان زيدا قائم اعلم ان الحد المذكور لا يشمل ان ان
وضرب ضرب وزيد قائم وزيد قائم واما زيد زيد قائم فلا يخفى انه
يقرر امر المتبوع في النسبة والجواب الحاسم لمادة الشبهة
ان هذه الثلثة لا تدخل في هذا التعريف لانه لا يصدق عليها انها
توابع لانها ليست باعراب الثاني لفظ الثاني للاعراب مطلقا

لفظاً ولا تقديراً ولا محلاً فاذا لم يدخل في القسمين وجب الخروج عن
الاقسام فالاعتراض بحذافيره ساقط وذكرها في الباب استطراد
قوله لكن المتبوع كذلك مقصود بالنسبة فان قلت التعريف منقوض
بمثل قولنا جاءني زيد بل عمرو لان عمرا مقصود بالنسبة المجيء اليه
دون زيد فلا يكون التعريف مانعا قلت معنى التعريف ان المتبوع
ليس بمقصود اصلاً لا ابتداء ولا دواماً ولا نسلم ان المجيء ليس
منسوباً الى زيد ابتداء وقد مر لي هذا في تعريف العطف فلا
تغفل قوله وهو بدل الكل الى آخره فان قلت التقسيم غير حاصر
لخروج بدل الكل عن البعض منه قول الشاعر رحم الله اعظما
دفنوها بسجستان طلحة الطلحات والجواب ان مثله داخل
عندي في بدل الاشتمال لان المراد بقوله ملابسة بغير الجزئية والكلية
اي بغير ان يكون الثاني جزءاً للاول وكلا له واعظما بالنسبة الى طلحة
كذلك فتامل قوله يجب نعت النكرة الوجوب غير مسلم وان كان ظاهر
قول المص يوهم هذا المعنى بل المعنى بقوله فالنعت اي النعت حسن
او فصيح وبهذا صرح الزمخشري في المفصل بقوله كلا ان لا يحسن
ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة قوله وعطف بيان ان كان له
اوضح الحق في المثال ان يقال ان قصد المتكلم التوطئة كما يدل
وان قصد الايضاح فهي عطف بيان نعم ان القصد الاظهر فيه ليس
ببعيد ما ناسبه قيد اتفاقي
ولم يقل شابه لان المناسبة اعم من المشابهة ليدخل بعض المبنيات
المناسبة الغير المشابهة فيرد عليه ان مثل هذه المبنيات مالم تكن

للمبني الاصل بل مناسبا دخل في تعريف المعرب فيكون التعريف غير مانع
والحق انها بمعنى واحد وغير العبارة تفننا والاعجمية ممنوعة قوله باختلاف
العوامل في اوله المراد بالاولية رتبة لا مرتبة العامل لان يكون شاغلا حالا
على معموله نظرا تاخره لفظا فالاعتراض ساقط قوله وهي المضمرات
لا يخفى ان قوله وهي المضمرات يفيد الحصر وان المبني منحصر في المذكورات
وفيه بحث لان المبني لا ينحصر في هذه الاقسام كالمبني من المنادى والجواب
ان المراد في قوله وهي المضمرات المبني المبحوث عنه في الكتاب وهو منحصر
فيما ذكره والبحث عن المنادى ولا رجل قد تقدم ولا بحث عن الاسماء قبل
التركيب الا عن الاصوات لانها لا تطلق عليها الاصوات فانه ان اطلق
عليه اي على النوع اسماء الاصوات قوله المضمر ما وضع لمتكلم اورد على هذا
التعريف لفظ المتكلم والمخاطب والغائب فانها عبارات عن الغائب فلا يرد
نقضا به هذا غير سديد كما ترى بل الحق في الجواب ان المراد بقولنا
ما وضع لمتكلم ما وضع لما يصدق عليه انه متكلم وهذا موضوع لمفهوم
المتكلم ومعنى بان يذكر مشتقه كقوله تعالى غير منحصر فيما ذكره بل قد يكون
بذكر المشتق منه ورجع الضمير الى المشتق كما انه بذكر الوجود والضمير
الآتي بعده للموجود وقد يكون المرجع مما دل عليه السياق كما في قوله
تعالى حتى توارت ولابويه فذكرهما في القسم الحكمي مخالف للتحقيق قوله
فاذا لم فوت المتصل لو لم يقيد قوله فاذا لم فوت بالمتصل لا يكون فيه خلل
مع وجود الاختصار قوله ولا يلزم من ذكره وجوب الابراز في نحو زيد
عمرو يضربه الحق ان الابراز في زيد عمرو يضربه هو غير واجب كما فهم
من كلام الشارح بل بعض المحققين صرحوا بالوجوب في موضع الالتباس

فعلى هذا الكلام المص من قوله ولا يسوغ الدال على عدم جواز الابراز
في الفعل مطلقا خلاف ما عليه النقد تامل قوله لحذف النون اولى فيه
بحث لانتقاضه بان وكان الا ان يعتبر مع اجتماع النونات مثلي الجز
قوله او يكون افعل من كذا ان يكون الخبر مشابها للمعرفة اعلم ان تفسيره
لكلام المص يكون الخبر مشابها للمعرفة غير صحيح لان خبر الفعل على ما هو
المتعارف عند النحاة فيما كان الخبر معرفة او فعلا مضارعا او افعل من كذا
لفظا او تقديرا فهي كلام الشارح افراط وفي كلام المص نوع تفريط
قوله الا ويكون المبتدا معرفة الحصر ممنوع ولو سلم انما يصح لو كان تعريف
الخبر شرطا لا غير واما لو كان الشرط احد الامرين او الامور فلا يفيد
قوله وحذفه منصوبا ضعيف قيل قوله وحذفه منصوبا ضعيف من قبيل
ضربني زيدا قائما اجيب بعد تسليم الاولوية المنع لان الخبر فيه خاص والشرط
عدم الخصوص ولذا لا يقال ضربني زيدا قائما حين من ضربت عمرو قاعدا الثاني
ان الخبر محذوف في تقدير الحذف حاصل اذا كان منصوبا اي لا في حال الرفع
وضعيف خبر المبتدا محذوف اي المحذوف ضعيف قوله والعائد للمفعول
يجوز حذفه يمكن الجواب بان قوله يجوز حذفه يفيد استمرار جواز الحذف
يعني يجوز حذفه على طريق الاستمرار بخلاف غيره من المرفوع والمجرور اما
العائد المجرور من قوله كالذي كانوا فيكفي ادخاله في المفعول قوله
اعلم انه يجب تقديم المبتدا لا يقال مثل قولنا الذي ضربته من قبيل زيد
اخوك فيدخل في الضابط لانا نقول الذي ضربته رجل عالم ما نحن فيه
ولم يدخل في الضابط لا يبعد لادخاله في نحو لزيد قائم وهو زيد قائم مما
اشتمل على ماله صدر الكلام فتامل قوله واي واية كما في بعض النسخ

واي واية

واي واية يمكن ويرد عليه نحو قولنا مررت برجل اي رجل ويمكن ان يقال
لما ذكر في اسم باب الصفة هذا المثال علم ان قوله يمكن معناه
الاغلب وقوع اي صفة قوله اسماء الافعال الى آخره قيد بعض الشارحين
لهذا الكتاب التعريف بقوله وضعا ليخرج اسم الفاعل بمعنى الماضي
منه وليس بداخل لانها لو كانت بمعنى الماضي وضعا لكانت داخلة في حد
الفعل فلم يكن تعريف الفعل مانعا والتحقيق ان اسماء الافعال بحسب
اصل الوضع بمعنى المصدر واستعمالها في هذا المعنى مجاز اشتهر
لا يخرجه عن حد الاسم ولم يدخل في تعريف الفعل اما النقض باسم الفاعل
بمعنى الماضي فيندفع بان معنى الحد ما كان بمعنى الماضي اسم مبني بمعنى
الماضي او اريد من كان الدوام وصار لا يكون دائما بمعنى الماضي
بل في الجملة قوله واما اعرابه ومنع صرفه فيه بحث لان قطام على تقدير
اعرابه لا يكون لكونه معدولا لوجه الاطراد الباب في منع ضعيف
كما ذكرنا سابقا قوله فيات على حواته يفهم منه ان منع صرفه
للعدل وليس كذلك لان منع صرفه للتانيث والعلمية والاولى ليدفع هذا
الوهم ترك فيات على حواته نحو عمر وفاسل قوله وانما بنيت فيكون
الاصوات من القسم الثاني للمبني سواء الذي وقع غير مركب لئلا يقال يلزم
ان يكون مثل بدء كنت زيد مبني لوقوعه غير مركب تركيبا يراد به
المعنى ظاهر فلا يرد نقضا بخلاف غاق فانه لا يركب تركيبا يراد به
المعنى قطعا قوله وبقولي ليس بينهما نسبة خرج عنه الاحتراز
بظاهره ينافي ما سبق من قول المصنف له بالتركيب التركيب الاسنادي
لئلا يتوجه عليه النقض بمثل غلام زيد فتامل والحق ان المراد بنفي

النسبة الثابتة في الاصل فلا احتراز عن غلام زيد والا فالتركيب
والا فالمركب الاضافي لم يدخل في الجنس فلا احتراز عنه لغو قوله تعيين لفظ
العاشر الى لفظ العشر حينئذ بحث لانه لو كان التقدير حادي عاشر
لكان قولنا جائني حادي عشر يستلزم مجيء واحد في هذه المرتبة
او واحد من هذا العدد كما ثالث ثلثة قوله وعندي ظرف لكذا
فيه بحث لا يخفى على من له ادنى معرفة بالقواعد والاولى ان يقول
ظرف لذا وجد في نسخة هكذا ولعل قوله ظرف لكذا تصحيف لكذا
قوله والا فالمرفوع الظاهر من هذا الكلام وجوب الرفع في مثل
كم رجلا ضربته وليس كذلك وقد صرح بجواز النصب في شرح الكافية
قوله ثلثة اوجه اي النصب بكونه استفهامية والجر بالخبرية ورفع
عمة بحذف تمييزه فلا ير وان تمييزه ستة اوجه او في رفع عمة اربعة
اوجه في تمييزه وهذا ظاهر اعلم انه لو قال فيقع المبتداء غالبا
لكان اصوب اجيب بجوابين احدهما ان المراد بالمبتداء المبتداء
صورة اي الاسم لم يدخل عليه العوامل اللفظية ومثل لفا عبد الله نضربه
وان جاز فيه النصب لانه لا مجال للعوامل اللفظية فهو مجرد
عن العوامل اللفظية صورة وقيل من وجوب المبتداء على مذهب ابن مالك
فاختار المص هنا مذهبه قوله فبينما العسر لف دارت مياسير التحقيق
ان بين ظرف الزمان وما زائدة كما صرح الفاضل بقوله من الظروف
الزمانية اللازمة الاضافة الى الجملة الاسمية المتضمنة لمعنى
الشرط وكذا بينا قوله العسر مبتداء وموجود خبره مسلم اما قوله
وهو العامل في بين فخطاء لان العامل في هذا المثال معنى المفاجاة المستفاد

من لفظ فبينما ظرف زمان ولفظ اذ ظرف مكان له ايضا قوله تقديره
فبين زمان العسر موجود غير صواب بل فاسد والعامل في لفظ دارت
عندهم هي لفظ المشهود من قول النحاة لان لا مضاف الى دارت
عندهم وقوله لا يجوز ان يعمل دارت في بين صحيح لما ذكره بل لان المضاف
اليه لا يعمل فيما قبله وكيف للحال الاستفهامية كما قال بعض شارحي الكتاب
انه ظرف مكان بدليل عمله في الحال في قولك كيف زيد ضاحكا وهذا
الكلام لا يخلو عن دقة اي من الظروف المبنية مذ ومنذ اعلم ان القول
بكون مذ ومنذ من الظروف المبنية مع اختيار كونه مبتداء غير جدا
لانه ما هو ظرف حقيقة لا يصح كونه مخبرا عنه لان الظرف مقدر بفي قطعا
ثم ظرفيته يصح على مذهب الزجاج من حيث الاعراب اما المعنى فلا يساعد
على الظرفية لانه ليس المعنى على ان يوم الجمعة كائن في اول المدة او بانه
في جميع المدة لا يصح اللهم الا ان يقال انه جعل من باب الظروف على طريق
التشبيه وقد يكون المعنى اول المدة فيه بحث لا يصح ان يقصد ان جميع
المدة زمانه سعر زيد قوله والمضاف الى حد ما معنى لا ما لم يكن للمضاف
لفظ مثل غير الذين لاشتهاره بمماثلة المضاف وبمغايرته كاضافة
اسم الفاعل الى مفعوله والصفة المشبهة الى فاعلها قوله واما العهد
بان يذكر منكورا اعلم ان ذكر المنكور لازم في العهد الخارجي بل المدار على
انه بين المتكلم والمخاطب معهودا في الخارج سواء سبق ذكره في الكلام
او لم يسبق فيتبين ان الشارح العهد الذهني على ما في النسخ المصححة غير
مطابق لاصطلاح المشهور والله اعلم قوله واما بمعنى الذي كون اللام
بمعنى الذي لا ينافي كونه للجنس والعهد والاستغراق ففي كلامه خراج

فتامل **قوله** واذا كان مقابله المراد بالتعيين ان يكون فيه ملاحظة
واشارة اليه ما يعرف فيدخل فيه علم الجنس وكذا ضرب اسامة بالكذب
الذي في ضمن نكيت وكيت اي بالنوع المحقق للملاحظة على سائر الانواع
ويخرج عنه جميع اصناف النكرات **قوله** ليدل على ان معه مثله لو كان
المراد بالمثل المثلية بحسب اللفظ والمعنى لكان قوله في حنة مستدركا
ويمكن ان يوجه كلامه بان المراد بالمثل المقيد بكونه من جنسه
مع المماثلة المذكورة فيصح كلامه **قوله** ولا التانيث جاز الوجهان المراد
بالوجهين الوجهان المذكوران سابقا وهو الاثبات على حالها كما في
قرآءان والتقليب واوا كما في حمراوان لا الرد الى الاصل والاثبات
فلا يقال ردايان بل رداوان هذا هو الصواب الذي لا يخرج عنه
قوله نحو جائني قاضون ولا يخفى ان التمثيل بقاضون اولى ليعلم ان الياء
المقدرة كالملفوظ في الحكم **قوله** ولا يشكل بجمع جمعا فيه انه جمع لو لم يكن
صفة لكان اسما وشرط الجمع وهو العلمية مفقود فيه الا ان يقال انه علم
للتاكيد كما ذهب اليه بعضهم والا ان يكون من الشواذ **قوله** ان المراد بالتذ
لو كان التذكير بحسب المعنى لكان في الاكتفاء في القسم الاول بقوله مذكر
مع ان الحق ان يتعرض في القسم الاول للتجرد عن التانيث ليندفع الوهم
وليعلم جواز جمع حبلى علما فتامل **قوله** ان الارضون والسنة اعلم ان نحو
السنة اما ان يكون شاذا عنده واما على حكم الفاضل فلا والارضون
والاوزون من الشواذ اتفاقا **قوله** جمع التكسير ما تغير بناء واحده
قيل هذا التعريف منقوض بنحو صنوان فانه جمع تكسير لصنو ولم يتغير
بناء واحده فانه قيل تغيير بناء الواحد فيه بزيادة الالف والنون

في الاخر يلزم ان يكون مسلمون داخلا في التعريف فتامل في الجواب
عن هذا الاشكال وجمع المذكر السالم كذيدين لو عرف باللام لكان
اولى لانه صرح بلزوم اللام في العلم وقيل ان الجمع المعرف باللام جنس
والاستغراق لا يتفاوت القلة والكثرة **قوله** ويجوز اضافته الى
الفاعل لا يخفى عليك انه لا يلزم من ذكر الجواز ان الاعمال منونا اولى
لان الجواز غير متعين بالمرجوحية بل يجتمع الوجوب كما في قوله ويجوز
حرفه للضرورة والاولوية ايضا **قوله** لكونهما بمعنى الثبوت بمعنى الحدوث
في كون افعل التفضيل بمعنى الثبوت بحث لان معنى زيد افضل من عمرو ان
فضل زيد على فضل عمرو ولا ثبوت فيه وقد صرح بعض المحققين بكون
افعل التفضيل بمعنى الحدوث **قوله** لخروجه الوصف والتصغير صرح
المصنف في الشافية بعدم اجتماع التصغير والعمل بقوله فمن ثم جاز ضويرب
وامتنع ضويرب زيد ويلزم بالطريق الاولى عدم اجتماع الوصف
والعمل **قوله** ويعلم منه انه لا يجوز حذف النون في العمل من غير التعريف
تخفيفا فيه بحث لانه قرئ لذائقوا العذاب بنصب العذاب فيمكن
الجواب بانه من الشواذ فلا ينتهض نقضا **قوله** ولقائل ان يقول
لا نسلم انه يخرج بهذا القيد افعل التفضيل لجواب ان معنى قولنا لمن قام
اي قام اصل الفعل فلا يرد افعل التفضيل لانه لمن قام به الزيادة اولا
وبالذات وقام الفعل تبعا هذا لو سلم انه بمعنى الثبوت فان قيل
لو كان بمعنى الحدوث فما الاعتراض على تعريف اسم الفاعل فالجواب
ما ذكرنا من ان المعنى قام اصل الفعل فيه اعلم ان القيد اللازم في التعريف
ليس للاحتراز بل للاستعادة بان اللزوم معتبر في حقيقتها وغير

اسم الفاعل المتعدي عن التعريف بقيد الثبوت كما يخرج عنه اسم الفاعل
اللازم قوله وشرطه غالبا لكان اصوب لا يخفى ان الشرط هنا في الغلبة
فكانه تسامح قال في الحال بل الامثلة المذكورة عن المص من الشواذ
عند سيبويه قياس من باب الافعال قوله مثل اشد واكثر واقبح
في كونه اقبح من قبيل ما ليس بعيب نحو قوله فيلزم الفصل بين
احسن ومعموله فان قيل اذا قدم منه وقيل احسن منه في عينه
الكحل لم يلزم الفصل فيندفع المحذور واجيب بلزوم الاضمار قبل
الذكر وهو مردود لان رتبة الفاعل التقديم على ساير المعمولات
فلا يتم قول المص مع انهم لو رفعوا الخ قوله وفي عبارة الكتاب
نظر لانه يدل الى النظر التماير وعلى عبارة الكتاب لو اجعل
لو الم يتصل ظ فالغوا اوشرطا وتجعل للوجه الاعلى جوابه
اما لو اجعل ظ فاستقر احالا من ضمير غيره فالظرف ساقط ولا يعتبر
قيد المفهوم تامل قوله ولو الزم توارد العاملين في المثال
الاول والثالث انما يظهر لو اجعل المبتدا عاملا في الخبر واما على
مذهب المصنف وهو جعل التجريد عن العامل اللفظي عاملا فالتوارد
يحتاج الى تقدير تلفظ قوله لان الفعل مع الفاعل هذا التعليل
بظاهره يقتضي جواز النصب في مثل قولنا انا الذي احسن لبكر ولا يجوز
اتفاقا قوله وان اردت الحال تحقيقا اعلم ان قول المصنف وان
اردت مخصص للقاعدة التي سبقت للاستثناء كانه قال وعيني
لو كان الفعل حالا حقيقة او حكاية فانه وان كان مستقبلا بالنظر
الى ما قبلها يجب الرفع فيما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها سنو

لان المثالين غير مقصود فيها الاستقبال الحقيقي واما الاستقبال
المشروط في النصب فليس بمضاف الى وقوع الحال قطعا فتامل
وكن على بصيرة والله اعلم قوله والفاء بشرطين اورد على قوله الفاء
بشرطين ان نحو قولك الجنبني فيانك فيخرج يجب فيه النصب مع فقدان
الشرطين اجيب بان الشرطين انما هو لخصوصية الفاء الا لكونها
احدى الحروف العاطفة واما وجوب النصب في المثال المذكور فلخصوصية
الفاء على انه لو كان بدله غيره لوجب النصب ايضا فتامل فانه دقيق جدا
وجوابا ضمنا ان الملازمة ممنوعة قوله وانما اضمر بعدها اعلم ان اضمار
ان لا يفيد شيئا ذكر بل العطف ومقتضى لعدم الدخول وقوله بل المراد
هذا المراد لا يستفاد بالدلالة الوضعية قوله فلما امتنع عطف
الفعل على الاسم ظاهر علم بهذا الدليل انه لا يجوز ان يقال ما تاتينا وان تحدثنا
وان كانت الفاء على ان المراد بالعاطفة المشروطة بكون
المعطوف عليه اسما لا يقال ان الفاء في المثال ليست للعطف
بل للسببية لانا نقول لا تخرج الفاء عن العطف وكذا الواو وان كانت
للمصاحبة عنه ولذا قيل انها للسببية لا للعطف المحض قوله مهما
تاتنا به من اية اعلم ان في مهما ثلثة اوجه احدها ان يكون اسما فقط
لا تركيب فيه قطعا مثل متى والثاني ان يكون اصله ماما وما الاولى اسمية
والثانية زايدة وابدال الالف هاء لشناعة التكرار فعلى هذا الوجه
الكلمة مركبة من اسم وحرف والثالثة ان مه في مهما اسم فعل وما شرطية
فيكون مهما كلاما واسما ويحتمل ان يكون اصله ماما والاولى شرطية
والثانية ايضا شرطية مؤكدة للاولى غير لما ذكر والاحتمال

والاحتمال الرابع غير مصرح به قوله ويختص بالاستغراق التحقيق ان
قوله ويختص بالاستغراق بخصوصية الاستغراق لان النفي داخل
الفعل وهو نكرة فيفيد الاستغراق فزيادة ما عليه نصا في الاستغراق
ونظيره ما جاءني وما جاءني من رجل فتامل قوله فان كان مضارعا عين
الجزم فان قلت قولك ان تكرمني فاكرمك بالرفع جائز فلا يصح قوله فان
كان مضارعا عين فالجزم قلت لان الجزاء في هذه الصورة فان كان مضارعا
ظاهرا الا انه في الحقيقة جملة اسمية اي ان تكرمني فانا اكرمك على ما ذكروه
والتحقيق ان الجزم والفاء لا يجتمعان لان دخول الفاء لعدم تاثير
حرف الشرط ومهما جزم اثر حرف الشرط فيه قطعا ففي مثل قولنا ان
اكرمتني اكرمك يجوز في الجزاء ثلثة اوجه الجزم وهو الفصيح والرفع
بلا فاء ودخول الفاء مع وجوب الرفع قوله وجاء الاشمام اعلم
ان المراد بالاشمام هنا غير الاشمام في باب الوقف فهو اشمام الضم
بثبوت الكسرة نحو بيع وقيل فلا يفسره لما ذكر ومعنى نقلت فيه الفا ايضا
والاولى التعرض فان قلت يعلم هذا من الثلاثية ولذا لم يتعرض قلت
وكذا يعلم حكم العين منه فذكر الاخر وترك احدهما تحكم قوله من خصائصها
وافق ابن الحاجب النحاة في عدم الاقتصار على احد والا فعندي غير مرضي
وقد صرح في شرح المفصل بهذا الاعتراض وقد يدفع بعض المتاخرين
بان المراد بالاختصار الحذف الذي ينزل الفعل منزلة اللازم كما في باب
اعطيت فالمراد بالاقتصار ان لا يكون في النية اصلا وذلك في باب
علمت ممتنع قطعا لانه متعلق بالنسبة ولا يوجد بدون المنتسبين
قطعا قلت هذا الكلام صحيح بظاهره لكنه يخالف القواعد التي ذكروها

منها انهم يقولون في باب التنازع يجب الاظهار ولا يجوز الحذف
فلو اريد بالاقتصار ما ذكره هذا القائل لجاز الحذف كما في غير باب
علمت لان الحذف هنا لا يؤدي الى الاقتصار بالمعنى الذي ذكره قوله
والمراد بالفاء لما كان المراد بالفاء بدون ذلك الجواز ويمكن
ان يقال الجواز المذكور في التعريف مقابل الوجوب لما خوف
في التعليق والجواز المضاف بمعنى الصحة فلا تكرار قوله من حيث انها
لا تدل على الحدث قيل لو لم تدل على الحدث لم تكن فعلا لان الفعل ما دل (بدل)
على حدث مقترن بزمان للازمنة الثلاثة والجواب انها في اصل الوضع
دالة على الحدث فعدم دلالتها على الحدث استعمالا لا يقدح في فعليته
قوله فان قيل اذا كان الامر كذلك كان الواجب ان يجيء هذا الضمير و
اذا عطف يكون فيها ضمير الشان وبمعنى صار معطوفين على ناقصة وانما
لو عطف على ما لثبوت خبرها ويكون فيها ضمير الشان اي ناقصة كانها
فيها ضمير الشان وكائنا بمعنى صار قوله رجاء او حصولا او اخذا
فيه والمنصوبات الثلث اما تمييز او حال او مصادر على تقدير مضاف
فعليك بالتوجيه قوله بل يحمل على ان مراده ان الحج قيل لو كان مراده
هذا لم يغير البيت لم يجد وقد نقل حمل على اظهار اقتدار على انشاء الشعر
وان لم يكن موافقا للمذهب الصحيح قوله وضعت لانشاء التعجب قيل انه (الوضع)
هنا بمعنى الاستعمال لانها لما خرجت الى معنى الانشاء وجب قطعها عن
الزمان ولذا لم يوجد فيها زمان في الاستعمال قطعا واجيب بان الحكم
بان اصل وضعها للزمان والتجرد عارض حتى يتحقق فعليتها وكذا
القول في تعريف الوضع في افعال المدح والذم قوله او مضمرا مميزا

اي اعلم انه لو اكتفى بقوله نكرة منصوبة اي منصوبة لفظا او تقديرا
او محلا لم يحتج الى تفسيره وكذا لم يذكر الفاضل به فان قلت التمييز هنا
عن ذات مذكورة او مقدرة قلت عن ذات مذكورة لان الابهام لا يرتفع
الابهام الا عن المضمر ضمير المبهم فرفع الابهام في نعم رجلا ظاهر واما في قوله
تعالى فنعما هي بمعنى نعم الشيء شيئا هي غاية الابهام قوله في ان يصير جزءا
من الكلام اعترض عليه بان الحرف يصير جزءا من الكلام قطعا فكيف يصح قوله
ومن ثم احتاج فقد يجاب بان المراد من الجزئية ان يطلق عليه انه مسند
او مسند اليه مثل ان يقال في الدار مسند ولزيد مسند اليه الى غير ذلك قوله
وحروف الجر اورد على هذا التعريف النقض بمثل كفى بالله وما جاءني من احد
لانه لا يتحقق معنى الافضاء فيهما اجيب بان الباء ومن وضعهما
للافضاء وكون الباء ومن في هذين المثالين غير مفضيين لا يقدح في
التعريف اذ وضعهما لمعنى شانه الافضاء وهذا المعنى متحقق في المثالين
قوله وهي ثمانية عشر على ما ذكره اقول اشارة الى ان بعضهم عد لعل ولولا
وبل وغير ما من حروف الجر [illegible] فان قيل النحاة منعوا من زيادة اللام
في المفعول اذا كان العامل فعلا والمعمول مؤخرا عنه فيلزم ان يكون المثال
من قبيل الممنوع قلت معنى كلامهم ان زيادة اللام لتقوية العمل التي يكتفي
رعايته انما يكون في شبه الفعل وفي الفعل اذا كان المفعول مقدما وهي
قياسية واما المثال المذكور بزيادة اللام فيه انما هي سماعية فلا نقض
فهي بعكسها قيل لا فائدة في قوله فهي بعكسها قلت فائدته انه لا يقع في الصدر
لانه لا يلزم من عدم الصدارة عدم وقوعه في الصدر كزيد مثلا قوله وكذا ان
وقعت خبر مبتدا اقول وجوب الفتح لو وقعت خبر غير

نعم في هذا المثال يجب الفتح والدليل على ما قلنا قوله تعالى ان الذين
آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا ولا شك
انه يصح ان يقال زيد ان اباه عالم ونظائره كثيرة قوله لئلا يختلط
اقول قيل هذا الاختلاط لازم لان المكسورة تعمل في المظهر والمضمر
والمفتوحة لا تعمل الا في المضمر الجواب ان دوام عمله في المضمر جابر لهذا
الاختلاط قوله واما لئلا يلتبس بان المصدرية اقول فيه بحث فان المخففة
فرع المشددة فكما ان المصدرية مشددة فكذلك المخففة فلا يصح
قوله لئلا يلتبس بان المصدرية قوله ودام المتصلة لازمة اقول
اي غير مفارقة من لزم المكان اذا لم يفارقه او هي مصدر كالعافية
بمعنى المفعول فيكون بمعنى ملزومة لهمزة الاستفهام ان يمتنع انفكاكها
ام عنها قوله فاذا عرفت معناها عرفت الفرق بينها وبين او واما
فان قلت ما معنى او في قولنا ما جاءني زيد او عمرو قلت يحتمل ان يكون
معناه انه ما جاءني زيد ولا عمرو وان يكون عدم مجيء احدهما مع مجيء الآخر
كما ان قولنا جاءني زيد او عمرو وجاءني احدهما من غير تعيين ومبنى المعنيين
على اعتبارين احدهما اعتبار ادخال النفي على حرف العطف فيفيد
المعنى الاول لان نفي احد الامرين مبهما انما هو بنفيهما ومنه قوله تعالى
ولا تطع منهم آثما او كفورا وثانيهما ادخال العطف على النفي
فيفيد احد النفيين لا نفي احد الامرين فتحقق ما قلنا واعتبر فان
لكل منهما موقعا بحسب المقامات قوله والاولان اعني ما
وان المخففة مختصان اقول فيه بحث لان ان المخففة والمشددة
لو خففت ودخل عليها ما الكافة من الحروف المصدرية وبدخلان

على الجملتين فيجعلا نهما في تأويل المصدر فلا يصح دعوى الاختصاص
قوله ولم يقولوا لو انك منطلق آفول اورد عليه قوله تعالى لو انهم
بادون في الاعراب وقول كعب بن زهير ولو ان النصح مقبول
واجيب بان لو فيهما للتمني وبان الشعر ضرورة الشعر قوله ويجوز حذفها
للضرورة كقوله فمن نحن نؤمنه اقول جعل بعض قول الشاعر
خالي لانت ومن عويف خاله نال السماء واكرم الاخوالا
والمشهور ومن عويف خاله من هذا القبيل بجعل جرير فاعل
فعل محذوف والظاهر ان من موصولة وخاله خبره فلا يكون منه قوله
فلولا تقدير القسم قبل الشرط فيهما لوجب جزم لا تخرجن اقول
اعترض عليه بان الجزم هنا غير واجب بل هو مما يجوز فيه الوجهان
الجواب ان الفصيح الجزم ولا يحمل القرآن على وجه غير الفصيح
فصح القول بوجوب الجزم ولو استدل على انه جواب
القسم بدخول اللام الموطئة على الشرط لكان اقرب
الى التحقيق والله اعلم بالصواب
تمت الحاشية للوافية
في سنة ١٢ الكافية

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور بعنب
[illegible] ١١٧٥ وقفي عبده

الحال على ستة اوجه حال منتقلة نحو جاء زيد راكبا وحال مؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا وحال موطئة نحو انا انزلناه قرآنا عربيا وحال مترادفة نحو ذهبت راشدا مهديا وحال دائمة نحو كان الله عليما قادرا وحال متداخلة

العلم على ثلثة اقسام علم ولقب وكنية
وهو لا يخلو اما ان يكون مصدرا
بالاب والام او لا فان كان
مصدرا بالاب او الام
فهو الكنية فان لم يكن
كذلك فلا يخلو
من ان يتضمن المدح والذم فان
كان متضمنا فهو اللقب وان
لم يكن متضمنا فهو العلم
شرح

فان قيل التصغير لم يرد الاشياء الى اصولها
قلت التصغير فرع الكبير والمقدر فرع
الملفوظ ولو لم يرد الاشياء الى
اصولها لجمع فرعان
وهو غير جائز

الشغل بكسر الشين وتحريك العين
ضد الخفة وهو مصدر
بتسكينه الى الاصل
بالمصدر حسن
مطول

مررت بزيد صورة مجرور تقديرا منصوب

واعلم ان النداء على ستة اوجه نداء مدح مثل يا ايها النبي
ونداء ذم مثل يا ايها الذين كفروا
ونداء تنبيه مثل يا ايها الناس
ونداء اضافة مثل يا عبادي
ونداء نسبة مثل يا بني آدم
ونداء تسمية مثل يا داود

اقسام الاسم ثلثة مظهر ومضمر ومبهم
فالمظهر ما دل بلفظه وحروفه على معناه
والاسم المضمر ما دل على مسماه
بقرينة التكلم او الخطاب
او الغيبة والاسم
المبهم ما افتقر
في الدلالة
على معناه
الى
غيره

والمبني من الاسماء ستة المضمرات
واسماء الاشارة واسماء
الشروط واسماء الاستفهام
واسماء الافعال وزاد
ابن مالك سابقا
وهي الاسماء
الستة

اعلم ان الحروف على اربعة انواع
احدها ان يكون حرفا ابدا كاللام والباء
وغيرها والثاني ان يكون اسما
وحرفا كمن والكاف وغيرهما
والثالث ان يكون حرفا
وفعلا نحو عدا وخلا
والرابع ان يكون
حرفا واسما
وفعلا
كعلى

هل ما لم كيف اي كم متى اين من

وزن منتهى الجموع ستة
افاعل افاعيل مفاعل مفاعيل فواعل فعالل
اكابر افاضل مساجد مصابيح جواهر جعافر

صاحب مصطفى بك

سنه ١١٠٩ ذی القعده

م